

المملكة المغربية

المجلة السنوية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2015 - 2016 : دورة أبريل 2016

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
1595	• محضر الجلسة الحادية والأربعين ليوم الثلاثاء 18 من رجب 1437 (26 أبريل 2016).....	فهرست	دورة أبريل 2016
1604	• محضر الجلسة الثانية والأربعين ليوم الثلاثاء 25 من رجب 1437 (3 مايو 2016).....	جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني، محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
	• محضر الجلسة الثانية والأربعين ليوم الثلاثاء 25 من رجب 1437 (3 مايو 2016).....	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	

محضر الجلسة الأربعين

التاريخ: الثلاثاء 18 رجب 1437 هـ (26 أبريل 2016 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة التاسعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

أولا، مشروع قانون رقم 78.14 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛

ثانيا، مشروع قانون رقم 02.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتاءية؛

ثالثا، مشروع قانون رقم 05.16 يوافق بموجبه على ميثاق تحدي الألفية المبرم بالرباط، في 18 من صفر 1437 الموافق 30 نوفمبر 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، عبر

هيئة تحدي الألفية وملحقته؛

رابعا، مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء؛

خامسا، مشروع قانون رقم 72.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 14 أبريل 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، لتجنب الأزواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل.

سادسا، مشروع قانون رقم 75.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بروما، في 8 ماي 2015، بين حكومة المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن إنشاء مكتب قطري؛

سابعا، مشروع قانون رقم 81.15 يوافق بموجبه على ملحق الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية بلجيكا، (فيدرالية والوني-بروكسيل)، حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني-بروكسيل بالمغرب، الموقع بالرباط في فاتح أكتوبر 2015؛

ثامنا، مشروع قانون رقم 82.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط، في 5 أكتوبر 2015، بين حكومة المملكة المغربية ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا، لتجنب الأزواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

تاسعا، مشروع قانون رقم 92.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية المعتمد من طرف مؤتمر القمة الإسلامية الخامس المنعقد بالكويت في الفترة ما بين 26 و29 من جمادى الأولى 1407 الموافق 26 و29 يناير 1987.

وبالنسبة لمقترحات القوانين، فقد أحيل على مكتب المجلس، مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرفة الصناعة التقليدية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.89 الصادر في 16 رمضان 1432 الموافق 17 أغسطس 2011، تقدم به بعض أعضاء فريق الأصاله والمعاصرة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 26 أبريل 2016، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 27 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 15 سؤالا.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد، بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة تشريعية ستخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة، والسؤال الآتي الأول حول الخصاص في الأطباء المختصين بالعديد من المستشفيات.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، لتقديم السؤال.

المستشار السيد سيدي محمد ولد الرشيد:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

تشهد العديد من المستشفيات العمومية خصاصا ملحوظا على مستوى الموارد البشرية، وخاصة فيما يخص الأطباء المختصين.

وبالمناسبة فقد دق العديد من المهنيين والعاملين في القطاع ناقوس الخطر، بسبب تردي الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية الناتج عن قلة الأطباء الاختصاصيين وضعف البنيات وتقدم الأجهزة الطبية، علاوة على الخصاص الكبير في الأدوية واللوازم الطبية الأساسية وضعف الطب الإستعجالي.

الشيء الذي يتطلب إعادة النظر وباستعجال كبير في المنظومة الصحية وإعادة هيكلة القطاع ككل، حتى يتمكن من مواكبة التطورات والتحولت التي تعرفها بلادنا، وتيسير الولوج إلى العلاجات بالنسبة إلى الفئات الأكثر هشاشة وسكان العالم القروي والمعوزين وذوي الدخل المحدود، وخاصة الذين لا يتوفرون على بطاقة (RAMED¹).

لذا، نسانلكم السيد الوزير:

ما هي التدابير المزمع اتخاذها في إطار العدالة الصحية لإنصاف كل الأقاليم والجهات مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تعاني الخصاص على المستوى الصحي وتوفير الموارد البشرية الكافية والمعدات والتجهيزات الضرورية بالمستشفيات من الحد من معاناة المرضى؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

¹ Régime d'Assistance Médicale

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا تشكرك السيد المستشار المحترم ل طرحكم هذا السؤال.

فيما يخص مدينة وزان، لأن طرحت الإشكالية ديال النقص الحاد في الأطر الطبية وخاصة منها الأطباء المتخصصون.

فتتذكر فقط احنا متفقين على الصعيد الوطني ولا على صعيد الجهة أن كايين نقص حاد، لا فيما يخص العدد ولكن كذلك سوء التوزيع، فنذكر فيما يخص الأطباء المتخصصون كايين 20 طبيب، جميع التخصصات، غير كايين تخصص واحد اللي فيه غير طبيب غير كاف هو النساء والتوليد، وما كايينش طبيب ديال علوم الأحياء يعني (le biologiste)، كايين 20 طبيب اختصاصي في وزان، كايين 26 طبيب عام، كايين طبيب واحد للأسنان، كايين 2 الصيادلة، كايين 114 الممرض، كايين 46 قابلة، كايين 9 ممرضين ديال التخدير والإنعاش، وكايين 5 ديال تقنيين الأشعة.

يعني في 2016 في شهرين أو في غضون الأشهر القليلة، في غضون شهرين غادي يتزاد طبيب النساء والتوليد لأن باش يكونوا جوج، وكذلك غادي يجي طبيب ديال علوم الأحياء الطبيب ديال (le biologiste).

فيما يخص التجهيزات البيو طبية، فالمكاملة اللي كانت عندي هذه أكثر من شهر مع السيد المندوب اللي كان طرح ليا بإلحاح المشكل ديال التجهيزات ديال (bloc opératoire) فغادي يكونو عندو يوم 4 في الشهر الجاي إن شاء الله.

طرح المشكل ديال الأشعة (la table télécommandée) نفس الشيء غادي تكون عندو يوم 4 في الشهر الجاي إن شاء الله، وطرح مشكل السكانير اللي هاذ العام كذلك غيتوفر مستشفى على السكانير، لأن داخل في ذاك مليار درهم اللي تكون (la mise à niveau) ديال المستشفيات على الصعيد الوطني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

وحقيقة داخل الفريق الاستقلالي طرحنا "وزان" كنموذج لإحدى المدن المتوسطة.

ولكن، السيد الوزير، احنا ملي نتكلموا عن التوزيع العادل للأطباء

يعني نديرو التجهيزات وعاد سير أنت للتجهيزات، غالية (les cartes électroniques)، خاص المهنيين يكونوا وهما اللي غادي يطلبوا، العيب علي اللي طلب شي حاجة، أنا قلت لك دابا عاد هادي شي شهر ادويت مع السيد المنسوب، وغادي نلبو ذاك الشي اللي طلب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موضوعه تفعيل قانون منع التدخين في الأماكن العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

لقد صادق البرلمان بمجلسيه على قانون منع التدخين في الأماكن العمومية.

لحد الساعة، لماذا لم تتخذ الحكومة الإجراءات الكفيلة بتطبيق هذا القانون الهام الذي يحفظ صحة المواطنين ويحميها طبقا للمقتضيات الدستورية والمواثيق الدولية ذات الصلة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

.. هذا اللي أشرت ليه ماشي ديال الحكومة ولا الحكومة اللي قبل، قديم، صحيح هذا القانون قديم، علاش ما تفعلش؟ لأن حتى المراسيم التطبيقية كل شي وافق عليها حتى الحكومات السابقة كانت وافقة على المراسيم، الحكومات السابقة وليني ما تنشرش.

ولهذا، كان الفريق الاشتراكي المحترم اقترح، جاب واحد مقترح قانون فيما يخص التدخين، فاحنا حبذنا الفكرة بكل صراحة، اعلاش؟ ماشي باش على القانون القديم، لا، وإنما هذالك القانون مع في وقته كان بزاف ديال الحوايج اللي خاصهم يتبدلوا فيه، مادام اخذينا هاذ الاتفاق، هاذ الوقت هادي، من الأحسن نمشي في اتجاه قانون، وكان عندكم اجتماع هنا في الغرفة الثانية في الصيغة ديالها القديمة، أنا كنت حضرت فيها أنا شخصيا.

الاختصاصيين داخل ربوع المملكة راه نتكلمو عن ما هو أعمق وما هو التوزيع العادل للثروة، لأن الثروة الحقيقية ديال المغاربة هو الثروة البشرية والعقول البشرية، إلى ما كانش توزيع عادل ديالها، خاصة فيما يخص هاذ الجانب ديال الأطباء الاختصاصيين واللي نقص ديالهم ناتج عن السياسة اللي كانت اتخذتها الحكومة في سنة 2012 و2013 و2014 اللي قفلت المباراة ديال الولوج ديال الأطباء للاختصاص، وبالتالي على أن العجز غادي يبدأ يبان من 2016 في 2017، 2018، هذا هو العجز الحقيقي غادي يبان في الأطباء الاختصاصيين.

كيف يمكن نتداركو هذا العجز، خاصة مع تزايد الحاجيات ديال المواطنين، وتزايد كذلك ديال مجموعة من الأمراض ومجموعة من التجهيزات الطبية اللي تتكون ناقصة في مجموعة من المستشفيات، وبالتالي على أنه حتى نقص في التجهيزات، راه واخا توفر أطباء اختصاصيين كايين مشكل كبير في نقص التجهيزات الطبية اللي مجموعة من الاختصاصيين في مجموعة من المناطق ما تيشغلوش، لأن ما عندهومش الأدوات أو الآليات الحقيقية للاشتغال.

وبالتالي على أن هذا موضوع عميق، السيد وزير الصحة، واللي يمكن نقول لك على أن غادي نؤدي الثمن ديالو جميع فيما يخص الصحة ديال المواطنين والمواطنات، اللي تنلاحظو فيما يخص حاليا مستوى التطبيب في التدني غادي يزيد أكثر للأسباب اللي ذكرت لكم.

نرجو على أن الحكومة تكون واعية بهذا المشكل اللي غادي يتفاقم أكثر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا.

بعجالة، أولا غير باش ما نغلطوش، جميع دول العالم خاص يكونوا الأطباء العامون أكثر وأكثر بكثير من المتخصصين، لأن الطبيب المتخصص ما يمكنش يمشي للجبل ما عندو ما يدير تما.

ثانيا، المباراة اللي أشرت لها، ماشي كايين نقص في المناصب، لا، كايين تحول، لأن قبل كان المناصب المالية ملي تنتجج في المباراة تتعطى حتى للسنة الثالثة، دابا مع الاتفاق اللي وقع مع الحكومة السابقة، تتعطى لنا ابتداء من السنة الأولى، ولهذا المناصب المالية تتمشي كلهم.

ثالثا، التجهيزات اللي أشرت لها، احنا متفقين وليني ما يمكنش هاذ نقبلو أنا شخصيا، راه المهني هو اللي تدير التجهيزات، راه ما يمكنش نقبلو الطرح، نبقاو نقولو ما نمشي حتى يكونوا التجهيزات،

ثالثا، اللي خاصنا نعرفو المشكل الثاني من غير هذه المراسيم التطبيقية ومن هاذ القانون اللي خرج هو أنه المغرب مع الصومال هما الدولتين الوحيدتين في إفريقيا اللي باقي ما صادقوش على هذا الاتفاقية الإطاري.

احنا عملنا جميع المراسلات باش إن شاء الله عما قريب نتمنى أنه هاذ الشئ غادي يتوقع، باش غادي نمشيو في اتجاه منع التدخين في الأماكن العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير.

ولكن مع الأسف ما فهمت والومن الجواب ديالكم.

إلى كان المشكل ديالنا حقيقة مشكل تطبيق قوانين، وإلى كان هاذ القانون، المراسيم التطبيقية ديالو مازال ما خرجاتش، وفي يدكم كحكومة الحل باش يمكن لكم تخرجو هاذ المراسيم، وكتعرفو الضرر اللي كيوصل للمواطنين، حتى هاذوك المواطنين اللي كيكميوا كيقولوا الله يعفو، يعني...

إذن، أنا التعقيب اللي نبغيو نسمعو منك، السيد الوزير، غيكون ساهل، جوج كلمات احنا غنخرجو هاذ المراسيم التطبيقية ولا ما غنخرجوهاش، ها أنتما خرجتو القوانين، البرلمان صادق بمجلسيه، كتسنى الحكومة باش تخرج هذه المراسيم، أو كايين شي حاجة اللي احنا ما كنعرفوهاش، فهمتي؟ ما كتبقاش واحد القيمة لهذه القوانين اللي كيصادق عليها البرلمان. إلى ما كانتش تخرج فيها المراسيم التطبيقية وإلى ما كانتش كتطبق. هذا هو المشكل ديالنا.

أنا، في نظري أنا متأكد بأنكم أنتما عارفين أكثر مني الضرر اللي كيضر هاذ التدخين، وكتعرفو يمكن المشكل الحقيقي، علاش الحكومة ما بغاتش تخرج هاذ المراسيم ديال التطبيقية باش يتطبق هاذ القانون.

في وقت اللي كنعرفو احنا دبا كل شي في العالم ما بقاش عندك الحق فشئ بلاصة يمكن لك تدخن فيها، ما بقا غير الشارع يمنعه، في جميع الأماكن العمومية.

فإلى ابغيتو باش الأمور تستمر على هاذ الحد، لا في الإدارات العمومية ولا في جميع القطاعات بما فهم البرلمان، فهمتي؟ بما فهم المكاتب، إلى بغيتو يصح وعندكم واحد الرغبة حقيقية خرجو المراسيم التطبيقية لهاذ المصيبة، لهاذ الأذية، على الأقل غتحميو المواطنين الآخرين، غتحميوهم حتى اللي بغا يهلك راسو بعدا يبقى بوحديتو، وإلى بغيتو تشاركوا فهاذ المصيبة خليوها هكذا ما تخرجوش المراسيم، هاذ

الشئ اللي يمكن نقول لكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

احنا ما ابغيناش هاذ المصيبة تبقى.. غير، لا، تتوجه ليا بحال هاذ الحكومة خرجات ولا غير في هاذ الأيام خرج هاذ القانون وما ابغيناش نخرجو المراسيم.

غير باش نفكرك، السيد المستشار، هاذ القانون قدم فيه الفريق الاستقلالي المحترم وأنا معه في 2007، والمراسيم من 2007 ما خرجاتش، باش تسولني أنا اعلاش، راه حتى، يعني المراسيم، احنا قولنا لك درنا الواجب، كتبتنا باش المراسيم هاذي غادي تخرج، تتقول ليا واش غادي تخرج؟ لا غير باش نوضح هذه الأمور، لأن ملي تتوجه ليا بهاذ الطريقة بحال إلى زعما راه خرجنا قانون وما بغيناش المراسيم، القانون في 2007 وباقي ما تنشرش القانون براسو اللي داز في الغرفتين، باقي ما تنشرش، من 2007 باقي ما تنشرش.

فباش انكونوا واضحين، احنا نعملو جميع المجهودات، لأن إلى درنا أيام دراسية لا احنا ولا مع منظمة للا سلمي، إلا وباش نحبسو هاذ التدخين في المرافق العمومية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل لأحد السادة المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة في السؤال الثالث، وموضوعه احترام آجال إنجاز بعض المشاريع الاستشفائية.

المستشار السيد عابد شكيل:

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

على ضوء التأخير الذي يعرفه إنجاز بعض المشاريع الاستشفائية، نسائلكم عن سبل تدارك التأخير الحاصل في إنجاز العديد من المؤسسات الصحية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

صحيح أنه كايين تأخير في، كنعرفو بأن المؤسسات الصحية، البناء ديالها ماشي البناء ديال فيلا ولا شي عمارة، لعدة أسباب.

أولا، سبب من بين الأسباب، كايين الإكراهات المرتبطة بالوعاء العقاري، غير غنقول لك شي 7 ديال المستشفيات إلى حدود اليوم، احنا باقيين هاك الوعاء، لا حيدو، لا خاصك تشريه، لا باقيين، احنا دابا اخدينا قرار باش نحلوا هاذ المشكل، إلى ما كانش وعاء عقاري كامل مسالي مصابو باش نبنو، بلا ما نبقاو نهضرو على الوعاء، لأن تنبدلوه 3، 4 الدورات وتنبقاو مازال ..

النقطة الثانية هو الشركات ومحدودية قدرات صاحب المشروع، وأنتما تتعرفو، أنت راك في تمارة عشتي معانا هاذ الموضوع، في سلا نفس الشيء، بدلنا شي 3 مرات، كل مرة تنبدلوهم، إما تقول ليك أنا راه سميسیونيت صحيح، ولكن أنا بان ليا هاذ الشيء دابا غالي على ذلك الشيء باش سميتو، وخصك توقف ونتسناو أنه يمشي للقضاء.

النقطة الثالثة، في بعض المدن الصغيرة، عندنا مثلا في الجنوب، وكان عندنا في خنيفرة إلى آخره، أنه حتى تنبنو المستشفى كله سالا، حيث دابا كايين جوج دالمستشفيات، وما كايينش الماء والضو بعيد بكيلومتر ولا جوج، تطلبو من وزارة الصحة احنا اللي غندوزه في المدينة إلى آخره، هاذ الشيء تيطرح لنا مشكل، ما عندناش أموال، وما مجهزينش باش احنايا نصابو الضو ونصابو الماء في وسط المدينة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

بعدا، ماشي غياب العقار أو مشاكل ديال الماء أو ديال الضو، بل كايين مؤسسات اللي هي جاهزة من 1997، وتخسرت عليها ملايين، ولا زالت مسدودة أو تتشتغل كمركز صحي، ما كناش غادي نطرحو هاذ السؤال لو ما شهدناش معك ومع المغاربة كلهم ما وقع في والماس، راك شفتوا (pick up)، اللي ماتوا فيها 6 ديال العيالات، و10 راهم باقيين في حالات ديال الخطر.

الموت قدر، ما عندنا ما نقولو عليها، هاذوك ناس، ولكن هاذ

الدرأوش شكون اللي داها فيهم، لو كان هاذ المستشفى ديال والماس اللي من عام 1997 واحنا تنغوتو عليه موجود، ما كانوا ينتظروا سبعة ديال السوايع باش يلحقوا إما لابن سينا أو يوصلوا للخميسات، وفي أي ظروف..

ما نبغيش، نحشم أنا فهاذ القاعة باش نقول كيفاش هاذ الناس تنقلوا، كيفاش هزوهم؟ (comment ils les ont transportés)، عيب. وهاذ الناس اشكون اللي داها فيهم، واش ماشي مغاربة، على هاذيك (les hélicoptères)، اللي من قبيل وانتما تهضروا عليها، ربعة، خمسة، عندنا مية.

حتى شي وحدة ما تفكرت بأنه تمشي تهز هاذوك الناس، على هاذ الناس تيموتوا ابحال هكذا يا، والحكومة حتى شي واحد ما خمم بأنه يمشي لهاذ الناس، باش يواسيهم.

هاذوراها ناس ديال والماس، وتنعرفو ما قام به الناس ديال والماس من أجل تحرير هاذ البلاد، شوف اشحال ديال العدد ديال الناس ديالهم اللي تسجنوا، والناس اللي تعدمو من أجل باش تكون أنت وزير، ونكون أنا هنا برلماني، ولكن، اولادهم الآن، ما تصيبوش حتى اللي يدفهم، ولا اللي يهزم، باش يمشيوا يتداواوا في المستشفيات.

وهذا ماشي غير سبب واحد اللي غادي نهضر عليه، ديال والماس، نهضر، وأنت هضرتي على ديال تمارة، راك شفت ديال تمارة، وزير آخر اللي مسكين، جاب لينا الفلوس، وتتعرفوا الأستاذ ديالك اللي جاب لينا الفلوس من منظمة من الخارج، والآن هاذ السبب شحال رغبتك، شحال زاوكتك.

والآن، هاذ السبب باقي ما خدامش، والناس باقا تتعاني من عدم... احنا غادين نبقاو عايشين دائما في مأساة بحال هكذا يا، شوف المأساة اللي هي كبيرة، حتى ولينا تما الشباب ديالنا تندفتوه وهوو، تيدوز الليلة ديالو وهوو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا، شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

هاذ الشيء اللي كل شي اللي قلت أنا ما متفقدش عليه تماما.

تتقول لي اشكون تكلف بهم؟ ابحال إلى احنا كنا ناعسين، ودابا أنت تتدوي على شي حوايج تقنية، اللي اسمح لي بكل تواضع، بعيدة عليك اشوية، ابحال دابا تتقول لي (hélicoptère)، أنا غنقول لك...

ماشى، أودي غير خليني نجاوبك.

الساعة قلها قبل أنت اللي كنتي، أنتما اللي عطيتو الوعاء العقاري تما، كان خاصكم تبدلوه، بقيتي تتوري لي ذاك أسميتو قلتي ليا ما خاصوش يكون هنا.

هاذ المسائل هاذو دبا هاذ القضية ديال أوماس تعازينا لهاذوك الناس وتكلفنا بهاذ الشئ، أنا شخصيا وقفت شخصيا وأنا متبع الأمور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الوقت راه احنا احتسبنا الوقت اللي كان فيه فراغ، ذاك الشئ اعلاش.

الآن، ننتقل إلى سؤالان مواليان تجمعهما وحدة الموضوع لذا سنعرضهما دفعة واحدة، يتعلقان بتدبير النفايات الطبية، ويتعلق الأمر بالسؤال الرابع حول التدابير المتخذة لتدبير ومعالجة النفايات الطبية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد سعيد زهير:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إن النفايات الطبية شكلت وتشكل خطرا على البيئة وبالتالي على صحة الإنسان، بسبب كونها من المواد العضوية والكيميائية والسامة والخطرة والمواد المشعة، ثم الأدوية الحادة واللفافات، رغم أن المغرب يتوفر على قوانين تدبير النفايات الطبية والصيدلية تمنع وضعها ضمن النفايات أخرى، بل تحت القوانين الدولية على ضرورة معالجتها معالجة خاصة عن طريق التعقيم والإحراق.

أقول وعلى الرغم من ذلك لازلنا نلاحظ ببلدنا حالات متعددة التي تخرق هذا القانون، حيث هناك بعض الوحدات الصحية العمومية والخاصة لا تحترم القوانين، مما يهدد مجال التلوث والتسمم والعدوى وبالتالي تهديد مباشر لصحة المواطن.

لأجله نسألکم، السيد الوزير:

ما هي مجهودات الوزارة والحكومة عموما لتدبير هذا الملف الشائك؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والسؤال الخامس موضوعه أيضا النفايات الطبية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة، الكلمة للسيد الوزير.

الكلمة، الكلمة للسيد الوزير، الكلمة للسيد الوزير، الكلمة للسيد الوزير.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

امين قلت تقنية، ما خلا نيش حتى نكمل، ماشي على ذاك الشئ اللي قال، احنا تندويو امين تتقول لي (l'hélicoptère)،

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

المرجو من الإخوة الكرام، المرجو نستمع، نستمع إلى السؤال، ونستمع إلى السيد الوزير، ثم نستمع إلى التعقيب، ونستمع إلى رد السيد الوزير على التعقيب.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، والمرجو من الإخوة المكلفين باحتساب الوقت، يحسبوا الوقت الضائع.

شكرا.

السيد وزير الصحة:

غير ملي تتكون اشوية لأن اللي ابغاو يقربونا الديمقراطية، ملي تندوي سمع ليا نسمع لك، سمعتك ودابا خليني غير نكمل أشنو بغيت نقول الفكرة ديالي، أنا سمعتك أنا ملي قلت مسائل تقنية تندوي على (l'hélicoptère)، (l'hélicoptère) ما تيطيرش في الليل.

دابا لا، الله يرضي عليك خليني غير نجاب، ما تيطيرش خاصو يطيير بز، هاذ الشئ اللي اعطا الله، (l'hélicoptère) تيطير في وقتو، ما غاديش نديرو كسيدة ونزيدو كسيدة أخرى.

خليني غير نكمل، شوف الإنسان اللي ما عندوش اتساع الخاطر يسمع الآخر ما بقات لا ديمقراطية لا نقاش، واش دابا أنت بز عندك الحق، أسيدي أنا غالط، أنت اللي تتفهم في كل شي أنا ما تتفهمش.

خلينا غير نجابك راه ماشي تنضاربو، أنا تنقول لك الرأي ديالي.

لا فيما يخص تتقول ليا بحال دابا تمارة، راه ترغبي، أش ترغبي فوقاش رغبتيني؟ أنا اللي جيت لتما، وأنا اللي شفت، وأنا اللي قلت لك غادي يسالي هاذ السنة، غادي يسالي هاذ السنة، فين ترغبي؟

لا، ماشي شحال هذا قلت لك 2016 ها هو غادي يسالي، وقلت لك التجهيزات بدينا نقتنيوها راه بدينا نقتنيوها، وملي جيت أنت بديتي تتشكي عليا، دابا يالاه تتقول ليا ما كانش خاصو يكون هنا، وإو ذيك

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في نفس السياق نسألكم أيضا، السيد الوزير، على الإستراتيجية التي تتبعها الوزارة فيما يخص المعالجة والتخلص من هذه النفايات الطبية التي مرت من عدد ديال المراحل، في بداية الألفية كانت اقتنت الوزارة عدد ديال الأجهزة التي تبين من بعد أنها ما يمكنش تشتغل لعدم تواجد الأطر والكفاءات والإمكانات المادية.

من بعد الإستراتيجية تبدلت باش تولي تفويت هذه الخدمة بحال واحد العدد والخدمات للقطاع الخاص، التي كايين في المغرب متواجد.

الآن، كايينة ملاحظة أولا كايينة يمكن عودة للإستراتيجية الأولى ديال الحكومة.

كنسألكم إذن، السيد الوزير، باش تشرحوا لنا بالضبط أشنوهي الإستراتيجية ديالكم في هذا المجال؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين بالنفايات الطبية.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكركم على طرحكم لهذا السؤال المهم، التي تهم النفايات الطبية.

فالمؤسسات الصحية منتجة للنفايات من مختلف أنواعها، وكتبقى النفايات الطبية والصيدلية من أخطرها، وتتم المعالجة ديالها على حساب القانون 20.00 الذي يحث على التخلص من النفايات الطبية في ظروف جيدة لا تضر لا بالأرض ولا بالحيوانات ولا بالنباتات، هذا قانون.

فقبل ما ندوي اشوية على أش واقع، كيفاش كندبرو النفايات، أولا لابد من التذكير على القوانين:

- أولا، كايين القانون قلتها 20.00 لتدبير النفايات وإتلافها؛

- كايين القانون 17.04 المتعلق بمدونة الأدوية والصيدلة؛

- كايين المرسوم 2.7.253 الخاص بتصنيف النفايات؛

- كايين المرسوم 2.9.139 المتعلق بتدبير النفايات الطبية والصيدلية؛

- وكايين أخيرا القانون الداخلي للمستشفيات، وخاصة المادة 87.

فيما يخص الوضعية الحالية لإنتاج النفايات الطبية على الصعيد الوطني، فمجموع النفايات التي تنتجها المؤسسات الصحية على الصعيد الوطني، هي فيها 10 حتى ل 20% هي نفايات تعتبر خطيرة، 10 حتى 20، بالمقابل 80 حتى ل 90% المتبقية فهي تعتبر من النفايات المنزلية العادية.

أما على الصعيد الوطني، فكل سرير ينتج حوالي 3 كيلوغرام من النفايات، بين 1.5 حتى 4.5 للسرير حسب حجم المستشفى.

وإذا علمنا أن عدد الأسرة بالمستشفيات العمومية حاليا 26 ألف وشي حاجة سرير، أن المعدل الوطني لاستغلال الأسرة هو 60%، فالمستشفيات العمومية بهذا تنتج حوالي 24 ألف طن من النفايات، منها أكثر من 6 ألف طن التي خطيرة، أكثر من 6 ألف.

يا للأسف من أصل 142 مستشفى 92 مستشفى قام بتفويت، كيف قلت السيد المستشار المحترم، هذه الخدمة إلى مؤسسات متخصصة في معالجة النفايات الطبية، أي ما يمثل نسبة 66%، 36 مستشفى يعالج نفاياته بواسطة المطاحن المعقمة (les broyeurs stérilisateurs) التي كانوا في الوزارة وباقيين البعض منهم خدام.

كايين 10 دالمستشفيات التي تعالج، مازالت 10، تعالج نفاياتها إما بالحرق أو رمي النفايات بالمطرح العمومية، وهذا أمر خطير وغير مقبول وغير معقول، وغادي نرجعوا للموضوع في التعقيب، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى التعقيبات على الجواب ديال السيد الوزير، والكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد زهير:

السيد الوزير،

طرحنا هاذ السؤال على المسألة ديال النفايات.

اليوم، مشكل خطير ديال النفايات، السيد الوزير، هاذوك الناس المختصين التي عندكم عقدة معهم التي كيتخلص، التي كتدير عقدة معهم ديال جمع النفايات، هما ما ديرينش خدمتهم.

المشكل التي كايين هو ذيك السيارة التي كتجي تجمع النفايات، النص ديال النفايات كيوصل المطرح ديال بوسكورة فين كايين، والنص ما كيوصلش كي يبقى غير في الشوارع، وهاذ الشي خطير على المواطن وعلى الوليدات ديالنا الصغار التي كيبدو يلعبوا بهاذوك النفايات.

وعدد المصحات الخاصة التي ذوك النفايات ديالهم كتلفهم غير

تنطلب منكم السيد الوزير باش تبحثوا فهاذ الشي هذا وتشوفوا هاذ الأمر هذا، وتشوفوا هاذ النقطة ديال الإستراتيجية ديالكم المتبعة باش ما يكونش واحد الهدر ديال المال العام، فشي أجهزة اللي غدا ما تقدرش المستشفيات تشتغل عليها، غير فقط باش تعادوا النظر فهاذ الأمور هاد باش تكون واضحة، باش ما يتخاذا شي قرار اللي يكون عندو واحد التبعات خايبة أولا على هاذ الموضوع وعلى المالية العمومية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الصحة:

أولا، ما تم حتى شي تراجع، السيد المستشار المحترم، ما تم حتى شي تراجع، غير واقيلة أنت ما خديتي غير ذاك الشي اللي بغيتي.

فهاذ (l'appel d'offres) خلينا ذاك الشي اللي كان قديم، ذاك النوع كاين.

كاين النقطة الثانية الناس اللي كانوا المناولة عند ذاك الخواص كاين، غيبقى، وزدنا نوع ثالث، التنوع أشنوفيه؟ هذه أولا.

ثانيا، أنا تنستغرب تتقول لي كان تدير 100 مليون وأنتم شريتيه، إلى عندك هاذ اسميتو أنا بغيتك تكتب ليا ولا شي حاجة، بالعكس هاذ الشي راه خطير اللي تتقول، إلى كان عندك وتتقول راه الناس كتبوا في الصحافة، أنا ماشي اللي غادي يكتبوا غادي نحبس..

أنا راه مسؤول وتنتحمل المسؤولية وغنتحملها، أما راه كان غير التنوع، حتى ذاك الشي القديم كاين، ذاك الشي اللي كاين في الخواص غيبقى، ماشي لأن اللي كتب اللي جا عندي أنا، تيقول ليا علاش هاذ النوع، ما نخليش، حتى أنا راه طيب، حتى أنا راه تنفهم شوية، ما يجيش شي واحد يفتي لي (CPS²) يقول ليا دير هاذ النوع، أنت راك عارف هاذ الشي، كاين 3 د الأنواع، الوزارة حرة تختار النوع، ولايني كاين التنوع.

ولهذا، باش نقول لك، ما كان حتى شي، يعني الاتجاه في اتجاه واحد، ذاك الشي القديم غادي ببقى، قالك القديم لا تفرط فيه، بالعكس، وذاك الناس الخواص غيبقاوا وزدنا يعني (un troisième procédé)، ما فهمتش أنا فين هو المشكل، ما شي 56 مليون هي غير 35 مليون درهم، واحنا غاديين في هاذ الاتجاه هذا.

واخذينا الأمور بجديّة، نقول لك في 2012 كان 15 المليون درهم، 2013 كان 21 مليون درهم، هاذ العام 37 مليون درهم اللي قلت لك.

ثانيا، امشينا في اتجاه ديال الافتحاص والتفتيش ديال هاذ الناس

هكذا، يجي هذالك مول الأربال كييعطيه ليه، كييعطي ذيك النفايات يتلفهم به وهذا خطير بزاف، السيد... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة كذلك في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السيد الوزير،

هو دائما في الحقيقة كاين هاذ الإشكال، كنطرحوا السؤال وما كتجوبناش، كنعادو في التعقيب عاد كنبينو السؤال يمكن تنوضحوه، وتبقى لكم فقط الوقت باش تجاوبوا وتقولوا اللي بغيتوا من بعد، هذا هو الإشكال اللي عندنا.

طرحت سؤال على إعادة النظر في الإستراتيجية، اللي كنتو تكلمتوا عليها شحال هاذي، لأنكم الآن درتوا واحد طلب عروض باش تقتنوا هاذ الأجهزة، يعني بدلتو الإستراتيجية وليتو بغيتو تصابوا هاذ الشي داخل المستشفيات، وهاذ الشي مكلف، واحد 35 مليون ديال الدرهم اللي وضعتوها باش تقتنوا هاذ الأجهزة.

إذن، كاين تغير، كاينة شركات موجودة في المغرب استثمرت باش تتكلف بهاذ الخدمة، لأن تبين راه قتلوها اشحال هاذي، بأن المستشفيات ما قادرش على هاذ الشي، اليوم تتشربوا لها على بعد 4 أشهر و5 أشهر من نهاية عمر هاذ الحكومة تتوضعوا عاود ثاني واحد الأجهزة اللي يمكن ثاني غدا ما تشتغلش ونولوا في المشاكل.

ثم هاذ طلبات العروض اللي راه عاودتوه للمرة الثانية لأن كانت فيه كتابات وكانت فيه يعني تطرقت له الصحافة بشكل كبير، تيطرح واحد العدد ديال الإشكاليات.

منها الإشكالية ديال المنافسة، لأنه كاينة واحد النوع معين من هاذ الأجهزة اللي بغات تشرا، كاين الإشكالية ديال أن هاذ المدن اللي أنتما بغيتوا ديروا فيها هاذ الأجهزة واحد العدد من المستشفيات ديالها عندها تعاقد مع شركات القطاع الخاص، أش غادي ديروا لها؟ باقي فيها عامين ولا 3 سنين، واش غادي توقفوها وتشربوا لها الأجهزة تقولوا لهم اشتغلوا بها.

كاين المشكل ديال الجودة ديال هاذ الأجهزة اللي بغيتوا تقتنوا، كاين المشكل ديال الأثمنة اللي وضعتو، الأثمنة اللي في السوق ديال هاذ الأجهزة أقل بكثير من الأثمنة اللي عملتم، والمسؤولين اللي عندكم في الوزارة اللي كانوا اقتنوا هاذ الأجهزة في مراكز شراو جهازب 200 مليون وهو تدير 100 مليون، دابا في طلبات العروض دايرين لو 300 مليون.

² Cahier des Prescriptions Spéciales

وما هي الإجراءات المزمع اتخاذها لإعادة فتح هذا الخط الجوي؟
علما، السيد الوزير، للتوضيح أنه علمنا مؤخرا أن هذا الخط
سياعد يومه 29 في 4، كايين واحد 2 ديال الرحلات، اللي كنتمناوه،
السيد الوزير، على أنه هاذ الرحلات غتكون (continus) وما تكونش
(périodiques).
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل الشكر موصول بالاهتمام بهذه المدينة الحسيمة اللي العدد
بالفعل ديال المسافرين اللي عندنا في الحسيمة حوالي 48 ألف، وتيمثل
أقل من 3% من الناس اللي تيجيو للمغرب.

اليوم، عدد من المدن أساسية وأساسا في بلجيكا وفي هولندا هما
اللي عندنا الربط ديال الخطوط معهم، الخطوط الملكية المغربية كما
تعلمون مرتبطة بعقد برنامج، اللي المادة 7 فيه تقول: "إذا شي خط من
الخطوط تبت على أنه فيه عجز دائم، يتم النقاش ويتم إيقافه إما لمدة
معينة ولا حتى تبان.."

اليوم، هذا الخط فيما يتعلق بالرجوع ديال المغاربة المقيمين
بالخارج، في فصل الصيف، الخطوط الملكية ستعود إلى ربط الحسيمة
بأمستردام 3 ديال المرات في الأسبوع.

هناك شركات أخرى تترط أيضا مرتين في الأسبوع، وعندنا شركة
اليوم اللي قدمات الطلب ديالها باش دير الربط مع أمستردام مرة في
الأسبوع، بمعنى في الفترة ديال الصيف اللي جاية إن شاء الله، غادي
يكونوا 7 ديال الرحلات في الأسبوع بمعدل رحلة يوميا، والخطوط
الملكية المغربية تبقى مستعدة في كل حين، إلى كايين هناك خصاص،
بمعنى كايين هناك طلب أكثر من العرض، أننا نغطي هاذ الطلب في
الفترة ديال الصيف إن شاء الله رب العالمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي في إطار
التعقيب.

اللي كانوا هاذي سنين، وأنا نقول لك ذاك الشي اللي ادويتي عليهم
في المستشفيات صحيح كايين، وليني راه النصف الكبير ديالهم ما
خدماش.

أكثر من هذا، السيد المستشار المحترم، تنشكرو، تيقول هاذوك
الناس اللي تيديروا هاذ الشي د (privé) اللي تمزوا، تيديروا ما بغاوا،
تيكبوا في الطريق ما عمرو كانت مراقبة، أول مرة كانت مراقبة كانت
يعني صدمة بالنسبة لي، منين شفت (rapport) اللي جابوا لي المفتشين
يعني ذاك الشي خطير جدا، مشينا شفناهم واحد واحد، فين ما كان
عندوشي حاجة داخل المستشفيات، خارج المستشفيات، في المطارح،
إلى آخره، فاخذيت معهم قرار حازم، إما غيتقادو، كتبت لهم، وبداو
تيتقادو، لأن رجعت عاود ثاني التفتيشية، عاد الأمور اخذيناها بجدية،
لأن هذا أموال قلتها تبديد، لأن تنظن التبديد إلى خاصني ندوي عليه
راه قبل راه غير كان تيديروه راه شراو هاذوك راه ما خدامينش، أنت راك
عارف هاد الشي، النص الكبير ما كانش خدام.

ولهذا ناخذو الأمور بجدية (tous les procédés) لا القدام ولا
الجداد ولا شي فكرة أخرى، مرحبا بها.
شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونجدد له كذلك الشكر على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير
التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل، والسؤال الآتي الأول حول
توقيف الخط الجوي الرابط بين الحسيمة وأمستردام، الكلمة لأحد
السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم، مع اقتراب موسم عودة الجالية المغربية
وانطلاق عملية "مرحبا 2016" يتفاجأ عدد كبير من أبناء جاليتنا
المقيمة بالخارج المنحدرين من الأقاليم الشمالية والشمالية الشرقية،
وخاصة بأقاليم الدريوش والحسيمة بتوقيف الخط الجوي الرابط ما
بين أمستردام ومطار الشريف الإدريسي بالحسيمة بدون سابق إنذار،
رغم أنه ظل يؤمن الرحلات الجوية بين المدينتين لمدة تزيد عن 20 سنة.

لذا نساألكم، السيد الوزير، عن ما هي الأسباب الكامنة وراء اتخاذ
مثل هذه القرارات في حق شريحة مهمة من الجالية المغربية؟

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذا الجواب القيم.

إلا أنه في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعرفها العالم، وبالدور الكبير الذي تلعبه هذه الجالية المغربية المقيمة بالخارج في تنمية الاقتصاد الوطني، كنتلمسو من سيادتكم، السيد الوزير، بخفض أثمان تذاكر الطائرة، وذلك عن طريق مثلا توقيع اتفاقية مع الجهات، الجهة الشرقية وجهة طنجة- تطوان- الحسيمة، هذا غادي يزيد شوية يخفف من المعاناة ديال المغاربة المقيمين بالخارج.

هذا طلب، السيد الوزير.

والهدف من هاذ كلوراكم عارفينو، وهو فتح العزلة عن الشمال جوا.

وكما كتعرفوا أن الخطوط الملكية عندها زبناء ديالها خاصين، ونتمناو على أنه تعود لينا عاود ثاني الخطوط الملكية المغربية، أنها تدير أمستردام أو بلجيكا- بروكسيل أو تيجي لينا ثاني للعروي، لأنه ما ابقاتش تتيجي لنا للعروي، وعدد كبير من الزبناء كتمتلهم هاذ الخطوط المغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك،
المكلف بالنقل:**

نعم، أنا أؤكد للسيد المستشار المحترم بأنه بالفعل الخطوط الملكية غادي ترجع في الصيف، وغادي تدير الأشغال اللي كانت تتدير وما عندهاش أي إشكال.

(low cost) واحد الشركة خاصة ما غندكرش الاسم ديالها، هي اللي حتى هي تراجعت وكانت تتدي المغاربة وتجييب المغاربة وتتجييب بعض السياح، هي حتى هي تنازلات في الفترة ديال الخريف، وقدرت أنها ما تجيش.

اليوم، في إطار محاولة استرجاع بعض الشركات، المغرب تيتفاوض والوزارة تتفاوض، قلت لك اليوم كايين طلب لواحد الشركة اللي بغات تدير جوج خطوط لبروكسيل وتدير واحد لأمستردام ابتداء من الحسيمة، راه احنا ما عندناش إشكال نعطيها الترخيص، ما كايين أدنى إشكال.

فيما يتعلق بما هو داخلي، الجهة ديال الحسيمة ولات دابا في الجهة الجديدة ديال طنجة، احنا ما عندنا حتى شي إشكال، السيد الرئيس

ديال الجهة، المجلس ديال الجهة يجي يجلس مع الوزارة. مع القطاع ديال وزارة الداخلية ونديرو اتفاقية كما عندنا مع 3 ديال الجهات أخرى، على أساس أنه الأسعار كما تعلمون حتى هي تنخفض، اليوم تنديرو الدار البيضاء- تطوان- الحسيمة، على أساس أنه بالفعل باش نحاولو باش التكلفة ما تكونش كبيرة، ما نديروش (indirect)، لأنه واخا .. إلا غتدير مباشر ما غاديش يعمرليك غتديرو شهر، شهرين غدير الفاتورة صعبة، ومن بعد غادي تقرر توقفوا.

إذن، نحاولو نديرو احنا الثلاثي باش يكون فيه اشوية ديال المردودية، ولكن احنا منفتحين على جميع الاتفاقيات مع الإخوان في الجهات ووزارة الداخلية على أساس أننا ندعمو، لأن هذه السياسة اعتمدها الدولة من خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وهي مستعدة باش ديرفلوسها، نعطيها 78 مليون درهم لدعم هذه الاتفاقيات، وما عندها حتى شي معنى الحسيمة ما تدخلش حتى هي في هذه الاتفاقية.

إذن الجهة اللي هي فيها قررت أن توقع الاتفاقية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الثاني موضوعه "النقل المدرسي بالوسط القروي"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، في ظل الإمكانيات المحدودة للساكنة في العالم القروي، تجد جمعيات النقل المدرسي المتواجدة بالمناطق القروية والشبه القروية صعوبة في مسايرة الشروط المتقدمة المتعلقة بالنقل المدرسي.

ولا يخفى عليكم، السيد الوزير، الدور المهم الذي تقوم به هذه الجمعيات في دعم التعليم بالمغرب ومعالجة ظاهرة الهدر المدرسي وخاصة بالعالم القروي.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير، عن ما هي الإجراءات الاستثنائية لملائمة الإطار القانوني المنظم للنقل المدرسي مع خصوصيات الوسط القروي والشبه القروي؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل، تفضلت في السؤال وتكلمت على الأهمية ديال النقل المدرسي، أولا في فك العزلة، ولكن أيضا في الاهتمام بشريحة مجتمعية اللي من المفروض أن هي العماد ديال المستقبل ومن المفروض أنها بالفعل ندعموها باش تكون ذاك الاستمرارية وما يكونش الانقطاع والهدر المدرسي.

لكن، هناك إشكالات، كما تعلمون، هو الإشكالات والإمكانيات هي للدولة اللي ماشي طرف رئيسي في العملية ديال النقل المدرسي، هذا قطاع اليوم اللي الدولة قررت أنه عوض تبقى تعطي التراخيص اضطرت باش تولي تعطي فيه فقط تقديم ديال الملف وفق دفتر تحملات واللي بغا يستثمر الله يعاونو.

بمعنى أنه في أفق التعميم، لأنه القرى كثيرة جدا وما يمكنش أن الدولة تكون دائما حاضرة 100% في النقل المدرسي، ولا أقول في التدريس وفي التعليم، فإذا تفتحات على دفاتر تحملات واحنا اليوم تنقمو بالعديد من الإجراءات اللي هي مرتبطة أولا بدعم الجمعيات من خلال بعض الاستثناءات، النموذج هو جميع الجمعيات اللي تطلب منا أنه تجيب بعض الحافلات، واخا احنا ننطبقو خاصها تكون ضروري تكون عندها 5 سنين أو أول استعمال فتنجاوزا إذا السلطة تما في ذاك المكان تقول لك أودي هاذ القرية بالفعل خاصها، وهذا نتحاولو نعطي الاستثناءات اللي تتمشي في هذا القليل، دون أن نعمم، لأن من بعد تتجيب لك 15 عام ديال الكاريز ليه، تتوقع لك حادثة لا قدر الله، بحال هاذ الشي ديال الإخوان اللي تكلموا عليه، وتنصدقوا دايرين مشاكل.

فإذن، احنا اليوم تنديرو التصريح عوض الترخيص، وتندعمو بحالات استثنائية جميع ما هو ممكن، جلسنا مع الإخوان الممثلين ديال القطاع، النقل المدرسي، تقريبا الجمعيات كلهم باستثناء يمكن وحدة ولا جوج، اللي ما جلسناش معها، تيمثلوا 95% ديال القطاع، وقلنا لهم عطيونا المقترحات، على صعيد المدينة اليوم راه احنا تنديرو واحد الاتفاقية معهم، باش نجددو ذيك دفتر التحملات بمعطيات جديدة اللي مرتبطة بالسلامة وبعدها المقاعد، ونعطيوهم إمكانية أنهم يستعملوا باش ما يبقاش حتى شي حافلة دالنقل المدرسي ما عندها (banquette)، كلهم يوليوا بكراسي فردية للتلميذ.

الإخوان جابوا لنا بعض المقترحات، وللأسف ماشي في الطموح ديالنا احنا كوزارة.

في النقل المدرسي دالقرية، إلا كاين شي حاجة مقترحات احنا ندعموها، ما كاين حتى شي إشكال في هاذ المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد حميد زاتي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارين،

السيد الوزير، في الحقيقة نثمن هذه الجهود، واحنا تبعنا التواصل اللي وقع بينكم وبين الجمعيات النقل المدرسي في إطار العالم الحضري، وهذا كثنموه وكنقدروه.

لكن، في العالم القروي، السيد الوزير، أنتما كتعرفو الآن الهدر المدرسي كيف كاين، وتدرس ديال النساء، ديال الفتيات كي عرف إشكال.

مجموعة دالجمعيات ساهمت فهاذ العمل، الآباء بداوا كيتجاوزوا دور الطالبة، كيبيغوا النقل المدرسي.

الجمعيات الآن كتقتني حافلات كبيرة من الخارج بمساعدة التنمية البشرية، وهاذ القضية هاذي كتطلب أنه واحد النوع ديال الاستثناء خاص بالعالم القروي.

ملي مشاوا باش يحصلوا على الرخص، السيد الوزير، في إطار المقاعد، كيضرخوا عليهم 26 مقعد، والحافلة ممكن تهز 50، 60 مقعد.

كاين الطرق، مشكل الطرق، كاين الأداءات، الآباء، كاين الضعف، كاين الهشاشة، هاذو كينقلوا الوليدات خاص للتعليم العمومي، ماشي التعليم الخصوصي هذا، هذا تعليم عمومي، كهمزوا الأبناء من الدواور ديالهم كيديوهم للاعداديات والثانويات.

وبالتالي، في إطار الاستثناء اللي كي عرفو المغرب الآن في مجال التعمير، في مجال كذا، في مجال كذا، فقرار خاصها استثناء، السيد الوزير، وبالضبط فهاذ المجال ديال النقل المدرسي، لأنه فعلا نيت حماوا القطاع التعليمي من الهدر، وحماوا القطاع التعليمي من العملية ديال المشاكل اللي كتعرفها دور الطالبة.

وكنتمنى أنكم تكونوا تفهمتموهاذ الدور الاستثناء اللي احنا طرحناه، وطرحوه الجمعيات بالحاح هذا الطرح هذا.

وأستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك،
المكلف بالنقل:

السيد الرئيس،

لا، هو دابا ملي نلقاوا حلول، أنا متفق معك، نديرو استثناءات معممة، اللي غادي تمثي لصلب الموضوع ديال السلامة الطرقية، وما تكونش ذيك الجودة اللي مطلوبة، هذا هو (le revers de la médaille) بحال اللي تيقولوا.

وبالتالي، راه نظن، احنا مستعدين مع الإخوان ديال النقل المدرسي، أننا نشوفو المقترحات اللي عندهم.

إذا كاين شي استثناءات اللي ما تكونش معممة، ولكن استثناءات بالحالة حالة، احنا مستعدين نتجاوبو معها.

لكن، الله يجازيكم، عاود ما تطلبوش منا شي أمور اللي أنتما هنا غادي تجيوا تقولوا أودي راه عطيتهم الكار، وفيه 70 بلاصة، ومشي تقلب في الفيراج، وأنت اللي مسؤول.

فاحنا نتحاولو، المدرسة ما عندهاش بالسلطة، بالإخوان كلهم يقولوا ضروري خاصها تكون، بكار اللي هو معقول، وسائل معقولة، احنا مستعدين نعطيوها هاذ الاستثناءات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الموالي موضوعه "معايير توزيع الصحف برحلات الخطوط الملكية المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

شركة الخطوط الملكية المغربية كتقدم من بين الخدمات اللي كتقدمها للزبناء ديالها، توزيع الصحف والجرائد.

لكن، الملاحظ هو أنه كتركز على صحف معينة، وبعض الصحف ما

كتلقاش المكان ديالها.

ابغينا الله يخليكم، نعرفو أشنوهي المعايير بالضبط اللي كتعتمدها هاذ الشركة في توزيع الصحف داخل الطائرات المغربية التابعة لشركة الخطوط الملكية المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك،
المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بكل صراحة، حتى احنا نتستعملو الخطوط الملكية المغربية كما نستعمل بعض الخطوط الأخرى ديال الشركات، هنا صعب باش نجابوك وأنا مقتنع بشي حاجة اللي ربما تتجاوب على ذلك الشي اللي...

فحتى أنا بيدي كان عندي نفس الإشكالات قبل ما نولي وزير وما زال عندي نفس الإشكالات وأنا وزير، لأن ملي تنطلب بعض هذا، تنقول لهم علاش ما تتجيبوش هاذي، حتى شي واحد ما عندو الجواب.

يبدو أنه ذاك 32 صحيفة يومية (hebdomadaire) اللي تنجيبو تتخضع لبعض المعايير، لحد الآن، لحدود الساعة أنا طلبت من الإخوان ديال الخطوط باش يعطوني المعايير الدقيقة باش نجي نجابو عليكم، ما وصلتنيش، أنا اللي مسؤول على أية حال ولكم واسع النظر، حتى أنا ذاك الشي جاني ما عرف كي داير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، إلى كنا نتحتاجو إلى تعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

لا، في الواقع بالعكس نتحتاجو لتعقيب لأنه لا بد من تحمل المسؤولية.

احنا تتركبو في شركة الخطوط الفرنسية أيضا، شركة الخطوط الفرنسية كاين معاير مضبوطة، أولا تتوزع جميع الصحف وجميع المجالات اللي تتعبر على الحساسيات السياسية والفكرية الموجودة في المجتمع بدون استثناء.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

هو ما يمكنش الرد على السيد المستشار لأنه دخل في بعض التفاصيل.

غير باش نوزعو كل شيء، بعض الشركات تتوزع ابحال (Air France) لا ما يمكنش توزع، لأنه احنا تهضرو على المئات ديال... كايين 32.

أنا متفق معك ما كايينش معايير بالنسبة لنا لحد الآن واضحة، كايين نقص فيما يجب أن يكون، بمعنى ما تنلقاوش تنوع ديال الحساسيات والأفكار، هاذ الشيء صحيح، اليوم مادام تطرح أنا تنتحمل مسؤوليتي، ماشي لأن ما عطاونيش وما جابوليش واش حتى هما ما عندهومش، المهم أنا تنتحمل مسؤوليتي ما جبتش لكم معطيات أشنو هي المعايير؟ لأن أنا ما وصلتنيش، وديما تنسول عليها وما عرفتهاش.

فاذن اليوم تنتحمل مسؤوليتي مرة أخرى، باش هاذ السؤال اللي تساءلنا فيه كحكومة أننا نقومو بدورنا باش نساءلو الخطوط الملكية باش دير معايير مضبوطة باش على أساس أنه جميع الجرائد اللي من المفروض خاصها تكون في ناقلة محترمة فحال الخطوط الملكية خصها تكون فيها بعيدا عن كل الحساسيات اللي يمكن تكون داخله في الموضوع من طرف البعض اللي تديرها هاذ الملف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونجدد له الشكر على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، والسؤال الأول حول "ضرورة تطوير التعاون والشراكة على الصعيدين الوطني والدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة مينة عفان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن انخراط بلادنا في المنظومة الدولية يلزم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بأن يندرج في صلب المشروع المجتمعي، نظرا للدور

ثانيا، كتعتمد بمعايير ديال عدد السحب وعدد المبيعات، باش كتجيب شحال الرقم اللي تتعتمد في التوزيع داخل الشركة.

راه لا يمكن في المغرب أن نقتنع بأن هناك جرائد وصحف يومية اللي عندها أكثر من 20 سنة، وتقدمت بطلبات لشركة الخطوط الملكية المغربية وما جاوبتهاش حتى الجواب، في الوقيتة اللي تتخرج جرائد ديال آخر ساعة وتتلقاها في الشركة ديال الخطوط الملكية المغربية، هذا غير مقبول في دولة القانون.

دولة القانون والمؤسسات ينبغي أن تخضع لمعايير مضبوطة، هذه شركة مؤسسة عمومية تحت وصايتكم، السيد الوزير، لأبد من مراجعة القوانين والمراسيم من أجل تسطير معايير واضحة، لأنه الأمر يتعلق بصورة المغرب في تنوعه، في تعدديته، في أفكاره، يمكن تكون محاباة لجهة دون أخرى وإلا غادي نوليو عاود ثاني نضطرو نمشيو نكشفو على الخيوط الغامضة بين جهات التحكم وشركات معينة، هاذ الشيء نحن في غنى عنه.

لأبد من تسطير معايير واضحة باش نكونو في مستوى الدول المتقدمة اللي كتتحترم النفس ديالها وتتحترم أيضا المواطن.

احنا عندنا الشكايات ديال عدد من المواطنين اللي تيسخدموا النقل الجوي وتيتشكاو، تيلقاو بكل صراحة غير الصحف اللي كتقدم صورة سيئة، في الكثير من الأحيان على البلاد، والصحف اللي كتدافع على الاختيارات وعلى الإصلاح وعلى الأشياء المهمة والجميلة اللي دارت هاذ الحكومة ما تيلقوهاش في شركة الخطوط الملكية المغربية.

احنا عندنا الآن آلاف ومئات الآلاف ديال المواطنين المغاربة والأجانب اللي تيسافروا عبر هذه الشركة، ما يمكنش نقولو ما ابغاتش تجاوبنا، أو لا ما عندناش معايير واحنا هما الحكومة الوصية على هاذ الشركة، أنا نتعتقد بأنه الدولة الدور ديالها هو (la régulation) ديال مثل هذه الأشياء، على الأقل تكون معايير مقنعة بالنسبة لنا وبالنسبة للمواطنين.

راه غير مقبول نمشيو للطائرة ونلقاو جريدة ما تتبيع حتى حاجة، ما عندها حتى مصداقية في السوق، والمبيعات ديالها الأساسية كايينة في الخطوط الملكية المغربية، بينما الجريدة رقم 1 في المغرب ما كايينش في شركة الخطوط الملكية المغربية.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

الهام الموكل إليه في تكوين مواطني الغد.

لذا، السيد الوزير، نسائلكم:

ما هي إستراتيجية الوزارة لتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؟

وما هي التدابير المستقبلية من أجل تنمية الشراكة على الصعيدين الوطني والدولي؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد لحسن الداودي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

الجواب قد يتطلب ساعات وساعات، لأن الإستراتيجية ما يمكنش نعطيوها في وقت وجيز.

ولكن اللي نؤكد لك هو غادي تقول لنا شكون هي الدول فهذا المحيط ديالنا، لا في أمريكا الشمالية ولا في أوروبا ولا الدول العربية ومن آسيا اللي ما عندناش معها تعاون.

الحمد لله نتعرفو بلي هذه بلادنا، منين عملنا ذلك (à l'appel des projets) عن الفوسفات 29 دولة شاركت بالتمويل المغربي، من جنوب إفريقيا، 2 دول ديال أمريكا الشمالية، الدول الأوروبية والهند، 29 دولة شاركت معنا، عندنا تعاون الآن.

أنا سألت الرؤساء باش يشوفوا فين ما تحركناش، لأن كثرنا من التعاون، المشكل ذلك الاتفاقيات اللي عملنا واش قادين نفعلوهم ولا، لا؟ هذا هو التحدي.

الآن مع العالم العربي، مع تونس مع مصر، مع الأردن، مع العربية السعودية وقريبا مع قطر، درنا الاتفاقيات مع البحرين وغيره، الآن التفعيل ديالها والموارد، احنا حاطين الموارد المالية، نديرو (des appels à projets) بينا وبين تونس، بينا وبين مصر، بينا وبين الأردن، بينا وبين السعودية، أما مع الدول الأوروبية .. مشاوا الجامعات قبل منا احنا، الحمد لله ومشاوبعيد.

إذن الجامعة المغربية جامعة محترمة دوليا، 29 دولة أعباد الله شاركت مع الجامعات المغربية في البحث العلمي، وها المخرجات الحمد لله ها هي تتخرج الآن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

إن الإستراتيجية حول التعليم العالي، صحيح، لا يمكن أن ندرجها في وقت وجيز محسوب كالذي نعيشه اليوم في قبة البرلمان.

غير أننا في الفريق الاستقلالي نود أن نعرف مدى اهتمام وزارتك بالرفع من قيمة التعليم الجامعي، إلكترونيا ومضمونا.

متى سنربط الجامعة بمحيطها ليخرج الطالب مؤهل للشغل، سواء داخل الوطن أو خارجه؟

اليوم، المراد فعله هو أن يخرج الطالب من الجامعة محمل بأفكار علمية، دون شك، ولكن أفكار مهنية تجعله يوازي العلم مع المهارة اليدوية والفكرية لنضمن مستقبله.

اليوم، غالت كل من يريد أن يتكل على الوظيفة العمومية، بقدر ما أنه يجب أن (pour faire travailler la matière grise) خاصنا ذلك المادة الرمادية اللي في الدماغ ديال المغاربة كلهم أذكيا بسواعدهم، والتاريخ شاهد على الإنجازات ديال الذكاء وديال الخبرات اللي عبر عليها الطالب المغربي.

فاللي عليكم، السيد الوزير، باش تصقلوا هاذ المهارات وتشوفو المناهج التربوية أو التعليمية دالجامعة تكون عندها واحد الأفق مستقبلية، باش يخرج الطالب نافع نفسه ونافع بلاده وعندو بلاصتو في الأسواق العالمية.

شكرا السيد الوزير والسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

أنا باغي نشكر السي اللبار، لأن كيحي للوزارة دائما، أشنو الجديد؟ هذا، بعد أنت متابع ما يجري في الجامعة، أنا كهنيك على هاذ الشي.

قلت لكم الجامعة المغربية غير المجالات، الانخراط في المجالات

مخرجات الدكتور عمار، في (CNRST³) اختراع عالمي، بكتيريا من المغرب، كتمنع الناموس يحط فوق إلى كان في الثوب، وهاذ الثوب الآن كيتصاوب في بلجيكا، ثوب، بكتيريا يعني (découverte) مغربية، ابتكار مغربي، ماشي ابتكار لأن غير استكشاف.

هاذو غير بعض العناصر، واش كتعرفوا ما يجري في الجامعة؟ مع الأسف، لا تلفزيون لا والو، ما كاينش شي حس ديال البحث العلمي، حتى الأساتذة ما وصلهموش الخبر، شحال من أستاذ ما وصلوش الخبر أش كنديرو في الجامعة.

خاص التلفزيون المغربي واطلبوا التلفزيون، أنا أطلبت حتى عييت، والله العظيم إلى طلبت حتى عييت، أش درتوا؟ واش حرام التلفزيون ما يوريش للمغاربة أشنو كاين؟ هاذيك ديال الاختراع، ديال الاستكشاف ديال البكتيريا حتى سعيت، ما خاص غير نبوس اليمين.

الجامعة المغربية ما عندهاش، ما كاينش اهتمام علميا في التلفزيون المغربي، وأنا مسؤول، وأنا وزير كقولها، لا يعقل المغاربة ما عارفينش باش حتى المستشارين يحطوا هاذ السؤال، إذن حتى هما ما واصلهموش الخبر، ماشي كتلومكم، ما وصلناش الخبر.

وإلى ما وصلش الخبر للبرلمانيين كيفاش غادي يوصل للمواطنين؟ والعالم والدول الأجنبية كلها جاية تتخطط معكم باش تدير البحث العلمي مع الجامعات المغربية.

الآن، شركات كبرى تتدير البحث العلمي في المغرب، أش غنديرو؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في البداية كنشكركم على الجواب ديالكم.

والفريق الاشتراكي متمسك بكلمة "تخلف المغرب في مجال البحث العلمي"، لأن الكلام العربي يفهم من سياقه، أعمال الكلام أولى من إهماله.

لما قلنا احنا في الفريق الاشتراكي كاين هناك تخلف من باب إطلاق الكل على الجزء، إلى قلنا كل مدينة الرباط حجت في المسيرة كيبقى الاستثناء الناس اللي جالسين في (clinique) أكدا وفي السويسري إلى آخره...

فبالتالي احنا ملي قلنا التخلف كاين مجالات عدة بالرغم من هذه

العالمية 23 مليون درهم، وكاين (wifi) باش يوصل الطالب والأستاذ يخدم من البيت دياالو، عندو (un code) ويدخل للمجلات العالمية.

كيف ما قلت لكم العلم خاصو يهجم على الطالب، احنا كنا، راه كلكم عارفين كتمشي قلب على الكتب، الآن حتى الأحياء الجامعية في البيت خاص العلم يوصل، (le wifi haut débit) والمجلات يوصلوا عند الطالب.

المشكل هو التحدي العالمي، الآن الطلبة ديالكم مطلوبين، جاءت جامعية كندية مؤخرا قالت لينا ابغينا (les doctorants)، وهما جاين الآن، ناس قلت لكم من كوريا الجنوبية 2023، قريب، قريب، (130.000-) ناقص، جاين باغيين الطلبة دياولنا، الدول كلها جاين باغيين الطالب المغربي.

مع الأسف الصورة اللي عندنا راه المستوى راه هبط في العالم كلو، عندكم ما تسحبوش غير هنا، العالم كل هابط في المستوى، ولكن الجامعة المغربية أنا غادي نقولها من بعد، لأن كاين شي أسئلة أخرى ما غاديش نجابو على كل شي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، ومعدرة على المقاطعة.

والسؤال الثالث موضوعه مشاكل البحث العلمي ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن أسباب تخلف المغرب في مجال البحث العلمي وعن الحلول الكفيلة بتحسين مردودية هذا القطاع الحيوي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

لا، إلى اسمح لي السيد هادي إثارة خاوية، غير سحب هاذ الكلمة ديال التخلف، لأن هاذ الشيء.. الواقع، راه غير هاذ يومين اخدينا أول جائزة في إفريقيا على مستوى الرياضيات، هادي يومين. تعرفوا آخر

³ Centre National pour la Recherche Scientifique et Technique

التخلف.

لا، غير اهدا، راه المصطلح وكاين اللغة، باش نفضيو هاذ الكلام.

الآن اللي عارف الجامعة من الداخل ما غاديش يقول لي هاذ الكلام بتاتا، لأن المجالات إلى تتطلعوا لأن قبل واحد الإنسان تيمشي يبحث (Scopus) +82% بين 2010 و2014، الاختراعات (les brevets) +375%، واش البلاد كتتطور، كتزيد للقدام؟ جوج دالجامعات الآن ولاو في 15 الأولى في إفريقيا، واش كانوا؟ وغير نقولو بعدا الحقيقة ونتقدو ذلك الجهة الأخرى، ما قلناش كلشي مزيان، ما قلتش كلشي مزيان، ولكن على الأقل هاذ الأساتذة اللي تيديروا البحث العلمي، هاذ الطلبة اللي تيديروا البحث العلمي أش نقولو لهم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

خصوصا وأن الموضوع الموالي هو قريب من الموضوع الأول، وكذلك السؤال الثالث موضوعه "وضعية البحث العلمي ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يعد البحث العلمي رافعة أساسية ونظام مبدع قادر على الاستجابة للطلب الاجتماعي والاقتصادي، كلما توفرت له الإمكانيات المادية واللوجيستية والبشرية.

إلا أننا نلاحظ أن هذا المجال أصبح يعرف تدهورا في الترتيب وعجزا في الأداء.

نعلم جيدا أن الحكومة أعدت إستراتيجية وطنية للبحث العلمي في أفق 2025 تعتمد على تعبئة الطاقات العلمية المبدعة وهيكلتها، وكذا تطوير البنيات التحتية المرتبطة بها.

لذا نسئلكم، السيد الوزير المحترم، عن مضامين الإستراتيجية الوطنية لتنمية البحث العلمي في أفق 2025؟

وما هي الإجراءات الأخرى التي اتخذتها للنهوض بهذا القطاع؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

الحالة الوحيدة التي قلت لنا بأن كاين فيها شي تقدم ديال البحث العلمي، وفي الثنايا ديال الجواب ديالكم قلت بأن التلفزيون لا يقوم بنشر المعلومة، وبالتالي حتى البرلمان المغربي ما عندوش هاذ المعلومة، فكيف يمكن باش تصل الشعب المغربي ونحن لسان الشعب المغربي؟

إذن، كنتقد أن الصياغة ديال الفريق الاشتراكي هي صياغة صحيحة منطقا ومفهوما، إذن كلمة التخلف احنا كندمسكو بها وهي دالة على الواقع المغربي.

احنا، السيد الوزير، فيما يتعلق بالتعقيب احنا البحث العلمي لا يختلف اثنان على أنه ركيزة أساسية في الجامعة المغربية، ولكن بغينا نقولو لكم بأن الحكومة التزمت مع البرلمان ومع الشعب المغربي باش تخصص واحد النسبة ديال 1% من الناتج الداخلي الخام في البرنامج الحكومي ديالها للبحث العلمي، هاذ النسبة لم تلتزم بها، بدليل أن الميزانية ديال 2016 ما رصد للبحث العلمي هو لا يقل عن .. ما وصلش حتى لـ 0.8.

ابغينا نقولو بأن تمويل الدولة لازال ضعيفا، وبأن ما كايناش القطاع الخاص، الحكومة المغربية كتعامل معه أوكتحفزوه من أجل إقرار واحد السياسة ديال التعاون حقيقية وفعالة بين القطاع العام وبين القطاع الخاص.

وابغينا نقولو، السيد الوزير، بأن كانت مشاكل اللي عالقة وورثوها، هاذ الشي صحيح، احنا ماشي عدميين، تنقولو الحقيقة، ولكن ابغينا نقولو أن الحكومة لازلت لحد الساعة تفتقد واحد الخطة حقيقية للنهوض بالبحث العلمي ببلادنا في شتى المجالات، كاين ضعف البنيات التحتية، كاين ضعف بالمختبرات، كاين ضعف بالتجهيزات.

واحنا في إطار الجهوية، جهة طنجة-تطوان-الحسيمة كانت سباقا باش برمجت 62 مليون درهم لأول مرة في تاريخ المغرب، الجهة كاملة الفلوس ديالها اعطاتها لكم، وبعد غد غيصادق المجلس الجهوي على الاتفاقية باش نعبرو على النية ديالنا حول التقوية ديال التجهيزات، وابغينا هاذ الشيء هذا نمشيو فيه، وابغينا المسؤولية اللي تقع على كاهل الحكومة المغربية حتى هي تعترف بها وترسم واحد الخطة استراتيجية إستباقية قصد النهوض بالبحث العلمي ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

لغويا، كاين المفهوم اللغوي وكاين المفهوم الاصطلاحي. مصطلح التخلف معروف عند المغاربة، إذن ما غاديش نقريوهم أشنو هو

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

وهذا الشيء كاع اللي قلت وما كفاش وعاود حطيتي نفس السؤال؟

زما خاص هاذ الجواب ديالي يكون غير، لأنه وإلا خاصني نعاود

نفس الجواب.

أعباد الله، راه البلاد ديالكم تتقدم، وخاصكم تفتخرو بهاذ الشيء اللي تيخرج من هاذ الجامعات المغربية والشركات الكبرى جاينين، لاش جاينين زعما، باش؟ ماشي أولاد هاذ الجامعات، هاذ الشركات الكبرى كاع اللي تتجي تستثمر في المغرب فين غادي تلقى هاذ الأطر، إلى كانت هاذ الجامعة عندكم عيانة مينة ما فيها والو، والشركات كلها جاية الطيران، السيارات، (Big Data)، ولاش جاينين؟

راه قلت لكم ما عندكمش المعلومة، أعباد الله، وعيطوا على الوزير ديروا لجنة ونجلسو ونشرو لاكم، أولادكم راه أولادنا كلنا، راه الأستاذة خوتنا وخواتنا، راه إلى سمعوا هذا الكلام ما تنشجعهموش.

ما عنديش مشكل دالفلوس أعباد الله، أنا تنقولها ونغوت بها ما عنديش مشكل دالفلوس، عندي المشكل فين نخسر الفلوس، رميت 300 مليون، 900 مليون ها احنا حاطين 200 مليون، خاصك منين تمول البحث العلمي، خاصك تراقب المخرجات ديالو، خاصك دير (CNRST)، (les appels à projets)، ما كانش مؤهل يلاه تنؤهلوه، محطوطة 700 مليون درهم، واش نرميها؟

ما عنديش مشكل دالفلوس، أعباد الله، 1% ولا 2% ما عنديش مشكل دالفلوس، المختبرات "H2020" راه مراكش شادة أكثر من 40 مليون درهم غير من هاذ بحوث العالم "H2020" واش تديو برامج "H2020" مع الأوربيين؟

إذن، استوعبوا الإشكاليات، أنا مستعد نجي عندكم نشرح لكم ونعطيك المشاكل كلها اللي ما في راسكم كاع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد ابا حنيبي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على جوابكم وعلى المعطيات التي تقدمتم بها.

ولكن، للأسف رغم هذه الجهود لازال قطاع البحث العلمي والتقني يعرف تقهقرا على الصعيدين القاري والعالمي والعربي، وهذا الوضع المقلق يستلزم إعادة النظر في الإستراتيجية المعتمدة التي عليها أن تكون أكثر علمية وقابلية في التطبيق، وقبل ذلك ضرورة وجود إدارة سياسية داعمة تعي قيمة البحث العلمي ودوره في التقدم والتطور ببلادنا.

السيد الوزير،

في الوقت الذي أعلنت فيه مجموعة من العواصم العالمية وحتى العربية نفسها مدنا ذكية لازالت الميزانية التي ينفقها المغرب على البحث العلمي جد هزيلة مقارنة بمقياس المعايير الدولية، مما أدى إلى هجرة العقول المغربية نحو الخارج، في حين أن بلدان العالم الأخرى تستقطبها، وهو الأمر الذي يستدعي تدخلا عاجلا لوقف هذا النزيف وإيجاد حلول ناجعة للاستفادة من الكفاءات المغربية المهجرة، خصوصا أن اقتصادنا بدأ في التحول من اقتصاد مبني على الفلاحة إلى اقتصاد صناعي، وكما تعلمون فالاقتصاد المبني على الصناعة يعتمد بالدرجة الأولى على البحث العلمي الذي نضمن به الابتكار والتجديد باعتبارهما أساس أي قوة صناعية.

السيد الوزير،

كان الأجدر بهذه الحكومة أن تعطي هذا المجال الصدارة في سياستها عبر الرفع من القيمة المالية المرصودة للبحث العلمي، كما يتعين إعادة النظر في الضوابط المعتمدة في انتقاء الطلبة في سلك الدكتوراه الذي أصبحت تخضع للزبونية والمحسوبية، مما ساهم في محاربة الكفاءات وفي الحد من الإنتاج العلمي بشكل كبير.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

ولوطارت معزة، اللي جايب في راسوشي حاجة، وعلاش تتساءلونا.

إلا كان هاذ الأسئلة ديالنا ما كتغيرش الرأي ديالكم اللي جبتوا، ما بقى نقاش، زعما عطينا المعطيات اللي من خلالها غتديروا شي تعليق باش نحسنوا هاذ الشيء اللي عندنا.

هذا اللي كتب هاذ الشيء، والله ما عرف حتى شي حاجة في الجامعة، ما عارفش ماذا يجري بالجامعة، وكتتحدى شي واحد.

أسيدي نديرو لكم زيارة، زيارة، غير باش تشوفوا أنتومايا، بما إلا ما قديناش نوصولكم، ديروا زيارة، ونديوكوم للمختبرات، ونديوكوم

للجامعات، وعندكم الحق، استدعيوا رؤساء الجامعات هنيئا، ويعطيوكوم المعطيات، هذا ديروا يوم دراسي، لأن هاذ الشي .

مؤسف أن هاذ الشي ما قديناش نرقوه معاكم، غير نتفارقوا معكم، هاذ الشي اللي تنديروا، بحال إلى بوحديتنا خدامين في المريخ، واش الناس كييعترفوا.

في البرنامج (PNRR2) تنهضرو على 15 ألف و600 كيلومتر، تنهضرو على 15.5 مليار درهم، تنهضروا على نسبة الانجاز اللي تتقارب 80%، 78% بالتاريخ ديال اليوم بالضبط و15% الأخرى مرتبطة بالشركات، لأنه كاين التجربة من حيث المنهجية ديال الاشتغال، هو تكون شركات مع الأقاليم ومع المجالس المنتخبة على صعيد الجهات والأقاليم والجماعات القروية، على أساس أنه نشوفو الأولويات.

أمريكيين جاو ابغاو يتعاونوا مع المغاربة، الأوروبيين، المدارس ديالهم، من ألمانيا راه شفتو، واكي غنديرو معكم.

السيد رئيس الجلسة:

فإذن، كاين العديد من الأقاليم بالفعل لأنها قروية، بالفعل، لأن هناك جماعات قروية ما استطاعتش تعطي ذيك الحصة اللي مفروض كان خاصها تعطها.

شكرا السيد الوزير المحترم. والشكر كذلك يجدد لمساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وبالتالي، هاذ التأثر في ما هو مرتبط بـ 12 حتى لـ 18%، لأنه الشركات ما...

وأنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، وموضوعه وضعية المسالك القروية.

واليوم، البرنامج اللي عند الحكومة، قلت، راه وصلت لـ 78% ديالو غادي تكملوا خلال هاذ السنة، إلا ما لم نستطيع تحقيقه لأنه مع الشركاء ديالنا ما وفاوش.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عادل البركات:

والمجال الآخر، هو عندنا برنامج جديد (PNRR3⁶) اللي ابدينا تنشتغلو عليه، خرجنا فيه عقود اللي من المفروض أنها توصل لحوالي 32 ألف كيلومتر اللي غتصلح خلال الخمس سنوات المقبلة.

شكرا السيد الرئيس. السادة الوزراء، إخواني وأخواتي المستشارين والمستشارات،

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

يعاني العالم القروي من تدهور وإهمال واضح للطرق والمسالك، مما يزيد من عزلة ساكنة هذه المناطق ويعطل تنميتها، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل حول ما قمتم به من أجل إنجاز وإصلاح المسالك القروية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البركات:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

حقيقة السيد الوزير ملي كترجعو للأرقام ديال المبالغ المالية، راه الناس في المناطق القروية والمناطق الجبلية، أشنا هو الذنب ديالهم اللي ما وصلهمش هاذ الشي.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

هاذ الناس، راه كاينة مناطق جبلية في إقليم أزيلال، جهة بني ملال-خنيفرة، خاصة إقليم أزيلال، السيد الوزير، راه من أيامات الاستعمار، ما عندهم لا طريق، لا والو، ما عندهم لا قناطر، ما عندهم لا.. خاصكم تفكرو عليهم العزلة، الناس كيجيوا، السيد الوزير، كهمزوا ولادهم على البغال، واش باقي شي مغربي، السيد الوزير، كهمزوا ولادهم على البغال باش أوصلوهم (l'ambulance) باش هزوا هاذ الناس

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل السؤال مرتبط بالمسالك القروية وهو من الأسئلة التي في كثير من الأحيان تتم الإجابة عليها، لكن في كثير من الأحيان أيضا، تتكون هناك بعض الأقاليم ولا الجهات اللي تتطرح فيها أسئلة من هاذ القبيل، واللي في البرلمان يمكن نعطيو فيها إشارات.

الخصاص هو موجود، كما تعلمون، لكن المجهودات اللي قامت بها

⁵ Programme National des Routes Rurales, phase 2

⁶ Programme National des Routes Rurales, phase 3

العظيم، أول إقليم هو إقليم أزيلال، فيه 562 كلم أنا اللي كنهضر، أنا اللي كنهضر، 562 كلم ...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، الله يخليكم، السيد المستشار تكلمت.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

قلت الحمد لله، اللائحة ها هي، 562 كلم في إقليم أزيلال، 613 مليون درهم اللي امشات لـ (PNRR2) لإقليم أزيلال، وهذا يعني على أنه إلى كانت فوارق اجتماعية على صعيد الجهات والأقاليم اللي جبنها معانا 55 عام و60 عام، السيد المستشار ابغا في 4 سنين ديال الحكومة و5 سنين إيولي ذلك الشيء عندنا...

فالإنسان عما يتحدث، يتحدث عن النقائص، أنا متفق معك، يتحدث على الإشكالات، أنا متفق معك، لكن الإنجازات فهي تُعبر عنها الأرقام والمبالغ التي تصرف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا له على مساهمته معنا في هذا الموضوع. وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وموضوعه "المركز الوطني للطاقات والعلوم والتقنيات النووية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية منذ تأسيسه 1986، لا يشتغل إلا بنظام أساسي مؤقت، إذ لا يحقق العدالة الأجرية بين جميع فئاته خاصة بالنسبة للمهندسين والدكاترة والباحثين.

طبعاً، هناك مشكل آخر وهو مشكل التقاعد أو نظام التقاعد الموجود في هذه المؤسسة.

ما هي الإجراءات والتدابير التي ستخذها الوزارة من أجل إنصاف هذه الفئة من المستخدمين بالمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية؟

وشكرا.

اديوهم للمستشفيات.

السيد الوزير،

راه الحكومة ديالكم، السيد الوزير، ساهمت بشكل كبير في الاحتقان الاجتماعي، الحكومة ديالكم السيد الوزير، راه كرسث ثقافة الاحتجاجات في المواطنين، الحكومة ديالكم السيد الوزير، شجعت المسيرات.

خصكم تعرفوا، السيد الوزير، جهة بني ملال - خنيفرة عمالة أزيلال - خنيفرة راه مسيرات، 10 المسيرات يوميا، راه العمال ديال عامل صاحب الجلالة ديال أزيلال والوالي ديال بني ملال وديال خنيفرة راه مقابلين غير المسيرات، السيد الوزير، والناس أش كيطلبوا؟ كيطلبوا "أبريد"، واش كتعرف السيد الوزير "أبريد" بالشلحة؟ هو الطريق، الناس راه ما عندهمش الطريق السيد الوزير، الطريق، ما ابغاو والو، غير الطريق السيد الوزير، وجل وزراء الحكومة ديالكم، السيد الوزير، كيجيو عندنا لمنطقة أزيلال باش يستمتعوا بالمناظر الخلابة، ويستمتعوا بالموارد الطبيعية ديال المنطقة وكيرجعوا كيدوزوا (week-end) وكيرجعوا وكيمشيو في الحفار ويرجعوا في الحفار، وحتى شي واحد ما كيحرك ساكنا، وعندنا وزراء من قلب المنطقة، وما نماوش المنطقة ديالهم، قلب المنطقة، وما بالك بوزراء ابعاد علينا، السيد الوزير.

أملنا، السيد الوزير، في صاحب الجلالة الله ينصرو، اللي كيحي عندنا وكيقترب من المواطن الفقير والمواطن الضعيف، وكيحي للمناطق القروية، النائية، وكيحيب الخيرات وكيحيب للبلاد ديالنا مشاريع كبرى، إلى الحكومة ديالكم خمس سنين، السيد الوزير، دوزتوها ما شفتنا منكم والو، بقت بضعة أشهر، أش ابغيتو تعطيوننا، السيد الوزير، ما عندكم ما تعطيوننا السيد الوزير.

أملنا في صاحب الجلالة الله ينصرو ويطول لينا عمرو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

لا، غير، السيد المستشار، هو كان يمكن السؤال كان على الاحتقان والاحتجاجات، وغير داز جبر وسيلة هي المسالك الطرقية، سبحان الله العظيم، السيد المستشار، هاذ الورقة اللي عندي فيها 15.600 كلم، وعندي فيها 15 مليار، أنا وريتها للسيد الوزير، أول إقليم أشنو هو السيد الوزير؟ أزيلال، سبحان الله العظيم، شوف سبحان الله

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فيما يتعلق بالمركز الوطني للطاقات والعلوم والتقنيات النووية، أولا ابغيت نشير أن هاذ المركز هو لبنة من اللبنة الأساسية عندنا في المجال ديال الاستعمالات النووية، وخاصة في المجال الطبي والزراعي .

وهاذ، وهاذ المركز هذا، تعزز مؤخرا بتأسيس الوكالة المغربية للسلامة والأمن النوويين.

هو هاذ المركز كانوا عند جوج دالإشكالات، لما جيت أنا للوزارة، كان عندو مشكل بالمنظام، أولا، (l'organigramme)، وعندو مشكل ديال المنظام الأساسي.

فيما يتعلق بالمنظام، المشكل حل، فيما يتعلق بالمنظام الأساسي، نحن على أبواب حله.

نقول للسيدة المستشارة أن الإشكال كان هو إشكال ديال تقريب وجهات النظر ما بين وزارة المالية ممثلة في المديرية ديال الميزانية، اللي عندها تحفظات معقولة، وما بين الطلبات ديال المركز اللي عندو طلبات معقولة.

الآن، نحن على أبواب أن نجد توافق بما يضمن لهذه الفئات الثلاث اللي تكلمتي عليها، الفئة ديال المهندسين، والفئة ديال الدكاترة الباحثين، والفئة ديال المتصرفين، علما بأن الفئة ديال التقنيين هي مستفيدة بالنظر للمنظام دالوظيفة العمومية.

خصنا نلقاو واحد التوليفة، هذا هو المصطلح صراحة، بهاذ الكلمة، باش نجتمعوا هاذ الشيء كامل ويكون واحد المنظام أساسي.

وأعتقد أننا إن شاء الله في الأسابيع المقبلة سنجد تقاربا في هاذ الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزوهي:

ما قلتموه صحيح، لأننا بصدد النقاش في هذه الأشياء مع وزارة المالية، ولقد احتفظت وزارة المالية، أو قبلت على أن يصبح القانون الأساسي الجديد للباحثين ما يشبه ما هو موجود في (l'INRA⁷).

ثم كذلك المنظام الأساسي الخاص بهيئة المهندسين والصادر في 2011، ولاسيما أن المهندس في هذا المركز كان يتقاضى أجرا يقل ب 6 آلاف درهم عن الوظيفة العمومية.

صحيح، هناك مقارنة، ولكن السيد الوزير، لن نعتمد عليكم أن 62% من الطبقة الشغيلة لم تتوصل إلى حل أثناء النقاش مع وزارة المالية، وهي الأطر والأطر العليا، وكذلك أصحاب التمكين والتمكين يعني (maitrise)، إلى غير ذلك والأعوان.

فإن وزارة المالية مدعوة للاستجابة لهذه المطالب، لاسيما وأن الجميع يعمل في محيط إشعاعي بوجود مفاعل نووي يشتغل باستمرار إلى جانب مجموعة من المختبرات النووية.

وبالتالي، فالكل يواجه أخطارا في هذا العمل وطبيعة العمل.

إذن، لا بد أن نستحضر هذه الخصوصية التي تطبع هذا المركز.

إذن، لا يمكن إلا أن نستجيب لجميع الفئات.

نشكركم على تفهمكم بالنسبة للباحثين، نشكركم على تفهمكم بالنسبة للمهندسين.

ولكن، ابقيت أكثر من 62%، السيد الوزير، تنتظر دعمكم للخروج بزيادة في الأجر لفائدة هذه الشريحة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

لا، هو بحال اللي قلت لك، السيدة المستشارة، على كل حال، أنا شرت إشارات، وأنا متأكد أن الرسالة وصلت.

هو في الحقيقة، كلا الطرفين، هو كايين إكراهات، يعني باش نكون باش نكون واضح مع السيدة المستشارة.

على كل حال، أنا تنقول من الأحسن نلقاو الحل، المشكل ماشي اشكون اللي مسؤول، على اللي نلقاو الحل.

غادي نلقاو واحد التقارب، لأنه كايين مجموعة ديال الفئات، وهاذ

⁷Institut National de la Recherche Agronomique

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

كما تعلمون، الحكومة وضعت منذ سنة 2012، مخطط قطاعي في المجال الثقافي، يركز على خمسة الأولويات:

وتأتي في مقدمة هذه الأولويات، سياسة القرب في المجال الثقافي، لتعميم البنيات التحتية الثقافية على كل جهات المملكة.

وخططنا هاذ الأولوية انطلاقا من واحد الخريطة ديال المؤسسة الثقافية، وجرّد دقيق للمؤسسة الثقافية، اللي قمنا به سنة 2012، واللي بين أن هناك واحد الخصاص كبير في المؤسسات الثقافية في بلادنا.

الإحصائيات ديال 2012، بينات بأن كثر من 50% ديال عواصم الأقاليم والعمالات، متتوفرش على أي مؤسسة ثقافية.

أكثر من 75% ديال الجماعات الحضرية المتبقية، متتوفر على حتى شي مؤسسة ثقافية، وأقل من 10% ديال الجماعات القروية تتوفر على نقطة القراءة.

هذا هو اللي جعلنا نسطرو هاذ الأولوية، ونخصصو في وزارة الثقافة ما يفوق على 40% ديال الميزانية ديال الوزارة بدون احتساب كتلة الأجور، لهاذ سياسة القرب في المجال الثقافي.

وسمحت لنا هاذ المقاربة الإرادية بتعاون مع الجماعات الترابية، وقطاعات أخرى، باش نحدثو، ننجزو حوالي 50 مؤسسة ثقافية خلال هاذ الخمس سنين، 2012-2016، بما فيه البرنامج ديال 2016، خمسين ديال مؤسسات ثقافية، أساسا مؤسسة ثقافية جامعة، فيها المسرح، فيها مكتبة، مكتبة الأطفال، رواق دالفنون التشكيلية، وبعض المحترفات.

خمسین، بطبيعة الحال، هذا سمحلنا باش نقلصو هاذ العجز اللي تتعرفوا بلادنا، ولكن العجز لازال قائما.

الموضوعية، تحثنا نقولو بأن اليوم، مازال واحد خمسين ديال الجماعات اللي تتفوق الساكنة ديالها 20 ألف نسمة، متتوفرش على شي مؤسسة ثقافية.

مازال واحد 17 ديال العواصم ديال الأقاليم متتوفرش على مؤسسة ثقافية، كايين واحد 20 ديال المدن كبرى، أو متوسطة، اللي في حاجة إلى تقوية النسيج الثقافي.

هذا تيتطلب سياسة إرادية والتقائية أخرى اللي تتفوت الإمكانيات ديال وزارة الثقافة.

الفئات خص كلها تستافد ضمن الإكراهات اللي موجودة، وأعتقد أننا على أبواب أن نجد حلا.

على كل حال، هاذ المركز هذا، وهاذ الشي اللي درنا احنا في اللجنة الكهرونووية، وديال تحلية مياه البحر، احنا مستوعبين بأن أماننا واحد العدد ديال التحديات، طبيعي المركز والعاملين فيه يكونوا مرتاحين.

لكن، كذلك يجب أن يكون هناك نظام أساسي عندو ديمومة واستمرارية، فهذا هو المعول عليه، وأعتقد أننا إن شاء الله، غادي نوصلو لهاذ القضية.

غير فيما يتعلق بالتقاعد، التقاعد راه ما كاينش فيه مشكل، يعني التقاعد تيتخلص بشكل عادي، إيلاربطناه بالنظام الأساسي المنتظر، هذا حكاية أخرى.

ولكن، إن شاء الله، إن شاء الله، أنا متأكد أننا في الأسابيع المقبلة سنجد الحل بإذن الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا له على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الثقافة، وموضوعه "سياسة القرب الثقافي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيد الوزير،

لقد ظل الاهتمام بالشأن الثقافي ببلادنا يتسم باتساع الهوة التي تظهر تجلياتها واضحة بين مختلف مناطق التراب الوطني، خاصة في مجال البنية التحتية الثقافية، وتسهيل تداول المنتوج الثقافي بين الحواضر والمدن من جهة، وداخل كل جهة من جهات المملكة.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عما قمت به لتفعيل سياسة ناجعة للقرب، تراعي التحديات التي يعرفها المشهد الثقافي ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ولهذا، كنتشوفو اوليداتنا تيمشيو لداعش، اعلاش كيمشيو؟، اعلاش، لأن ماكيناش فين، ماكيناش وسائل لتحصين العقول لهاذ المواطنين، لأن كيقولوا راه عندنا واحد العدد ديال المغاربة راه كيكونوا لقمة سهلة بالنسبة للتيارات المتطرفة، اعلاش؟ لأنه ما عندناش، لا حنا كمغرب، انما كحكومة، كوزارة، ما فعلتوش ذاك الشي اللي خصو يتدارلهاذ الشباب باش يكونوا، نحصنوهم، نحصنو عقولهم.

إذن، الثقافة أساسية، السيد الوزير، وبالتالي، أنا كنعقول لكم بكل صدق، بكل صدق، وأحترمك، وكنقول أن هاذ الأربع سنين ولا هاذ الخمس سنين اللي فاتت، فشلت الحكومة في أن تُمكن هاذ الشباب...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة:

صحيح أن هناك أزمة ثقافية، هناك حركة ثقافية غير مسبوقة، ما عمر المغرب ما عرف هاذ الحيوية ثقافية وإبداعية اللي عرفها في هاذ السنوات الأخيرة.

جوج، المغرب ما عمرو ما اعرف هاذ السياسة الإرادية لإحداث مؤسسة ثقافية، لا المؤسسة الثقافية ديال القرب، ولا المؤسسة الثقافية اللي تيرعاها صاحب الجلالة للمشاريع الكبرى.

ما عمر المغرب ما اعرف هاذ النوع ديال المشاريع.

بطبيعة الحال، الانتظارات كبيرة وكبيرة جدا، ولكن، ما تنساوش بأن هناك ارث ثقيل، المغرب هاذي عقود ماعمرها ما اهتم بالمجال الثقافي، كان تيعتبرو فقط

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

يمكن أن تستدرك في السؤال الموالي واللي هو موضوعه "الإجهاد على مرافق ثقافية"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للمقاومات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد ياسين غنموني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمون،

الجميع يعلم الدور الهام الذي تلعبه الثقافة في تنمية الذوق، وتعزيز القدرات، وتنمية المهارات، وتحصين الذات من كل انحراف،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

اللي ابغيت نقول ليك، كايته واحد العدد كبير جدا من المدن الكبرى، بمعنى.. ثقافية، ابغيت نكتب كاع هاذ الشي اللي قلت لي.

اللي ابغيت نقوليك، راه قلتية لي.

شكرا.

إذن، عندنا في المغرب أزمة ثقافية، عندنا أزمة فيما يخص التخطيط، كانت الدراسة، كان مشروع متفقين عليه.

كانت دراسة، بان الخصائص على أنه خصائص مهول، ولكن، كايين برنامج حكومي، كايين برنامج حكومي اللي كيكوليك، أودي (voila) ، بغيت نتقل من هنا لينا، ندير واحد 8 ولا 9 مؤسسات ثقافية سنويا، واش وصلناها؟ ماوصلناهاش.

ثم كذلك، أنا كنتشوف هاذ الإحصائيات اللي قلت لي، السيد الوزير، كيبين على أن ماوصلتوش، لأن درتوا مخطط، ولكن لم ينفذ، لم ينفذ اعلاش؟

أولا، لعدم الإمكانيات، لأن منين دخلتو للحكومة كذلك حتى أنتما، كلتو على أن غادي ترفعوا، غادي تحاولوا ما أمكن ترفعوا من ميزانية ديال الثقافة، ماترفعاتش.

وكان منتظر على أن تجيوا تطلبوا، احنا كمستشارين، كبرلمان، ندافعوا على هاذ الوزارة ديال الثقافة باش يمكن نعطيها الإمكانيات، باش تبني هاذ دور الثقافة اللي هي مسألة أساسية بالنسبة للمواطن

لأن الآن المواطن ما كيعيشاي بالواد الحار، وبالضو، وبكذا، عندنا، الثقافة جزء كبير جدا من بنية الفكر ديال المواطن.

إذن، لا بد أن الحكومة تعطي قيمة، لأن هاذوك على ما أظن بقى غير 0.3% الميزانية ديال الثقافة 0.3% شنو باش تدير 0.3% لاشيء.

اعلاش، لأن أولا في البداية، أشنا هو الاتفاق اللي كان في الأول، كنسمعوا احنا، كنسمعوا في الأول، غير بدات الحكومة في تصنيف الثقافة، هذا فن كذا، هذا فن هذا، هذا فن هذا.

إذن، المنظور اللي كيبان ليا أنا، على أن هاذ الحكومة ما كانتش في الأجندة ديالها، الفعل الثقافي، ماكانش في المنظور ديالها أنها تعطي لهاذ الثقافة دورها، دورها، لأن الثقافة هي اللي غتجعل العقل ديال البشر، العقل ديال الشباب ديالنا أن يكون متزنا، أن يكون محصنا، لأن ماكيناش ثقافة، الفعل الثقافي، الفن ثقافة، الشعر ثقافة، واحد العدد دالمسائل التي تنمي الفكر ديال البشر ما عندناش.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد ياسين غنمومي:

هو الثقافة مسؤولية الجميع، نعم.

واسمحو لي، السيد الوزير، بأن أذكر الحضور بمقولة مشهورة للملك محمد الخامس طيب الله ثراه: "لإن حكمت الأقدار على خراب مدينة أكادير، فإن بناءها موكول إلى إرادتنا وعزيمتنا"، فنحن اليوم نتساءل أين هي إرادتنا وأين هي عزيمتنا؟

ماشي كوزارة، كمنتخبون، كمجتمع مدني، كسلطات وكوزارة، لأن الثقافة تردع الإرهاب، فالثقافة لا بد من صون الذوق من مهاوي الإسفاف، الثقافة تشجع السياحة، تبارك الله عندنا الثقافة الأمازيغية، عندنا الحسانية، عندنا الأندلسية والعبرية، هذا (bouquet) غادي نعطيوه للسياح اللي كيجيو لأكادير، والثقافة ليست بقطاع غير منتج، الثقافة قطاع منتج، كم من شعوب، السيد الوزير، عرفت واحد النمو اقتصادي بالنضج الثقافي، ها هي ألمانيا تبارك الله وكاين أمثلة كثيرة.

إذن، هاذ السؤال غير موجه لكم بوحكم، السيد الوزير، ولكن احنا اللي كنتساءلو جميع اللي كنعقول لكم وهو آجيو لعندنا، إني أناشدكم نديرو يد في يد (on va prendre le bâton de pèlerin) ونشوفو المشاريع اللي كاينين ومتوقفين، وتعطيو حتى انتما واحد الجهد ديالكم، ونحاولو إن شاء الله باش نزيدو بهاذ المشاريع ونخرجوهم من هذه القوقعة، راه 15 عام كاين غير الحيوط، حتى تالبورجت كما قلت. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة:

نبغي نؤكد لكم، السيد المستشار، على العزم الكبير ديال وزارة الثقافة باش تشتغل مع مدينة أكادير والمجالس المنتخبة في أكادير للتنمية الثقافية وإحداث مسرح كبير في حجم هاذ المدينة السياحية ومركب ومركز ثقافي كذلك، الاستعداد كامل والميزانية مخصصة، واحنا راه دخلنا في المسطرة ديال اقتناء الأرض.

غير نبغي نذكر حيث أن أكادير ما استاجباتش هاذي 3 سنوات، احنا اشتغلنا مع تارودانت بإحداث مركز ثقافي، مع آيت ملول إحداث مركز

والذي يتنافى مع ما يقع اليوم في مدينة أكادير على سبيل مثال، من تغيير وظيفة مركب ثقافي ومعهد موسيقي إلى مركب إداري للموظفين، وهو ما خلف استياء في أوساط المهتمين والمتقنين بالمدينة، بعدما قررت الجهات الوصية التراجع عن تخصيص المركب للوظيفة التي أسس من أجلها.

وإذ ننتقد هذه الخطوة، السيد الوزير، فإننا نسائلكم عن التدابير المتخذة لإيقاف هذا الإجهاد على المرافق الثقافية في أكادير، أو بشكل عام، ذات الأهمية التربوية في تعلم الفنون من موسيقى، ومسرح وتشكيل، والتي تعتبر حقا من حقوق الأطفال والشباب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

كما تعلمون، إلى جانب هاذ المجهود الكبير اللي تتقوم به وزارة الثقافة لإحداث مؤسسات ثقافية، تكلمت عليه سابقا، هناك كذلك جماعات ترابية، إما في إطار شراكة مع وزارة أو بمفردها اللي كذلك تشتغل لإحداث مؤسسات ثقافية.

وهاذ المركب الثقافي اللي تكلمتو عليه، والمعهد الموسيقي ديال تالبورجت في أكادير، هو تيندرج في إطار المشاريع اللي برمجتها الجماعة الحضرية ديال أكادير في إطار المخطط الحضري ديالها، ديال سنوات 1997-2003.

وانطلقت في الأشغال، المشروع ديالهم، انطلق في الأشغال سنة 2001.

هاذ الأشغال توقفت سنة 2003 بقرار من المجلس الجماعي آنذاك ديال أكادير، وهاذ المجلس أخذ قرار بأن ما بقاوش تهتموا بالثقافة وردوها ملحقة إدارية، هذا في إطار المخطط...

الوزارة آنذاك تدخلت وقالت بأن هي قابلة باش تواكب وتدعم باش تخرج هاذ المؤسسة الثقافية لحيز الوجود، إلا أن الجماعة ما استاجباتش.

أكثر من هذا، هاذي 3 سنوات اقترحنا على الجماعة ديال أكادير شراكة لإحداث مسرح كبير ومركز ثقافي، ما استاجبوش، أكثر من هذا السنة الماضية اخدينا قرار باش نشريو احنا بنفسنا أرض وبنينو مسرح اللي تيسوجب للحاجيات ديال أكادير وفي المستوى ديال مدينة أكادير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

أولا، أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال، والتي كهم واحد القطاع حيوي.

وكما قلتم، السيد المستشار، هادي واحد الثروة حيانا الله بها البلاد ديالنا، والموضوع عندو أبعاد في الحقيقة أبعاد بيئية، أبعاد اقتصادية وأبعاد اجتماعية.

بكل تأكيد هاد الثروة كتعرف ضغوطات، كتعرض، مع كامل الأسف، لضغوطات من بينها العمليات ديال القطع واستخراج المواد الغابوية بصفة غير قانونية، كذلك تتعرض لضغط ديال الترامي على الملك الغابوي، على التعشيب ديال الأراضي وكذلك الرعي الجائر.

هاذ الضغوطات كتفاوت من منطقة إلى أخرى، إلى كانت مناطق الشمال كتعرف أعلى نسبة فيما يخض التعشيب، فبالنسبة للمناطق اللي كتعرف عملية القطع واستخراج المواد الغابوية كنوجدوها أساسا في مناطق الأطلس المتوسط والهضبة الوسطى والغرب.

بطبيعة الحال أمام هذه الوضعية، كايين ثلاث مستويات:

1. كايين المستوى اللي كتقوم به المندوبية السامية اللي هي في بعض الإجراءات والتدابير المرتبطة أساسا بتحديد وتأمين الملك الغابوي، وكذلك مواجهة هاته الاعتداءات اللي كتوقع على الثروة الوطنية الغابوية لتجنب حدوث أي اختلال في التوازنات البيئية وفق القانون؛

2. كايين القانون، الجانب القانوني واللي على كل حال كيترتب عقوبات، غرامات مادية فيما يخص بعض المخالفات اللي كتوقع على هاد المستوى؛

3. وكايين القضاء اللي هو اللي كيصدر الأحكام طبقا للقوانين واللي الأعوان ديال المياه والغابات كيقوموا طبقا للقانون بضبط المخالفات، تحديد هوية المرتكب، تدوينها في محاضر رسمية وإحالتها على النيابة العامة.

إذن، هناك المسطرة القضائية التي تبث في آخر المطاف.

لكن، تنبغي الإشارة إلى أن المندوبية دارت جوج ديال الدوريات، دورية تذكر بالمقتضيات القانونية والتشريعية، وكايين واحد دورية مهمة أشرت لجزء من محتوى ديالها، السيد المستشار المحترم، يتعلق بإجراء التصالح، هي المقاربة ديال المصالحة في شأن الجنج الغابوية حسب ما يسمح به التشريع الغابوي، بهدف تشجيع السلوك الإيجابي

ثقافي، مع تزييت إحداث وتطوير المركز الثقافي وإحداث معهد موسيقي جديد، اشتغلنا في المنطقة لأن تنعرفو، ونقط القراءة أكثر من 50 ديال نقط القراءة اللي تم الإحداث ديالها في المنطقة ديال سوس، لأن تنصيبو دائما مع الساكنة ومع المنتخبين عامة في المنطقة ديال سوس ناس اللي عندهم واحد الإرادة وإرادية وتشاركوا كذلك كشركاء بالتمويل ديال هاد المؤسسات الثقافية، هنيئا لكم.

ولكن مع أكادير صبنا مشاكل، والآن تتعبروا على العزم ديالكم باش نمشيو جميع لتنمية الثقافة بأكادير فمرحبا، احنا غادي نصيبونا شركاء ملتزمين في هذا الاتجاه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا له على مساهمته معنا في هذه الجلسة. ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وموضوعه "الدعائر الغابوية". الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشكل الثروة الغابوية موردا اقتصاديا وإيكولوجيا مهما في بلادنا، غير أن هذا القطاع يعرف تحديات كبرى تُعمق تراجع كراسي طبيعي حبا به الله وطننا العزيز.

ولعل أكبر تحدي يواجهه هو قيام سياسة عمومية موجهة لتنمية محيط الغابة وخلق بدائل للساكنة المجاورة التي لا مورد لعيشها غير المورد الغابوي، علما أن هذه الساكنة تقدر بثلاث ساكنة المغرب.

كما أن معظم هذه الساكنة معرضة للدعائر الغابوية تارة عن حق، وتارة أخرى عن باطل، مما يُعرض هذه الفئة إلى متابعات تفرض عليها مغادرة قبائلها.

وعلى هذا الأساس، السيد الوزير المحترم، نسائلكم أولا، ألا تفكرون في إعفاء المتابعين بهذه الدعائر، خاصة الذين لم يتسببوا لا في الإلتاف العمدي للغابة أو إحراقها، علما أن من شأن هذا الإجراء خلق مصالحة أخرى من المصالحات التاريخية لبلادنا؟

ثانيا، ما هي سياسة الحكومة لخلق بدائل اقتصادية واجتماعية لساكنة المناطق الغابوية كرهان لحماية الغابة؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، وموضوعه "وضعية عمال ومستخدمي الشركة المغربية للصلب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد رشيد المنباري:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمون،

سبق لي وسولت وطرحت تقريبا نفس السؤال حول واحد الشركة التي تعتبر نفسها فوق القانون وهي شركة "مغرب ستيل".

الآن أسألكم مرة أخرى، السيد الوزير، أين دوركم في فرض احترام القانون والحريات النقابية واحترام مدونة الشغل وتطبيق البروتوكولات التي تم توقيعها مع ممثلي النقابات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ابغيت نشكر أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل على وضعهم هذا السؤال.

قال لي مرة أخرى، ما كاينش مرة أخرى، السيد المستشار، لأول مرة، بالطبع كانت اتصالات ولكن ماشي من داخل مجلس المستشارين، كانت الاتصالات في إطار الوزارة، أما هنا حسب علي لأول مرة، على ما يبدو. بالطبع السؤال هاذ النزاع ديال الشغل ديال "مغرب ستيل" من أكبر وأعوص النزاعات الآن اللي كنعرفوها، 3 ولا 4 اللي عندنا نزاعات من هذا القبيل، عندي جدول النزاعات وكنتوصل بها يوميا.

هاذ النزاع تكلمنا فيه عدة مرات لا مع المسؤولين النقابيين ولا مع المسؤولين ديال الشركة، طبعا في البداية وقعت فيه اجتماعات محلية، زيارات متعددة ديال مفتشي الشغل، اجتماعات إقليمية، تدخل ديال السيد الوالي ديال الدار البيضاء، تدخل كذلك ديال القيادة الوطنية ديال الاتحاد المغربي للشغل في شخص أمينها العام.

لدى الساكنة المحلية من أجل الكف على الأنشطة التي تضر بالثروات الغابوية ووضع لها إطار محدد، هاذ المذكورة وضعت واحد الإطار محدد للتصالح وفق ضوابط محددة في هذه الدورية بطبيعة الحال.

إلى جانب تفعيل هاذ الجانب القانوني الزجري وكذلك الجانب ديال المصالحة في إطار القانون، كاين الجوانب المرتبطة بالتنمية، وفي هاذ الإطار المندوبية كتحدث بعض المشاريع الصغرى المدرة للدخل، مثل تربية الماشية، تربية النحل، الصناعة التقليدية، تنظيم الساكنة في إطار تعاونيات وجمعيات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات.

وأود في هذا السياق أن أؤكد على أن المدخل الطبيعي لتنمية المناطق الغابوية والجبلية هو التعجيل بإخراج القانون الجبلي إلى حيز الوجود، باعتبار ه إطار تشريعي يضمن تناسخ التداخلات القطاعية و يبلور رؤية تنموية مندمجة لإنصاف ساكنة هذه المناطق التي تعرف خصا صا كبيرا في مختلف المجالات.

ولعلمكم، السيد الوزير المحترم، فقد سبق إبان حكومة التناوب ومن موقع مسؤولية حزبنا آنذاك في الإشراف على قطاع المياه والغابات، فقد تم إعداد مشروع قانون إطار لتنمية المناطق الجبلية إسوة بالعديد من الدول، لكن رغم مرور ما يقارب عقدين لازال هذا المشروع لم ير النور.

لهذا، فتطلعنا كبير، السيد الوزير المحترم، لإخراج هذا القانون مع مواكبته بإعادة النظر في قانون 1917 المنظم للأمالك الغابوية المتقادم بما يحمي الملك الغابوي ويعزز مكتسبات ذوي الحقوق ويحل إشكالية التحديد الغابوي وينصف الجماعات السلالية.

ولتكون هذه المراجعة ناجعة لابد في نظرنا أن يوازها إعادة النظر في قانون 1919 المنظم لأراضي الجموع، حتى يتم فصل مشروع ما بين الملك الغابوي والملك الجماعي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ولأسف لم يتبقى للسيد الوزير وقت للرد على التعقيب، وبالتالي نشكره على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

باش توجد حل لهاذ العائلات، راه نحن أمام كارثة وستتحول إلى مأساة، كل شي تيسمع بأنهم 600 ديال العائلات، واش 600 ديال العائلات غادي نقول لهم سيروا للقضاء؟ ونعرف المسطرة القضائية وكم تأخذ من الوقت، غير مجرد صرف المستحقات ديالهم غادي تبدأ تتلكأ الإدارة في صرفها تحت ذرائع غير مفهومة، هذا في حد ذاته تيطرح إشكاليات.

نحن مقبلون، راه الشهر الجاي إن شاء الله رمضان المكرم، واش ابغينا نشوفو في المغرب هاذ الصورة في الوقت اللي الجميع ينادي وكل شي تيقول بأنه مناخ الأعمال تحسن وتحسن وتحسن، راه مثل هاذ الممارسات ديال هاذ المدراء وديال هاذ النوع من الشركات هي التي تسيء لصورة المغرب، وليس العمال الذين يمارسون حقوقهم المشروعة.

وأجدد طلبي، السيد الوزير، أن تستعملوا، ونحن إلى جانبكم، جميع إمكانياتكم مع كامل الفرقاء من أجل إيجاد حل يرضي جميع الأطراف، وينبغي إعادة النظر في عقلية مدير شركة "مغرب استيل".

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل إلى السؤال الموالي وموضوعه إلغاء اتفاقية التضامن الاجتماعي بين المغرب وهولندا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك جميلي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين،

السيد الوزير، أقدمت الحكومة الهولندية على إلغاء اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة مع بلادنا، وذلك بقرار أحادي الجانب، دون مراعاة وضعية آلاف الأسر المغربية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية.

وكما تعلمون، السيد الوزير، فإن عددا مهما من الجالية المغربية في هولندا معنية بالآثار السلبية لإلغاء هذه الاتفاقية، من خلال مراجعة 5 أنواع من التعويضات، خاصة معاشات الباقيين على قيد الحياة وكذلك التعويضات الخاصة بالأطفال والتأمين الصحي.

لذا، نساثلكم، السيد الوزير:

ما هي مستجدات هذا الملف؟

وما هي الإجراءات التي قمتم بها من أجل مواجهة هذا القرار الجائر ضد الجالية المغربية؟

شكرا.

استقبلت شخصيا المدير العام ديال الشركة هادي شي 15 يوم في المكتب، عمليا باش نبدو بالختام، بقا واحد بصيص الأمل أننا نتوصلو إلى شي حل توافقي، ولكن حسب اعتقادي حقيقة أعطيت كل ما يستحق، لأن المشكل 1400 ديال الخدمة، 600 الآن مضربين، يعني 600 ديال العائلات، باش نتكلمو صرحاء، هذالك السيد المدير العام كان أخذ التزام واحد المرة باش يوقع على البرتوكول ديال الاتفاق، ما احتراموش.

جاء عندي للمكتب، قلت له الله يخليك واش هاذ العمال تيسالوا لك الأجرة ديال دجنبر 2015؟ قال لي، إيه تيسالوها ليا، قلت له واش غادي تخلصها؟ التزم باش يخلصها وإذا به ما خلصش.

عمليا الآن إلى ما حليناش المشكل، كايين القضاء والعدالة هي اللي غادي تحسم في نهاية المطاف، لا أرى حلا آخر دون ذلك، مع كامل الأسف.

وحتى الإخوان العمال تيتاصلوا بيا، بالعشرات عبر صفحتي ديال الفاييسبوك، وتنجابهم في بعض الأحيان، أنا تنقدر الظروف اللي تيعيشوا فيها العمال والمأساة اللي تيعيشوها، مأساة اجتماعية كبرى، لأن ماشي ساهلة، لأن عمر تقريبا سنة ديال هاد الخلاف هدا، هذالك السيد تيدير شي مرات عندو، تيقول لك شي مآخذات، العمال، إلى غير ذلك، بأن كايين الصابوتاج، ولكن في العمق أنا أتفق أن هناك خرق للقانون وعدم التمسك بما تم الاتفاق عليه.

واحنا غادي نواصلو مع السيد الوالي اتصلت به اليوم ولا مع الإدارة الوطنية ديال النقابة، عسانا أن نجد حلا مرضيا لهذا المشكل، أولا باش ننقذ كذلك لأن ماشي من مصلحتنا باش مؤسسة من هذا الحجم غادي تفلس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رشيد المنباري:

في الحقيقة، السيد الوزير المحترم، أن أولا تنشكرو باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل على تفاعله، وصيفطنا لوسؤال كتابي وجاوبنا عليه بالتفاصيل المملة، ولكن تيبقى دائما السؤال المطروح، واش هاذ السيد، هاذ المدير ديال هاذ الشركة واش هو فوق القانون؟ واش هاذ الشركة تشتغل في قارة أخرى أو في دولة أخرى؟

خاصنا نطبقو عليهم المساطر القانونية المعمول بها، وخاص وزارة التشغيل وفي إطار التضامن الحكومي تستعمل جميع الإمكانيات ديالها

والمواطنين ديالنا المغاربة في هولندا غادي يتفهموا هاذ الشئ، هما عارفين تمسكهم بالوحدة الترابية ما يمكنشاي نفرطو ونبقاو ونخليو المجال للألسن يتلاعبوا بنا، وهما يحددو المغرب فين تيبدا وفين كينتهي، هذه مسألة مغربية مغربية، ما نسمحوا حتى لشي واحد أيا كان موقعه، وصاحب الجلالة أعطى الدليل في الخطاب ديالو في المملكة العربية السعودية في المدة الأخيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

أبدأ بما ختم به السيد الوزير المحترم، فعلا القضية ديال الوحدة الترابية ليست مجال للمزايدة ونحن مع الحكومة في هذا التوجه بشكل طبعاً واضح.

غير، السيد الوزير، هذا الإلغاء اللي تم في منتصف شهر فبراير هو يعني بشكل أساسي، اللي طبعاً من طرف واحد، يعني بشكل أساسي هو ضرب واحد البند أساسي في الاتفاقية وهو المساواة التي كانت ما بين العمال المغاربة أو المهاجرين المغاربة والهولنديين، فبالتالي بدل، طبعاً الدولة الهولندية أن تعترف لهؤلاء بما قدموه من تضحيات من أجل المساهمة في بناء الاقتصاد الهولندي، مع الأسف، نجد هذا التعامل هو من طرف واحد.

السياق ديال الإلغاء هو كان اتخاذ من أجل أولاً تمرير تخفيض التعويضات ديال الأرامل والأيتام بنسبة 40% حسب ذاك القانون ديال بلد الإقامة، ثم كذلك حذف التغطية الصحية في الفترة ديال العطل، والنقطة الثالثة توقيف أداء تعويضات الأطفال القاطنين بالمغرب.

السيد الوزير،

الملتزم ديالنا كفريق ديال العدالة والتنمية ما دام كايين واحد الأجل من هنا إلى فاتح يوليوز لتفعيل الأجرأة ديال بعد صدور القانون في الجريدة الرسمية، فبالتالي الملتزم على المستوى الدبلوماسي، على مستوى الضغط، على مستوى الحكومة، وزارة التشغيل، الوزارة المكلفة بشؤون الجالية، وزارة الخارجية، جميع الأطراف المتدخلة، الملتزم ديالنا أننا نضغطو ضغط من أجل تحصين المكتسبات ديال الجالية المغربية، لأن عائلات كثيرة ستتضرر، ولكن طبعاً هذا الكلام أو هذا المطلب دون، كما قلت، المساس...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

جواباً على سؤالكم، السيد المستشار المحترم، على هذا الموضوع ديال الاتفاقية ديال الضمان الاجتماعي مع المغرب وهولندا، والتي تناولناها في هذه القاعة، في النسخة ما قبل السابقة لمجلس المستشارين وفي مجلس النواب، يعني لمدة سنة نحن نناقش هذا الموضوع، باش ما نطولوش نعطيكم فقط المستجدات.

كما تعلمون، في شتنبر الأخير وقعنا على توافق ما بين الطرفين حول مختلف البنود ديال اتفاقية من أجل مراجعتها، وبقي واحد البند ما اتفقناش عليه، هاذ البند هو يتعلق بالوحدة الترابية ديال المملكة، حيث ماشي في الاتفاقية كايين، في المؤسسة اللي كتخلص يعني المقابل ديال الضمان الاجتماعي ديالنا ديال المغرب، فيما كيحددو، كيقلو لك المغرب باستثناء الأقاليم الصحراوية. احنا هاذ العبارة هاذي ما قبلناهاش، قلنا ما يمكنش نوقعو إذا ما كانتش اتفاقية.

فوقفت هنا الأمور عند هاد الحد منذ شتنبر، كايين مفاوضات جارية، اتصالات على مستوى أساساً على مستوى وزارة الشؤون الخارجية، واهنا الآن الحكومة الهولندية والبرلمان الهولندي بغرفتيه صادق على الإلغاء وتنشر في الجريدة الرسمية، ولكن ما تبدا ويدخل التطبيق إلا في أريونيو.

الحكومة الهولندية تتعرفوا الحكومة فيما كذلك تيارات متعددة، ها اليمين، ها اليسار، هاذ الشئ كلشي وهاذ البلية اللي جات من اليمين المتطرف هما اللي كانوا وراء هاذ العملية هاذي، فالحكومة الهولندية باقية متمسكة بالأمل أنهم يتوصلوا إلى حل، حتى هما كيجهتدوا باش نديرو شي صيغة كما هي كايين فواحد العدد ديال الاتفاقيات الدولية، كيديرو المغرب التراب ديالو، بلا ما يدخلوا في جزئيات، واش الأقاليم الصحراوية ولا الأقاليم الشمالية.

احنا في الوزارة ديال الشؤون الخارجية وهاذ الشئ استقيت الأخبار هاذ الصباح، لا من طرف السفير ديالنا في هولندا ولا من طرف الوزارة ديال الشؤون الخارجية، يعني لم نتوصل بعد إلى القطيعة، مازال بإمكاننا أننا نتوصلوا إلى حل، وإذا ما توصلناش إلى حل كنتحملوا المسؤولية ديالنا.

على أي، القضية ديال الوحدة الترابية ليست مجال للمساومة ولا، هاذ الشئ جاري به العمل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير في ثواني معدودة.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

واحد التوضيح ضروري.

غير، السيد المستشار، احنا قلت لك فيما يخص الاتفاقية، مراجعة الاتفاقية متفاهمين عليها، لا رجعة عليها من الناحية التقنية، التخفيضات وذاك الشيء درنا تنازلات وحتى هما داروا تنازلات.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

الله يخليك جملة.

أما فيما يخص إذا مشاوا حتى طبقوا الإعفاء ولا الإلغاء، ذاك الساعة حساب آخر، الحكومة راه عندها حتى هي، حتى احنا ما غاديش نبقاوا مكتوفي الأيدي، راه عندنا السلاح ديالنا غادي نخرجوه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا لك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

والسؤال الموالي موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، وموضوعه "ارتفاع أثمان المواد الغذائية"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

كابتنة زيادة صاروخية مؤخرا في المواد الغذائية والأساسية وكذلك في الحبوب.

واحنا مقبلين على شهر رمضان وتنعرفو المعاناة ديال الفقراء والضعفاء في هاذ شهر رمضان، بغينا نسولوكم، السيد الوزير، أشنو هياتوا ووجدتو باش تعالجوه هذا الإشكال الخطير اللي المغاربة تيعانيو منو؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

في الحقيقة المضمون ديال السؤال شيء، والعرض شيء آخر، ولكن غادي نجابو على العرض.

أولا، ما كاين زيادة صاروخية في الأسعار، إلى وقعت الزيادة، السيد المستشار، وأنت معرفة قديمة، إلى وقعت زيادة صاروخية في الأسعار راه هذالك يمس الاقتصاد الوطني، احنا متحكمين في التضخم.

اللي وقع عندنا هو عندنا واحد الارتفاع في بعض المواد، بعض المواد، وأنا مستعد نقولهم لك، لأنه قلتي لنا زيادة صاروخية ومشيتي فحالك، قل لنا أشنو المواد ونجابوك.

عندنا زيادة في المواد، في مواد ماشي في الحبوب، لأنه مراقبين لأنه كاين اللي كتراقبو اللي كتحدد له الدولة الأسعار وكاين اللي حر، مرتبط بالعرض والطلب، وأنت تبارك الله سيد العارفين في هاذ الشيء ومجرب هذه المجالس وهاذ الأسئلة.

التضخم اللي حصل عندنا بين شهر فبراير وشهر مارس، أنا مستعد نعطيك الأرقام اللي اليوم الصباح أعطتها لي العمالات ديال المغرب كلو، راه ما كاينش هاذ الشيء، ما كاين لا زيادة صاروخية، لا حبوب.

فيما يخص شهر رمضان، احنا عندنا واحد البرنامج سنوي وغادي نبدأ وإن شاء الله في الأيام المقبلة مباشرة بعد فاتح ماي.

ولما باننا عندنا الصعوبات في السوق ديالنا، اخذنا التدابير اللازمة، اخذنا التدابير وراه هي في الجريدة الرسمية، اخذنا التدابير في القطاني، وهاذ الشيء كتعرفو، وراه السوق طاح، لأنه ولات واحد الإمكانية ديال التخزين في البلاد.

نخليو شي شوية لا يقول ليا شي حد شي حاجة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير،

عندي المذكرة ديال المندوبية السامية للتخطيط، فيها المعطيات كلها المواد اللي تزدت في الحليب، في العدس، في الجبن، في السمك، في البيض، البصلة 300 ريال، السيد الوزير، غير اسمح لي السيد الوزير،

ثانيا، احشومة عليك، السبي المحرشي، عيب عليك تقول على رئيس حكومة ديال المملكة المغربية، ديال بلاد عندها 12 قرن أنه كتجيه البصلة، عيب حرام عليك، وكهضر معك بالوطنية وبالحق، وزير، رئيس الحكومة ديال المغرب كيتقضى ابحال المغربية، ما كاينش الامتيازات، راه عيب هاذ الشي، ما كاينينش، أنا وزير، دابا أنا كنيشارك كناخذ البصلة ولا كناخذ الحليب، حرام هاذ الشي، عيب نتكلمو على بلادنا بهاذ الشكل السبي المحرشي، قاومو سياسيا، ضربو سياسيا حتى تيطير، ولكن ما تقولش ليه البصلة، عيب، عيب عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا له على مساهمته معنا.

معذرة السيد الوزير، معذرة السيد الوزير، معذرة السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، وموضوعه "إدماج حاملي الشهادات من موظفي القطاعات العمومية والجماعات الترابية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، فليفضل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

يعتبر التكوين والتكوين المستمر أحد ...

السيد رئيس الجلسة:

اشوية ديال الهدوء الله يخليكم.

أحد المستشارين يتقدم بسؤاله، المرجو إعطاءه الفرصة، تفضل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

السيد الرئيس،

امشى لي الوقت، رجع العداد.

السيد رئيس الجلسة:

غير تفضل، عاود التوقيت الله يخليك، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المبارك الصادي:

قلت، يعتبر التكوين والتكوين المستمر أحد الدعائم وركائز تطوير وتحديث الإدارة العمومية والخدمة العمومية، هاذ الشي إلى كانت فعلا

هاذ المواد كلها تزدادوا، ولكن أنا عاد فهمت مزيان علاش الحكومة ما حاساش بهاذ الشي اللي تيحسوا به المغربية، ما فهماتش الحكومة بأن الضرر اللي وصل للمغاربة من هاذ الزيادات، لاش؟

أنا اليوم تنسمع الجواب ديال السيد رئيس الحكومة على برلماني اللي قدم الاستقالة ديالو، تضامنا واحتجاجا مع الناس اللي امشاو ضحية نظرا لأن الشروط اللازمة ما متوفرش، وتيسهزا بفريق محترم، وهذا رئيس حكومة بالطريقة بلا مبالاة، عاد فهمت الحكومة اعلاش هي ما مسوقاش، اعلاش ما مسوقاش؟ لأن السيد رئيس الحكومة الوقت اللي وصل للحكم وشد الكراسي عجبوا الكرسي، والمقربين والحاشية تلبصاو مزيان، والإمكانيات توفرات والبصلة ما ابقاش تيشريها ولات تتجيه، ولات داخله بالامتياز، ما ابقاوش يعرفوا هاذ الناس يعني الإشكالات والضرر اللي لاحق بالمواطنين.

واسمعنا، السيد الوزير، مؤخرا سيدة وزيرة محترمة اللي قالت الفقرة ما كاينش، لاش؟ لأنه الفقران غير وسيلة باش توصل وباش تشد الكرسي، دابا ولات مزيانة، ما ابقاوش الوزرا تيمشيو ياكلوا البصارة فمكان عمومي، ما ابقاوش الوزراء تيمشيو لمجموعة من المناطق، هاذ الوزراء ولا ولا باس عليهم، ما ابقاوش عارفين الفقراء، ما ابقاوش حاسين بالفقراء، ما ابقاوش عارفين بأن اللوبيا تزدت والبصلة 300 ريال، والمواطن الضعيف ما عندوش باش يمشي للسوق.

هاذي كلها مشاكل، السيد الوزير، تتحمل الحكومة المسؤولية ديالها، ولكن الفالطا ديالكم السيد رئيس الحكومة، لو كان هاذ الحكومة في مكان وفي دولة تتحترم راسها كون قدمت الاستقالة ديالها، لأن سمعنا وزير قبل قليل يقول ما فاهمش ذلك الشي اللي واقع في (La RAM⁸)، "العذر أكبر من الزلة"، إلى كان وزير ما عارفش أش قال السبي اللي جاوب المغربية، هذا وزير ما فاهمش أش واقع في (La RAM)، لأسف على هاذ الوضع اللي احنا فيه، السيد الوزير.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

والله العظيم إيلا وضع عظيم، أنا ما عندي علاقة بذاك الشي اللي كنت كتقول، الوضع ديال المغرب عظيم في المالية العمومية ديالو، والمغرب اليوم خاضع لسنة صعبة ديال الجفاف، ومع ذلك الوضع عظيم.

⁸ Royal Air Maroc

المباراة:

ثانيا، الاحتفاظ بالترقية وبالامتيازات التي كانت له في السلالمة السابقة.

أما التكوين المستمر، فهذا أمر داخلي يمكن الارتقاء داخليا ولا يمكن اعتباره، يعني هناك التكوين المستمر الذي يُلزم الإدارة والذي تابعه الموظف بالتزام من الإدارة وبتوافق مع الإدارة غير الشهادات المحصل عليها خارج هاذ الإطار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

في الحقيقة الجواب ديال السيد الوزير انصب خاصة على موضوع التوظيف، ماشي موضوع الترقية بالشواهد، علما أن موضوع التوظيف فيه نقاش ولكن ماشي هذا هو موضوع سؤالنا، علما أن موضوع الترقية بالشواهد لهاذ الناس اللي داروا مجهود ذاتي، وكونوا راسهم بطريقتهم، فبدل أننا نشجعوهم كنعبطوهم وكنمنعوهم من الترقى بالشهادة، علما أن المحاكم الإدارية إذا لجؤوا إليها تحكم لهم بالتسوية حسب الشهادة المحصل عليها، هاذي من جهة.

ثانيا، كاي استثناءات، استثناءات اللي كاينة في التربية الوطنية، في التربية الوطنية جوج الموظفين، واحد تابع للنظام الأساسي الخاص بالتربية الوطنية عندو الإمكانية ديال الترقية بالشهادة والموظفين التابعين للنظام الأساسي المشترك ما بين الوزارات ما عندوش هاذ الحق.

حاجة أخرى، الأستاذة الموظفين ديال التربية الوطنية الحاملين للدكتوراه فتحولهم المجال ودرتوا استثناءات، وفتحولهم المجال أنهم يتحول لهم المنصب المالي، وكان استثناء في المالية يتحول لهم المنصب المالي باش يمكن لهم يلتحقوا بالجامعات، وكاي أيضا المنتدبين القضائيين اللي حتى هما استثناء.

السيد الوزير،

انتما عارفين أهمية الشواهد، أهمية الحصول على شهادة، وانتما اللي تم يعني الكلام عبر الصحف أنكم يعني مع منصبكم الوزاري

الحكومة عندها إرادة لتطوير الخدمة العمومية، وقد صدق الموظفون الشعارات التي رفعتها الحكومة حول هذا الموضوع، وبادروا إلى متابعة دراستهم وحصلوا على شواهد، شواهد عليا تقنية مختصة، باذلين جهودا جمة للرفع من مستوى تكوينهم والرقى بمستوى أدائهم داخل الإدارة.

لكن، الحكومة عوض تثمين هاته الجهود وإدماج هؤلاء الموظفين في الإدارات المناسبة للشواهد المحصل عليها، أغلقت كل الأبواب في وجوههم، رغم استعداد بعض الوزراء وبعض الوزارات لحل مشاكل هؤلاء الموظفين وبعض الإدارات وبعض الوزارات، كوزارة التربية الوطنية التي سوت وضعية مجمل موظفيها.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن التصور ديال الحكومة لحل هذا المشكل والمبادرات التي تنوون القيام بها لإنصاف هؤلاء الموظفين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد مبدع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة،
المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

تنتأسف، السيد الرئيس، أننا نسمعوفي هاذ القبة المحترمة المس بالمؤسسات ديال الدولة وبأعضاء ديال الحكومة، تنتمى على الله أن النقاش ديالنا يرقى اشوية ونحترموبعضياتنا.
شكرا السيد الرئيس.

جوابا على السؤال، الولوج إلى الوظائف العمومية يخضع لمبادئ أساسية أسست ونزلت كمضامين للدستور في إطار الاستحقاق وتكافؤ الفرص، بإقرار المباراة كآلية توحد الحظوظ وتكافئ الفرص للولوج إلى الوظائف العمومية.

إذن، الشهادات المحصل عليها من طرف الموظفين اللي كيتابعوا الدراسة ديالهم تيخضعوا لنفس المبادئ، إلى بغى يترقى وهو عنده دبلوم تيتقدم للمباراة الداخلية أو مباراة في قطاع آخر ويتقدم بحالو بحال المرشحين الآخرين، ولا يمكن الإقرار بأن الموظفين لهم الحق وحدهم في الولوج إلى هذه الوظائف، ويعتبر هذا إقصاء للمرشحين الآخرين.

النقطة الثانية، للموظفين بعض الاستثناءات وبعض التسهيلات، بالنسبة للمرشحين الآخرين.

أولا، المقياس ديال السن المحدد في 45 سنة لعموم المرشحين، فلا حد له بالنسبة للمرشحين الموظفين، كذلك بالنسبة للترخيص لاجتياز

كيشغلوا أو عندهم دبلومات، فاللي خارجين من الإدارة العمومية حتى هما مغاربة وعندهم الحق يتقدموا للمباريات باش يولجوا للوظائف، ما عندها حتى علاقة بهذا.

النقطة الثانية، هي الاستثناء اللي كاين، كاين في التربية الوطنية وكاين في كتاب الضبط، التربية الوطنية كانت حالات انتقالية واستثنائية انتهى العمل بها في 2015، والآن إذا ابغيتو الديمقراطية والشفافية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، بلغت الرسالة.. شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الوزير، شكرا.

السيد الوزير.. السيد الوزير، شكرا، وشكرا لك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

وشكرا للجميع على مساهمتهم.

تسجلتو من جديد في الكلية للحصول على الشهادة، رغم ما قيل من ضجة على عدم توفركم على الباكالوريا، وأنتم عارفين هاذ الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.. انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الثواني المتبقية.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة

العمومية وتحديث الإدارة:

إلى ما عندكش اطلاع على السيرة ديالي نعطيها لك، انت كتقراي الفايسبوك بزاف، وما فهمش الحقيقة.

فيما يخص الولوج إلى الوظائف العمومية، يشترط المباراة للاستحقاق ولتكافؤ الفرص، ماشي اللي قرا خاصنا نوجدولو (poste) ديالو، لا يمكن، وما يمكنش نحصرو هاذ الشيء على الناس اللي

المجالات الضرورية والرئيسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، ولا يخفى عليكم على أن..

السيد رئيس الجلسة:

انتظر السيد الوزير، الله يخليك، لحظة، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

.. ولا يخفى عليكم على أن الحكومة المغربية، بالفعل، تعطي لهذا المجال من الاهتمام ما سيسمح لنا من خلال التصويت على هذا القانون أن نعمل على تطوير العديد من المجالات، التي هي مجالات مرتبطة بالطيران المدني وأيضا بالصناعة الجوية وأيضا بالمجالات السياحية المرتبطة بالنقل الجوي وأيضا كل ما هو مرتبط بالخدمات الجوية.

تعلمون أيضا على أن المنافسة العالمية الحالية تضطر المغرب لأن يكون عندو عديد من القوانين التي هي أيضا تنافسية، وهاد القوانين التي غتسمح لو على أنه بالفعل ما تكونش عندو اعتراضات من طرف الشركاء ديالنا الرئيسيين، وخاصة الذين تم التوقيع معهم على اتفاقيات دولية، سواء كانت اتفاقية شيكاغو 1944 أو الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي ديال (Open Sky) الأجواء المفتوحة، أو أيضا الدول العربية التي عندنا معها شراكات في هذا المجال، والتي عندها معها إما اتفاقيات ثنائية وأيضا الدول الإفريقية وبعض الدول الأخرى، التي عندنا معها اتفاقيات في هذا المجال.

هاذ القانون القديم الذي نشغل عليه والتي اليوم تنطوره، المرسوم 2.61.161 كانت فيه العديد من الإيجابيات، وعرف حوالي 6 تعديلات خلال 40 سنة الأخيرة، لكن اتضح على أنه اليوم لم يعد يساير التطورات المرتبط بالمجال الجوي وبالطيران المدني.

اليوم، الحكومة، كما تعلمون أيضا في إطار تطوير القطاع ديال الطيران، اعتمدت استراتيجية "أجواء"، وهي استراتيجية لتطوير المجال الجوي بمختلف مكوناته، سواء كانت المكون ديال السلامة، التي بالنسبة لنا السلامة الجوية هو مكون رئيسي.

المكون الآخر الإضافي الجديد، التي هو مرتبط بالبيئة وكل ما هوله علاقة بالطيران المستدام، ولكن أيضا المحاور الأخرى المرتبطة بالبنية التحتية الرئيسية ديال المطارات، البناء ديالها، الإصلاح ديالها، وأيضا كل ما مرتبط بمكونات للمجال الطيران المدني.

هاذ الإستراتيجية ديال "أجواء" ديال 2035، بالفعل، تركزو فيها على أننا نرفعو من مستوى الأداء ديال المطارات المغربية وأيضا الطيران المغربي، رفعنا تحدي ديال بلوغ 75 مليون مسافر في أفق 2035، ولكن أيضا نقل أكثر من 500 ألف طن بالنسبة لما هو شحن جوي، وأيضا

محضر الجلسة الحادية والأربعين

التاريخ: الثلاثاء 18 رجب 1437 هـ (26 أبريل 2016 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: أربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الرابعة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله. السادة الوزراء المحترمون، السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد نقيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيد رئيس الجلسة:

تفضل للمنصة السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

كما تعلمون، النقل الجوي والطيران المدني في عمومها هو من

- فريق العدالة والتنمية.. لاحقا؛

- الفريق الحركي؛

- فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب، سلم؛

- الفريق الاشتراكي؛

- فريق الاتحاد المغربي للشغل.. سلم؛

- الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.. سيسلم؛

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.. يسلم؛

- مجموعة العمل التقدمي.. كذلك تم تسليمه..

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

قانونا مثل هذا، اسمح لي، السيد الرئيس، لا يسلم.

وأخيرا تمكن المغرب من أن يتوفر على مدونة النقل الجوي المدني، هذا حدث ومعطى كبير في حياتنا اليوم.

أظن أن الشرف يرجع إلى الحكومة من ضمن ما تمكنت خلال ولايتها من سد النقص الحاصل في هيكلية البلاد، خصوصا على هذا المستوى، تذكروا معي عدد من حوادث الطيران حدثت خلال العقود الماضية، وكانوا فيها مغاربة، أين مصيرهم؟ أنا عشت حالات استعصى علي الأمر أن أجد الإطار القانوني لحل معالجة مشاكلهم.

منذ 2006 المغرب التزم في اتفاقية (Open Sky) على أن يحدث، أن يضع تشريعا متكاملًا، ينسجم مع التزاماته الدولية، اكتفى المغرب خلال عقود بتوقيع الاتفاقيات الثنائية والانضمام للاتفاقيات الدولية في مجال الطيران المدني، ولكنه عجز عن وضع قوانينه الداخلية.

فالدولة التي تحترم نفسها لا بد أن تعترف بتساوتها الداخلية قبل أن تستكملها بمبادئ أو مضامين ومواثيق دولية.

أغفلنا هذا الموضوع ونحن دولة سياحية، ونحن في قطب الحركة العالمية، باعتبار الموقع الجغرافي للبلاد، في تقاطعات كثيرة جدا على عدة مستويات، في استقبالات، في التنقلات، ونسير بشركة وطنية محترمة، رغم مشاكلها، ولكنها ملأت الفراغ.

اليوم، يمكن لنا نفتخرو بأنه سدينا هاذ الفراغ بمدونة متكاملة

نحاول من خلال التمركز ديال الدار البيضاء على أننا نكونو بالفعل الشركة الأولى على صعيد الطيران أو الثانية على الصعيد الإفريقي، ونعمل على أننا نطورو الأداء فهاذ المجال.

المحاور الثمانية لاستراتيجية "أجواء"، بالفعل في المحور الثامن هناك عنصر رئيسي ومركزي، اللي هو مرتبط بما هو تشريع وما هو قوانين وتقوية المنظور والمنظومة القانونية ومنظومة الحكامة.

إذن في إطار هاذ المحور تيجي هاذ التعديل المقترح على هاذ المشروع ديال 40.13 ديال مثابة مدونة الطيران المدني، واللي بالفعل-كما قلت- تركز هو مشروع تنعتهروه احنا شامل، باعتبارو يتطرق لجميع الإجراءات اللي هي مرتبطة بالأمن وبالسلامة والملاحة الجوية وبالبنية التحتية وبالبيئة وبكل ما هو إزعاجات وأيضا كل ما هو اتصالات، وهو أيضا يهدف إلى الرفع من قدرة السلطة الحكومية المكلفة بالقطاع على مهام التخطيط ومهام التقنين ومهام التصديق وأيضا كل ما هو مرتبط بمراقبة الالتزامات.

وأيضا، يفتح المجال هاذ المشروع لتمكين السلطة الحكومية المكلفة بالقطاع من عقد شراكات في إطار عقود امتياز بين الدولة والقطاع الخاص وأيضا المكتب الوطني، سواء لبناء المطارات أو لاستغلالها، إذن كانت فيه العديد من الإجراءات الجديدة.

أثنى من هاذ المنبر، السيد الرئيس، بالفعل الجهود ديال جميع المستشارين والمستشارات، الذين بالفعل اشتغلوا بطريقة-يمكن نقول-توافقية بصيغة إيجابية جدا، الحكومة حاولت أن تقبل كل ما هو مقترح من خلال 37 مقترح ديال جميع الهيئات الحاضرة في المجلس، الحكومة قبلت حوالي 29 أو 29 بالضبط من أصل 37 مقترح تعديل، على أساس أن الثمانية الأخرى تم سحبها في اللجنة.

وبالتالي حصل الإجماع على النص الذي بين أيديكم، وبه أشكر جميع المستشارات والمستشارين على تفاعلهم الإيجابي وعلى قبولهم بالمسودة التي قدمت إليهم، من خلال إدخال مجموعة من التعديلات، وأتصور أن هاذ النص، إن شاء الله، غادي يكون إيجابي بالنسبة للطيران المدني عموما في بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، التقرير وزع.

إذن، أفتح باب المناقشة:

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.. يسلم، شكرا.

- فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

يسرني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع قانون رقم 40.13 المتعلق بمدونة الطيران المدني.

مما لاشك فيه أن المشروع أضحى يكتسي أهمية كبرى في الوقت الحاضر، بالنظر إلى تحولات التي عرفها خلال السنوات الأخيرة سواء فيما يتعلق بالمسافرين أو البضائع أو تنشيط السياحة بشقيها الداخلي والخارجي.

لقد تحول النقل الجوي إلى ركيزة أساس في النظام الاقتصادي والاجتماعي لما يتيح من إمكانيات للاتصال المستمر بين النقاط المختلفة للعملية الاقتصادية والإنتاجية، أو لنقل الأيدي العاملة إلى المواقع التي تكون فيها أكثر تأثيراً في العملية الإنتاجية وتسريع عمليات تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

إلا أن هذه الأهمية لا بد لها من تأطير قانوني يضبط العمل داخل هذا المجال ويحكم العلاقات المتبادلة فيها، ويساهم في الانسجام ما بين التشريع الوطني والدولي، ويؤمن السلامة ويضمن حقوق المسافرين.

وفي هذا السياق، فإن إقرار مشروع القانون المتعلق بمدونة الطيران المدني رقم 40.13 سيشكل -لا محالة- إصلاحاً جذرياً وعماماً للنظام القانوني المطبق على الطيران المدني الخاضع للمرسوم رقم 2.61.161 بتاريخ 10 يوليوز بشأن تنظيم الملاحة الجوية المدنية، متجاوزاً بذلك النواقص التي تشوب المرسوم بالرغم من التعديلات المتعددة التي لحقت.

إننا في الفريق الاستقلالي نتفق على وجود عدة عوامل دفعت إلى تغيير المنظومة القانونية المؤطرة للطيران المدني، وذلك قصد مواكبة التطور الحاصل على المستوى التقني والاقتصادي والتكنولوجي وإعادة هيكلة وتقنين المطارات وضبط استعمالاتها وتدقيق التزامات مختلف الفاعلين والارتقاء بالمنظومة الجوية.

إن أهمية الأهداف التي رسمها المشروع هي التي تدفعنا في الفريق الاستقلالي إلى التعاطي الإيجابي مع التعديلات المتضمنة في المشروع، لأنها تجعل منه قانوناً يوازن بين مقتضيات المواثيق الدولية والتشريع الوطني، وذلك بما يتوافق ومضمون الدستور في ديباجته والتي تنص على أن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لديها سمو على التشريع الوطني، وهذا ما حصل من خلال مشروع المدونة الذي جعل من النصوص التي تنظم الملاحة الجوية وحركة الطائرات والطيران المدني بصفة عامة تخضع للمطابقة مع الممارسة الاتفاقية للمغرب مستحضرة أحكام اتفاقية شيكاغو ومونتريال وروما...

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في الشكل وفي الجوهر، أعطت الأولوية للقطبية الفعلية أو ما يسمى باستراتيجية الطيران على المستوى الدولي.

لا بد أن نهئ الحكومة التي هيأت هذا المشروع، ونهئ أنفسنا كبرلمانيين، الذين استطعنا من خلال أشغال لجاننا أن نناقشه ونقدم تعديلات، والدليل على جدية المسألة أن الحكومة قبلت عدد كبير من هذه التعديلات إغناء لهذه المدونة.

لذلك، فلا يسعنا في مجموعتنا إلا أن نسجل هذا الحدث وأن ننضم إلى كافة المستشارين للتصويت عليه.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

وننتقل للتصويت على مواد المشروع كما تم تعديلها في اللجنة.

المادة الأولى: إجماع.

المادة الثانية: إجماع.

المادة الثالثة إلى العاشرة: إجماع.

من المادة 11 إلى المادة 50: إجماع.

من المادة 51 إلى المادة 99: إجماع.

من المادة 100 إلى 150: إجماع.

من المادة 151 إلى المادة 200: إجماع.

من المادة 200 إلى 250: إجماع.

من 251 إلى 300: إجماع.

من المادة 301 إلى 310: إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت.

الموافقون: إجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني.

ورفعت الجلسة، وشكراً لكم جميعاً.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني.

1. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

للاستثمارات الكبرى، التي أنجزت مؤخرا في هذا القطاع مما جعل بلدنا تعد نموذجا على صعيد إفريقيا والشرق الأوسط، نتيجة للسياسة التي اتبعت والهادفة إلى تحرير سوق الطيران.

كما ساهمت اتفاقية الأجواء المفتوحة في وصول فاعلين جدد إلى السماء المغربية، وكان من بينهم على الخصوص شركات النقل الجوي المنخفضة التكلفة. ومنذ ذلك الحين، شاهدنا كيف تمت إعادة توزيع حصص سوق النقل الجوي بين الشركات المنخفضة التكلفة (اللوكوست) الوافدة والشركات التقليدية التي أنشئت سابقا.

وبذلك، أصبح من الضروري سن تشريع متكامل والقيام بإصلاح جذري وعم للنظام القانوني المطبق على الطيران المدني، بما يسمح ويمكن من خلق آليات لتطوير مراقبة الجودة في مجال صناعة الطيران ومختلف الخدمات المرتبطة بالقطاع.

وفي هذا الإطار، يأتي هذا المشروع الذي يهدف إلى تحديد الإطار القانوني المطبق على الطائرات والمطارات والملاحة الجوية وارتفاعات الملاحة الجوية وحماية البيئة في مجال الملاحة الجوية ومستخدمي الملاحة الجوية والنقل الجوي وأمن الطيران المدني وأنظمة تحديد المسؤولية ومنح التعويضات للمستعملين، وكذا على عمليات البحث التقني في حوادث وعوارض الطيران.

فمن شأن مشروع قانون رقم 40.13 المتعلق بمدونة الطيران المدني أن يدمج القواعد والمبادئ المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات التي وقع عليها المغرب، في انسجام تام مع نص الدستور المغربي، الذي نص في ديباجته على سمو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على التشريع الوطني، وهو ما أكدته مشروع المدونة الذي جعل من النصوص التي تنظم الملاحة الجوية وحركة الطائرات والطيران المدني، بصفة عامة، تخضع للمطابقة مع الممارسة الاتفاقية للمغرب.

السيد الرئيس،

لقد خضع المغرب لعدة عمليات افتتاح من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني، كانت آخرها، المهمة التي أنجزت في شهر شتنبر 2015، وعلى إثر هذه المهمات تم تسجيل عدة نواقص، جلها يتعلق بالجانب القانوني المنظم للطيران المدني بالمغرب، والذي لا يساير المعايير الدولية، لذلك، منحت مهلة إضافية للمغرب لملائمة تشريعاته في هذا المجال، والتنصيص على التزاماته ضمن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقع عليها، منها معاهدي فرسوفيا ومونتريال التي تنص على حقوق المسافرين والتعويضات الممنوحة، بالإضافة إلى الاتفاق الأورو متوسطي المتعلق بالخدمات الجوية، الموقع بتاريخ 12 دجنبر 2006.

كما سيخضع المغرب مجددا في 24 مايو 2016 لمهمة افتتاح عام من طرف خبراء المنظمة الدولية للطيران المدني، وهي فرصة للتأكد من تصحيح المغرب للنواقص التي سجلت في المهام السابقة، وهي نواقص تسجل في الموقع الإلكتروني لتلك المنظمة وعدم الاستجابة

السيدات والسادة المستشارون،

إن هاجس معالجة المشاكل المطروحة على مستوى العملي، سواء المرتبطة بتطبيق مرسوم 1962 المنظم للملاحة الجوية المدنية أو المرتبطة بالثغرات أو الفجوات التي ترصدها تقارير المنظمة الدولية للطيران المدني في التشريع، تستلزم العمل كل العمل على سن الإجراءات والتدابير الشرعية والتطبيقية الكفيلة بتخفيف الأهداف التالية:

- تأمين السلامة الجوية والحد من الأخطار التي تهدد سلامة أنشطة الطيران والملاحة الجوية؛

- وضع القواعد المتعلقة بشروط التحليق فوق إقليم الدولة (السيادة) والهبوط على مطاراتها أو الإقلاع منها وشروط نقل المسافرين والبضائع طبقا لمقتضيات دقيقة تراعي جميع الجوانب؛

- ضمان التوافق مع الأنظمة الدولية الجاري بها العمل، خاصة الصادرة منها عن المنظمة الدولية للطيران المدني، وضمان تقارب تشريعي مع دول الاتحاد الأوروبي الذي يرتبط معه المغرب باتفاقية مهمة ويحظى معه بالوضع المتقدم؛

- تشجيع الاستثمارات في القطاع بما يواكب تطورات مختلف العاملين داخل قطاع الطيران المدني والمزاويلين لأنشطة متعددة سواء المرتبطة بحركة الطائرات وباقي المهن المرتبطة بها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إننا في الفريق الاستقلالي، وإذ نثمن عاليا المضامين الإيجابية للمشروع، فإننا نؤكد على أن هناك مجموعة من الإشكاليات لم يطرق إليها المشروع، منها على الخصوص تغيير تضمين البعد الجهوي في المشروع، حيث ندعو في هذا الباب إلى خلق شراكات مع الجهات وفك العزلة عن بعض الجهات وتشجيع الطيران الخاص.

هذه بعض الملاحظات التي أراد الفريق الاستقلالي أن يساهم بها لمناقشة هذا المشروع المهم، والذي سنصوت عليه بالإيجاب، انسجاما مع موقفنا المبدئي الذي يدعم كل القوانين القمينة بالارتقاء بالوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني،

لا يخفى عليكم أهمية وحيوية قطاع الطيران المدني والطفرة النوعية التي عرفتها صناعة الطيران، حيث أصبح المغرب قاعدة جذابة

الجوانب المتعلقة بالأمن والسلامة وحماية البيئة والحد من ضجيج الطائرات وتقوية دور السلطة الحكومية المكلفة بالطيران المدني للقيام بمهام التخطيط والتقنين والتصديق وتكريس مبدأ حماية حقوق المسافرين وإصلاح نظام العقوبات والمخالفات.

السيد الرئيس،

انطلاقاً من أهمية هذا المشروع، لا من حيث مرتكزاته ومستجداته ولا من حيث أهدافه المذكورة أعلاه فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

وشكراً.

4. مداخلة المستشار محمد ابا حنيني باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار متدخلاً لمناقشة مشروع قانون رقم 40.13 بمثابة مدونة الطيران المدني، والذي صادقت عليه لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلسنا الموقر بعد إحالته عليها من طرف مجلس النواب، بعد إدخال جل التعديلات المقدمة من طرف الفرق والمجموعات الممثلة بمجلسنا الموقر، وعلى رأسها تعديلات فرق الأغلبية التي تفاعلت معها الحكومة بشكل إيجابي، وقبلتها في شخص السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، الذي نجدد له الشكر من هذا المنبر على التجاوب البناء.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

إن هذا المشروع القانون يعتبر خارطة طريق مهمة في مجال الطيران المدني، وإذا كنا داخل الفريق نسجل تأخر إخراجه إلى حيز الوجود، حيث كان من المفروض إعادة تقديمه للبرلمان خلال السنوات الأولى من عمر هذه الولاية، علماً أن اتفاقية الأجواء المفتوحة (Open Sky) تضمنت مراجعة الترسنة القانونية للطيران المدني المغربي، وتم في هذا الإطار إعداد مشروع القانون المتعلق بها بشراكة مع اللجنة الأوروبية، بعد أن شرعت اللجنة البرلمانية المختصة في الولاية السابقة في مناقشة مقتضياته وتم سحبه بعد تنصيب هذه الحكومة. وذلك من أجل ملاءمته مع مقتضيات الدستور الجديد.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار على يقين تام أن هذا المشروع

لها سيعرض صورة المغرب للخطر في مجال الطيران المدني، قد تذهب إلى إدراج الناقلات الوطنية في السجل الأسود لدول عديدة ومنعها من ولوج مطارات تلك الدول.

السيد الرئيس،

وختاماً، نؤكد تصويتنا بالإيجاب على مشروع قانون رقم 40.13 بمثابة مدونة الطيران المدني، ونأمل أن يساهم على تأمين السلامة الجوية والحد من الأخطار التي تهدد سلامة الطيران والملاحة الجوية وانتظامها وبلوغ مستويات مقبولة لسلامة النقل الجوي وإلى جلب الاستثمارات ومواكبة تطورات مختلف العاملين داخل قطاع الطيران المدني وضمان التطابق مع الأنظمة الدولية الجاري بها العمل، خاصة الصادرة منها عن المنظمة الدولية للطيران المدني.

3. مداخلة الفريق الحركي باسم الأغلبية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران.

وفي البداية، فإننا ننوه بهذا المشروع الذي يكتسي أهمية بالغة من حيث تكريس بلادنا كقاعدة اقتصادية ولوجستكية وتحقيق الأهداف الطموحة لتنمية السياحة كأول نمط لنقل السياح، وكذا تعزيز الاندماج الجهوي بربط مناطق جديدة وتحسين الحركة وتطوير صيانة وصناعة الطيران، هذا إضافة إلى تطوير التكوين في المهن المرتبطة بقطاع الطيران المدني.

وفي نفس السياق، فإننا نسجل بإيجاب الأهداف التي يتوخاها هذا المشروع، والمتمثلة في تجاوز الثغرات التي يعرفها تشريع الطيران المدني، والتي أقرتها المنظمة الدولية للطيران المدني بعد عملية التدقيق التي خضعت له بلادنا وتأمين مستوى عال في مجال السلامة الجوية وأمن الطيران المدني وحماية حقوق المسافرين طبقاً للمقتضيات الدولية واعتماد مقتضيات تسمح للقطاع الخاص للاستثمار في تمويل وبناء واستغلال المطارات وتكريس مبدأ الشراكة بين القطاع العام والخاص في هذا المجال، وكذا مواصلة مسلسل تحرير النقل الجوي وفق شروط المنافسة العادلة ومواكبة التطور التقني والتكنولوجي الذي يشهده مجال الطيران المدني وتطوير قطب نموذجي شامل للتكوين في المهن المتعلقة بهذا الميدان.

السيد الرئيس،

إننا في فرق الأغلبية نسجل بإيجاب كذلك مستجدات هذا المشروع من حيث ما يقترحه من تقنين شامل لمجال الطيران المدني، بما في ذلك

5. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمناسبة مناقشة مشروع القانون 40.13 المتعلق بمدونة الطيران المدني، ونحن إذ نثمن مضامين هذا المشروع، نشكر الحكومة في شخص السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك على حسن تجاوبه مع التعديلات التي تقدم بها فريقنا على هذا المشروع، حيث قبلت 8 تعديلات من أصل تسع تعديلات.

السيد الوزير،

إننا، ونحن نناقش مشروع القانون 40.13 المتعلق بمدونة الطيران المدني، أود أن أشير إلى أن هذا القطاع كان بحاجة بالفعل إلى مدونة متطورة، تسير التحولات والمستجدات المتسارعة في مجال الطيران المدني، باعتبار هذا القطاع من الدعائم الأساسية المحورية لتنمية عدد من القطاعات المهيكله للاقتصاد الوطني، كالسياحة والتبادل التجاري والصناعة، ذلك أن تشريعاتنا المعمول بها في هذا المجال تعود إلى ستينيات القرن الماضي (10 يوليو 1962)، وأصبحت جل مقتضياتها متجاوزة، ولا تتناغم مع تشريعات الدول الأوروبية واتفاقياتها المبرمة مع الاتحاد الأوروبي خاصة اتفاقية الأجواء المفتوحة، التي نصت على ضرورة مراجعة الترسنة القانونية للطيران المدني بالمغرب، كما أن هذه التشريعات المتقادمة كانت بحاجة إلى التلاؤم مع توصيات المنظمة العالمية للطيران المدني في المجال التشريعي.

هذه الحاجة الملحة لتحديث تشريعاتنا في هذا المجال هي ما دفعنا إلى التفاعل مع مشروع القانون 40.13 المعروف علينا اليوم، والذي تقدمنا في شأنه بمقترحات تعديلات جوهرية تهم على الخصوص:

- نظام الإذن بإحداث المطار أو توسيعه أو تغييره؛

- نظام الامتياز في تدبير المطار أو إحدى منشأته، ومدة هذا الامتياز، مع معالجة المواد المالية المتعلقة بنظامي الإذن والامتياز المدرجة ضمن الأبواب 2 و3 و4 من القسم الثاني من مشروع القانون؛

- إدماج الخدمات الجوية والطيران الرياضي ضمن المجالات التي يوظفها هذا القانون وإضافة مادتين، الأولى تتعلق بتنظيم ومنح استغلال الخطوط الجوية للشركات المغربية الخاضعة للقانون العام أو الخاص، والثانية تتعلق بأجال إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بتطبيق هذا القانون، إضافة إلى مقترحات تعديلات أخرى تهم العديد من المواد.

وقد تم قبول معظم مقترحاتنا في لجنة الداخلية والجهات

القانون سيحقق الأهداف التي أدت إلى تنزيله، ولعل أبرزها تجاوز جل الثغرات التي يعرفها تشريع الطيران المدني، والتي أقرتها المنظمة الدولية للطيران المدني بعد عملية التدقيق الذي خضع لها المغرب، والتي تتمثل أهمها في عدم وجود منظومة تشريعية متكاملة ومنسجمة مع مقتضيات ملاحق المنظمة الدولية للطيران المدني وضرورة إبراز دور سلطة الطيران المدني في مراقبة سلامة وأمن الطيران المدني، مع غياب التنصيب على اعتماد سياسة الدولة المتعلقة بسلامة الطيران المدني والمتعلقة بالمحافظة على البيئة وقصور نظام المفتشين التابعين للإدارة العامة للطيران المدني وحدود صلاحياتهم وغياب ما يفيد السماح للمفتشين بالولوج إلى كل تجهيزات الطائرات وغياب وجود تنصيب على صلاحيات لفائدة هيئة التحقيق التقني في شأن حوادث وعوارض الطيران المدني، وكذا غياب الوصف الدقيق للمخالفات والعقوبات والتمييز ما بين العقوبات الجنائية والعقوبات التأديبية وطريقة كتابة المحاضر والسلطة المكلفة بتثبيت الغرامات، مع ضرورة وجود نظام يسمح بالتعديل المنتظم والمستمر للتشريع الوطني لمطابقتها مع التشريع الدولي وتأمين مستوى عال في مجال السلامة الجوية وأمن الطيران المدني وحماية حقوق المسافرين، طبقا للمقتضيات الدولية واعتماد مقتضيات تسمح للقطاع الخاص للاستثمار في تمويل وبناء واستغلال المطارات وتكريس مبدأ الشراكة بين القطاع العام والخاص في هذا المجال، مع مواصلة مسلسل تحرير النقل الجوي وفق شروط المنافسة العادلة، بالإضافة إلى مواكبة التطور التقني والتكنولوجي الذي يشهده مجال الطيران المدني وتطوير قطب نموذجي شامل للتكوين في المهن المتعلقة بهذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

إننا ندعو الوزارة الوصية على القطاع لبذل مجهودات إضافية لإيجاد حل لإشكالية ربط المطارات الوطنية الدولية بكافة وسائل النقل الجماعية لتسهيل الولوج إليها، فباستثناء مطار محمد الخامس الذي يتوفر على محطة سككية للقطار، فإن باقي المطارات المغربية الدولية الأخرى تعاني من انعدام وسائل النقل الجماعية.

ومن منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية، وحيث إن هذا المشروع القانون سيساهم في تكريس المغرب كقاعدة اقتصادية ولوجستكية وتحقيق الأهداف الطموحة لتنمية السياحة كأول نمط لنقل السياح، مع تعزيز الاندماج الجهوي بربط مناطق جديدة وتحسين الحركية، وتطوير صيانة وصناعة الطيران، وكذا تطوير التكوين في المهن المرتبطة بقطاع الطيران المدني، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عروض وحركية النقل الجوي على المستويين الدولي والداخلي لتعزيز الاندماج الجهوي هذا على المستوى الداخلي طبعاً؛

- الرفع من الطاقة الاستيعابية للمطارات وتحسين جودة الخدمات من خلال إعادة هيكلة المطارات وضبط استعمالاتها؛

- تدقيق التزامات مختلف الفاعلين في مجال النقل الجوي؛

- تطوير التكوين في المهن المتعلقة بالمجال الجوي لمواكبة التطور التقني والتكنولوجي الذي يشهده قطاع الطيران المدني باستمرار على المستوى العالمي.

السيد الرئيس،

إضافة إلى كل ما سبق، لا ننكر المجهودات المبذولة من أجل تطوير البنيات التحتية للمطارات وتأهل العنصر البشري وعصرنة الوسائل اللوجستكية لمواكبة التطورات السريعة التي يعرفها هذا المجال، كما سبق الذكر، إلا أن ذلك لازال لم يرق إلى مستوى تطلعات مستعملي النقل الجوي، خاصة الداخلي الذي يجب أخذه بعين الاعتبار بكونه رافعة للتنمية الجهوية، وبالتالي ضرورة تعزيز الخطوط الجوية الداخلية للربط بين مختلف جهات المملكة تشجيعاً للسياحة من جهة وتقريب مناطق المملكة من بعضها البعض لفك العزلة عنها وتسهيل عملية تنقل المواطنين وكذلك نقل البضائع عبر التراب الوطني، خاصة المناطق البعيدة، مع خفض أسعار تكلفة الرحلات، كما نشدد على ضرورة ربط المطارات بوسائل النقل لتسهيل عملية الوصول والخروج منها على غرار مطار محمد الخامس، الذي يتوفر على خط السكك الحديدية، والذي يعرف هو الآخر بعض المشاكل، خاصة التأخر في مواعيد القطارات مما يؤدي إلى ضياع الرحلات دون تعويض المسافرين.

السيد الرئيس،

نؤكد على ضرورة فتح مطارات جديدة وتجويد الخدمات المقدمة في كل المطارات، عن طريق تجديدها وتجهيزها بوسائل تكنولوجية متطورة كأنظمة المعلومات وكاميرات المراقبة لدواعي أمنية، وتوسع مجموعة من المطارات كمطار الناظور، مطار تطوان، مطار وجدة....

كما نؤكد على ضرورة تدقيق التزامات ومسؤوليات كل الفاعلين المساهمين في تدير المطارات في إطار نظام الامتياز تجنباً للفوضى التي قد تنتج عن ذلك، مما سينعكس سلباً على الخدمات المقدمة لمستعملي المطارات مسافرين كانوا أو شركات النقل الجوي.

نؤكد كذلك على ضرورة إصدار النصوص التنظيمية والمراسيم التطبيقية لتفعيل مضامين مواد هذا المشروع في أقرب الآجال حتى لا يظل قانون بدون تطبيق.

السيد الرئيس،

تجاوباً مع أهداف مشروع قانون 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني، واستحساناً للمستجدات التي أتت بها، خاصة فيما يتعلق

والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

إننا، إذ نثمن إعداد هذا القانون وتقديمه للمناقشة والتصديق عليه، واعتباراً لكل الحثيات المذكورة التي تستوجب إقراره، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب سنصوت بالإيجاب لفائدته.

وشكراً.

6. مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني، بعدما صادق عليها مجلس النواب.

السيد الرئيس،

نظراً لأهمية النقل الجوي في الوقت الراهن، باعتباره ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى البلد، ولكونه وسيلة فعالة في الربط بين مختلف النقط التي تتداخل في العملية الاقتصادية، ولكونه كذلك يعتبر محركاً أساسياً في خلق الاندماج على المستوى الإقليمي والقاري والدولي باعتباره الشبكة الوحيدة السريعة على المستوى العالمي، إضافة إلى التقدم الذي عرفه على المستوى التقني والتكنولوجي أصبحت الضرورة ملحة إلى تعديل النظام القانوني المطبق حالياً على الطيران المدني، الذي أصبح متجاوزاً، استجابة للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعها المغرب التي تهم مجال النقل الجوي، حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد الإطار القانوني المطبق على الطائرات والمطارات والملاحة الجوية وارتفاقاتها وحماية البيئة في مجالها ومستخدمها والنقل الجوي وأمن الطيران المدني وأنظمة تحديد المسؤوليات وترتيب الجزاءات ومنح التعويض للمستعملين وكذا عمليات البحث التقني في حوادث وعوارض الطيران، والمجالات المرتبطة به، حسب منطوق المادة الأولى من هذا القانون.

ولهذا، اعتبرنا أن هذا النص بأقسامه الأربعة عشر يشكل إصلاحاً شاملاً لهذا القطاع الحيوي الذي يرمي إلى:

- تجاوز الفراغ القانوني الذي يعرفه تشريع الطيران المدني؛

- تأمين السلامة الجوية وأمن الطيران المدني وحماية حقوق المسافرين؛

- خلق فرص الاستثمار في مجال الصناعات المرتبطة بالطيران المدني أمام القطاع الخاص، مع الحفاظ على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك الاستثمار في عملية بناء واستغلال المطارات؛

- الاستمرار في تحرير النقل الجوي في إطار المنافسة، من خلال تنوع

وهذا ما حصل من خلال مشروع المدونة الذي جعل من النصوص التي تنظم الملاحة الجوية وحركة الطائرات والطيران المدني، بصفة عامة، تخضع للمطابقة مع الممارسة الاتفاقية للمغرب مستحضرة أحكام اتفاقية شيكاغو ومونتريال وروما.

وأهمية المشروع تنبع من تكديسه لجودة العمل الإداري وتسيير مرفق الطيران المدني، الذي ينبغي على تتبع قانوني مستمر لكون هذا العمل يشتغل على واجهتين مهمتين وحساسيتين في نفس الوقت، تقتضي أولهما الموازنة بين التشريع الدولي والوطني، والذي يستلزم عملية مراجعة وتعديل متواصلين، وثانها حله لعدة مشاكل طرحت على مستوى الواقع سواء المرتبطة بتطبيق مرسوم 1962 المنظم للملاحة الجوية المدنية أو المرتبطة بالثغرات أو الفجوات التي ترصدها عين المنظمة الدولية للطيران المدني في التشريع الوطني بالنظر إلى النصوص الصادرة عنها وذات الصلة بمجال تخصصها.

ولم يغفل المشروع كذلك التعويض الممنوح للمسافرين ومساعدتهم في حالة رفض الركوب أو إلغاء الرحلة أو تأخير مهم فيها كتكريس لحقوق المسافرين المتعارف عليها دولياً.

السيد الرئيس،

نود أن نشير في النهاية إلى أن مشروع القانون رقم 40.13 بمثابة مدونة للطيران المدني يعتبر تنظيماً مهماً وضرورياً لهذه الأسباب:

- تأمين السلامة الجوية؛

- وضع القواعد المتعلقة بشروط التحليق فوق إقليم الدولة (السيادة) والهبوط على مطاراتها أو الإقلاع منها وشروط نقل المسافرين والبضائع، طبقاً لمقتضيات دقيقة تراعي جميع الجوانب؛

- سن نظام متكامل تمكن من القيام بأعمال المراقبة الجوية؛

- ضمان التطابق مع الأنظمة الدولية الجاري بها العمل، خاصة الصادرة منها عن المنظمة الدولية للطيران المدني، وضمان تقارب تشريعي مع دول الاتحاد الأوروبي الذي يرتبط معه المغرب باتفاقية الوضع المتقدم؛

- جلب الاستثمارات عبر قانون يواكب تطلعات مختلف العاملين داخل قطاع الطيران المدني المزاولين لأنشطة متعددة، سواء المرتبطة بحركة الطائرات وباقي المهن المرتبطة بها.

وعليه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل ننوه بإيجابيات مشروع القانون رقم 40.13 الخاص بمدونة الطيران المدني، ونشيد بالتجاوب الإيجابي مع التعديلات التي اقترحها فريقنا والتي تصب كلها في تجويد النص لغوياً وقانونياً، ولذلك نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

8.مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

بتأمين السلامة الجوية وأمن المطارات والطيران المدني وحماية حقوق المسافرين وحماية البيئة، نصوت على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

7.مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشروع القانون رقم 40.13 الخاص بمدونة الطيران المدني، كما لا تفوتني الفرصة دون تقديم الشكر الجزيل للسيد الوزير المحترم على العرض القيم الذي تم تقديمه أمام أنظار لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

السيد الرئيس،

إن النقل الجوي أصبح في الوقت الحاضر ليس فقط واسطة النقل بين القارات والبلدان وإنما أيضاً بين المدن في البلد الواحد.

وللإشارة فإن أهمية النقل بالطائرة لا تقف عند نقل الأفراد فقط بل نقل البضائع، وهذا ما يجعل منه إحدى الركائز الأساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي على مستوى البلد، وباعتباره كذلك الوسيلة الفاعلة في تحقيق الاتصال المستمر بين النقاط المختلفة للعملية الاقتصادية والإنتاجية والمتمثلة بمواجهة التوسع الأفقي للمدن وتقليص المسافات بين المنتج والمستهلك، بما يمثله من اختصار لعامل الزمن.

وفي نفس السياق، يأتي مشروع القانون المتعلق بمدونة الطيران المدني رقم 40.13 الذي نعتبره نصاً متكاملًا وإصلاحاً جذرياً وعماماً للنظام القانوني المطبق على الطيران المدني، المتمثل في المرسوم رقم 2.61.161 بتاريخ 10 يوليوز بشأن تنظيم الملاحة الجوية المدنية، متجاوزاً بذلك النواقص التي تشوب المرسوم بالرغم من التعديلات المتعددة التي لحقت به.

السيد الرئيس،

وللوصول إلى الأهداف المنشودة تجدر الإشارة إلى ضرورة مواكبة التطور الحاصل على المستوى التقني والاقتصادي والتكنولوجي وإعادة هيكلة وتقنين المطارات وضبط استعمالها، وتدقيق التزامات مختلف الفاعلين، والارتقاء بالمنظومة الجوية.

وجدير بالذكر أن نص الدستور المغربي في ديباجته التي هي جزء لا يتجزأ منه على أن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لديها سمو على التشريع الوطني، وبالتالي فأحكامها يتعين أن تبرز في القوانين الداخلية،

وقد وقعنا على اتفاقية باريس، ونحن مقبلون على احتضان الدورة 22 لمؤتمر الأطراف حول التغيرات المناخية COP 22.

كما نسجل بحذر كبير تفويت هذا القطاع الحيوي للخواص، حيث يمثل مجالا سياديا وأمنيا، خاصة والعالم يعاني من تنامي ظاهرة الإرهاب.

ومن جهة أخرى، يبقى التحدي الأكبر هو التفعيل الأنجع لمقتضيات هذه المدونة، وذلك من خلال السهر على ضمان توفير الخدمة العمومية بالشكل المطلوب وحماية حقوق الشغيلة وبذل المجهودات من أجل الرفع من القدرات التدييرية للموارد البشرية، من خلال فتح المجال أمام التكوين والتكوين المستمر، خاصة في مجال إبرام عقود مع شركات الطيران.

وشكرا.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن آخذ الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة عرض مشروع القانون رقم 40.13 المتعلق بمدونة الطيران المدني، بالجلسة العامة التشريعية.

بالنظر للدور الحيوي والاستراتيجي الذي يلعبه قطاع الطيران المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، فإن تأطيره القانوني من خلال إخراج هذا المشروع والذي ينبغي أن يفتح المجال أمام تأهيل هذا القطاع ليقدم خدمة عمومية ذات جودة عالية وبأتمنة مناسبة، خاصة في القارة الإفريقية التي تمثل مجالا خصبا وسوقا واعدة.

كما نثير الانتباه إلى ضرورة احترام معايير السلامة البيئية المعتمدة في هذا المجال، خاصة وأن السلامة البيئية أصبحت رهانا كونيا يحظى بأولوية كبيرة في وضع جل السياسات الاقتصادية عبر العالم.

محضر الجلسة الثانية والأربعين

التاريخ: الثلاثاء 25 رجب 1437 هـ (3 ماي 2016 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وسبع دقائق، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السادسة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات والمستشارين المحترمون،

نحيط المجلس الموقر أن مكتب مجلس المستشارين توصل بقرارين صادريين عن المجلس الدستوري قضى بموجبهما بما يلي:

- القرار الأول، يحمل رقم 16/994 قضى بموجبه برفض طلب إلغاء انتخاب كل من السيدة خديجة الزومي والسيد عبد السلام اللبار بمجلس المستشارين، وبإلغاء انتخاب السيد محمد دعيدة عضوا في مجلس المستشارين في الاقتراع الذي أجري بتاريخ 2 أكتوبر 2015، وبإجراء انتخاب جزئي لشغل هذا المقعد الشاغر برسم الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي المأجورين طبقا للمادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

- القرار الثاني يحمل رقم 16/996 قضى بموجبه المجلس الدستوري بإلغاء انتخاب السيد ياسين غنموني عضوا بمجلس المستشارين في

الاقتراع الذي أجري بتاريخ 2 أكتوبر 2015، وبإجراء انتخاب جزئي برسم الهيئة الناخبة لممثلي منظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية بجهة سوس - ماسة/ كلميم- واد نون/ العيون-الساقية الحمراء/ الداخلة-وادي الذهب، لشغل هذا المقعد الشاغر طبقا لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

وفي إطار إدماج اللغة الأمازيغية في أشغال المجلس، طبقا لأحكام المادة 35 من النظام الداخلي للمجلس، نخب المجلس الموقر باتخاذ مكتب المجلس لعدد من التدابير العملية التي تروم التزليل التدريجي لهذا المقتضى بتعاون مع المؤسسات والهيئات الوطنية المختصة.

وفي هذا السياق، فقد سبق أن تمت مباشرة ذلك على مستوى الواجهة الرئيسية للمجلس ولوحات التشوير ومداخل مختلف القاعات في مرحلة أولى، وسيشرع ابتداء من هذه الجلسة في كتابة أسماء السيدات والسادة المتدخلين من أعضاء المجلس والحكومة بالحروف الأمازيغية إلى جانب الحروف العربية على شاشة التلفزة خلال البث المرئي لأشغال الجلسة العامة، علما بأن هذا الموضوع لا يزال مطروحا على جدول أعمال المكتب ومن المرتقب أن تتخذ إجراءات أخرى في هذا الصدد.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيدة الوزيرة المكلفة بالبيئة بتأجيل السؤال الفريد الموجه لوزارتها إلى جلسة لاحقة، نظرا لارتباطها بنشاط حكومي طارئ.

كما توصلت رئاسة المجلس من رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه للسيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة حول مشاكل الجالية بالهجرة إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 3 ماي 2016، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 28 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 22 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 10 أجوبة.

وفي الأخير، نحيط السيدات والسادة أعضاء المجلس، أننا سنكون يوم غد الأربعاء 4 ماي 2016 على موعد مع جلستين عموميتين، سنتعقدان على التوالي:

الجلسة الأولى، تخصص للاستماع لأعضاء مجلس البرلمان لعرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال هذا المجلس برسم سنة 2014، على الساعة الحادية عشرة صباحا بالقاعة الكبرى للجلسات بمجلس النواب.

فيما بعد.

إذن، الآن تم فتح المحطة ديال تغازوت لأول مرة في تاريخ المغرب واحنا نتكلمو عليها هادي 30 سنة، راه 700 سرير الآن موجودة، فندقين مفتوحين مع (Golf).

بالنسبة للمحطة ديال السعيدية وصلنا إلى 5000 سرير اللي موجودة، إذن هناك 4 ديال الفنادق، ونحن في إطار بناء 3 فنادق أخرى باش نوصلو لواحد الطاقة إيوائية ديال 8000 سرير بالنسبة للسعيدية، وكذلك أننا كنعملو باش يمكن لينا أننا نقلصو من الموسمية على مستوى السعيدية، و"موكادور" اللي هي حدا الصويرة تقريبا 3500 سرير اللي هي موجودة الآن مع فندق اللي هو كيشغل والعمل أنه هو تميم، يعني المرحلة الأولى من موكادور، والمرور إلى المرحلة الثانية والثالثة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين من أجل التعقيب.

المستشار السيد حميد ذاتي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني والمستشارين،

السيد الوزير،

بالقدر واحنا البارح حضرنا معاك في اللقاء باللجنة ديال الفلاحة، وبالتالي، تبعنا العرض ديالك القيم اللي كان البارح واضح، وكان شاف في الحقيقية بالأرقام، وبالمناسبة تهنؤوك بالتنويع اللي توجتي في دبي، وطبعاً هذا التنويع هو تنويع للمغاربة جميعاً، وللحكومة، وللوطن، إلى آخره، وللسياحة.

لكن، السيد الوزير، نعم، اعطينونا أرقام مهمة جداً، وكانت حصيلة إيجابية، حصيلة على جميع المستويات، لا مستوى التشغيل، لا مستوى الفنادق، لا مستوى الأبرّة، مستوى الاستثمار.

إلا أنه السيد الوزير، لا بد منثيرو الاهتمام ديالكم والانتباه ديالكم، لأن الحصيلة، الآن، المخطط هذا كما اعتبرناه مخطط استراتيجي، إلا أن لا بد من يعني، إظهار الحصيلة بواحد الشكل اللي هو واضح جداً.

وبالتالي، هناك بعض المواقع اللي كيتسألوا، مجموعة المستشارين، أنها غير مشغلة بالشكل الكافي، ومنها السعيدية، ومنها يعني مارتشيكاً.

عموماً، هذه المواقع اللي تنفقت فيها أموال، خصنا نديرو التقييم

أما الجلسة الثانية، فسيعدها مجلس المستشارين على الساعة الرابعة بعد الزوال، وتخصص للدراسة والتصويت على عدد من النصوص الجاهزة.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بسؤال فريد ووحيد الموجه لقطاع السياحة حول "حصيلة المخطط الأزرق 2020"، الكلمة الآن للسادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، فليفضل أحدهم.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يعتبر برنامج المخطط الأزرق 2020 من أهم الأوراش الإستراتيجية التي تهدف إلى النهوض بالتنمية السياحية ببلادنا، ويرتكز هذا المخطط على 6 برامج مهيكلية لرؤية 2020، والرامية إلى تحسين تصنيف المغرب ضمن الوجهات السياحية المفضلة ودخوله ضمن العشرين وجهة العالمية الأولى.

لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم، حول مدى قدرة المنتج السياحي الوطني على مسابقة هذا المخطط؟ وما هي الحصيلة الحالية لهذا البرنامج؟

وشكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال.

بالفعل المخطط الأزرق فيه 6 ديال البرامج، 6 ديال المحطات اللي كانت في الأول، ولكن مع الحكومات المتعاقبة تبين ما يمكن ليناش نخرجو 6 ديال المحطات إلى حيز الوجود في آن واحد.

لهذا، فالبرنامج الحكومي ديال هاذ الحكومة ارتأينا أننا غادي نرفعو من وتيرة الإنجاز على مستوى 3 بالمحطات، و3 بالمحطات غادي تجي

التسويق لشرائح اللي هي كتكون ما بعد الصيف، وما قبل الصيف، إذن، خصنا لابد أننا نشتغلو عليها.

غير بالنسبة لمارتشيكا، مارتشيكا، راه العمل يعني مشتغلين فيها، هادي يعني، يعني فيها رعاية سامية، وصاحب الجلالة يتابع هذا الأمر بشكل حثيث.

مارتشيكا، راه تم العمل بشكل كبير جدا بعد أولا التلوث مابقاش، وإعادة الاعمار حول مارتشيكا، وهناك يعني فنادق الآن مسطر على مستوى مارتشيكا، ستصير من إحدى المنتجعات السياحية المستدامة بامتياز.

إذن، العمل فيها ولكن، يتطلب شيئا من الوقت، باش يمكننا نوصلو لها، ومارتشيكا مع السعيدية مع كلايريس غادي تكون، يعني واحد المجموعة ديال المنتجعات اللي غادي تكون تعطي للمنطقة الشمالية واحد، واحد الدفعة قوية جدا.

غير بالنسبة للسياحة الداخلية، لا، أنا لا أتفق بأنه بالعكس، يعني كان واحد التطور كبير جدا.

في 2012، كانت السياحة الداخلية فقط 25%، وصلت الآن 33% وكذلك أن 31 مليار من الدخل ديال السياحة الداخلية ونحن نشتغل عليها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآني الموجه للسيد وزير الصحة، وموضوعه "ضرورة تأهيل وتجويد الخدمات بالمستشفيات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، لتقديم السؤال فليفضل مشكورا.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

في إطار تتبع.. أيضا في إطار المراقبة التشريعية للبرلمان، سألناكم في الأسبوع الفايث عن مدينة وزان، اليوم اسمحوا لنا أن نسألكم عن وضعية المستشفيات في المناطق الجنوبية، خاصة فيما أسميتموه ضمن سياستكم الحكومية القطب الاستشفائي اللي هو مدينة العيون. واسمح لي نبدأ معك ببعض الأشياء اللي هي موجودة لاطلاع الرأي

الحقيقي ديال ما أنفق في هذا المجال، حتى يتبين للمغاربة أنه راه، يعني، المشاريع ديالنا مشاريع هادفة.

وأثير انتباهكم، السيد الوزير، أن قطاع السياحة هو قطاع ما زال عندو آفاق كبيرة، وهاد الشي قتلوك البارح، ونقولوك اليوم أمام المستشارين، أن المغرب ما زال في هاد الوضع اللي هو مازال بكر، في المجال السياحي.

وقطاع السياحة، في مجال السياحة الداخلية خصوصا، ماكينش إهتمامات مهمة جدا، هناك مجالات قوية، وجادة جدا، يمكن المغرب يمشي فيها: السياحة الثقافية، السياحة التاريخية، السياحة الجبلية، السياحة على الأنهار، نعطيكم نموذج، كما قلت لكم، نموذج ديال منابع أم الربيع، النموذج ديال سد المسيرة، الآن، اللي هو كيقوع في واحد الموقع ديال الشاوية-ورديفة، اللي خصو يصير لأن موقع سياحي جميل جدا، في الوقت اللي ماكينش فيه حتى شيء معين.

بمعنى، ابغيت نقول لك، السيد الوزير، أننا عندنا آفاق كبيرة، في السياحة الداخلية وخاص تدار لواحد الفئة متوسطة من المجتمع، باش يخرجوا المغاربة متوسطي الدخل، كلهم يسافروا. وهذا ممكن يطلع السياحة ديالنا إلى حدود 20 مليون ومن فوق.

واحنا كناأملو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد المستشار المحترم، وشكرا على التهنئة.

هذا تنويج لجميع الفاعلين، ولجميع المغاربة الذين يغيرون على السياحة، وكذلك على سمعة المغرب على المستوى الدولي.

بالنسبة للسعيدية، راه كان عندها واحد يعني، كايئة إشكاليات كبيرة جدا منذ فتحها في 2010، واحنا يعني قضينا واحد السنتين مستثمر، ثلاث سنوات من أجل تجاوز السلبيات اللي كانت موجودة.

والاستثمار اللي بلغ 300 مليون ديال الدرهم، غير تجاوز هذه السلبيات.

احنا تجاوزناها الآن، وكذلك كانت إشكالية موجودة في بعض الفنادق، اللي خصنا، اللي تنعملو عليها، كذلك في المارينا إلى غير ذلك.

إذن، كانت سلبيات نحن نتجاوزها، ولكن، رغم أننا نوجدو الآن السعيدية وتكون فيها طاقة إيوائية ديال 8000 سرير، كايئة إشكالية دالموسمية القاتلة اللي موجودة مثلا بالنسبة للشمال، اللي خصنا كذلك نعملو عليها جميعا باش نتجاوزها في إطار الطيران، في إطار

العام عليها.

أولا، فيما يخص الموارد البشرية هنتكم، لأنه كايين الأطباء الاختصاصيين في مدينة العيون في القطب الاستشفائي، إلا أن المشكل في الأطباء الاختصاصيين على أنهم كايينين أربعة في كل اختصاص يعملون بالتناوب، وكتجي وتلقى غير طبيب واحد، في الوقت اللي كايينين أربعة اللي (affectés) على العيون، كايين غياب بعض الاختصاصات خاصة، اختصاص ديال جراحة العروق، واللي كيضطروا الناس ديال المرضى القصور الكلوي تنقلوا إلى مدينة أكادير باش ركبو (la fistule).

كايين سوء ديال الأطباء العامون في المراكز الصحية، كايين مراكز صحية اللي فيها 40 ألف ديال الساكنة يحضون بطبيب واحد، وكايين مراكز صحية فيها 6 آلاف ديال الناس يحضون بطبيين.

كايين إغلاق مجموعة ديال المراكز الصحية نموذجاً 25 مارس والوفاق في مدينة العيون، كايين نقص كبير، السيد الوزير، فيما يخص الأدوية، خاصة الأدوية المتعلقة بالسكري، الضغط الدموي والأدوية ديال المستعجلات كايين نقص كبير فيها، كذلك كايين حتى انتهاء مدة الصلاحية ديال مجموعة ديال الأدوية ولا زالت تتداول في القطب الاستشفائي.

كايين مجموعة ديال الأشياء اللي كتهم حتى البنية التحتية فيما يخص المستشفى اللي هو كبير اللي هو الحسن بن المهدي، واللي كان تبنى في 1985، واحنا في حاجة للمشروع، كايين المشروع المستقبلي ديال المستشفى الجامعي، ولكن في حاجة لمجموعة من الإصلاحات، واللي وزارتكم لا فيما يخص المخطط الاستشفائي، مشروع المؤسسة الاستشفائية اللي دار أربع سنوات دون توفير الاعتمادات اللازمة له باش أمكن تطبيقه على أرض الواقع.

كايين مجموعة من الإشكالات، السيد الوزير، فيما يخص القطاع الصحي، وهاذ اللي كتهم الصورة ديال المغرب، واللي الحقيقة احنا نأسف كثيرا على أن نثيرها في البرلمان، ولكن ضروري على أن نثيرها، لأنها تعلقنا جميعا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فأولا كنشكركم، السيد المستشار المحترم، لطرحكم هاذ السؤال، والإشكالية ديال القطاع الصحي في الأقاليم الجنوبية، والاختلالات اللي أشرت لها والنقائص والمشاكل، فهي موجودة على الصعيد الوطني أولا، ثانيا كنحاولو ما أمكن تدريجيا باش نداركو هاذ المشاكل ونصحوا الأمور.

فيما يخص المناطق الجنوبية، كنقل بكل تواضع هناك مجهود جبار، كبير فيما يخص النهوض بهذا القطاع في المناطق الجنوبية، فيما يخص الموارد البشرية، 2013-2014-2015 تزايدوا كل سنة أكثر من 400 مهني صحة، جميع ثلاث جهات: جهة العيون- الساقية الحمراء، كلميم- واد نون، الداخلة- واد الذهب، أكثر من 400 مهني صحي سنويا 2013-2014-2015، إلى حدود اليوم، مهني الصحة من ممرضين وأطباء في الجهات الثلاث 2898 مهني، غير كافي صحيح، هاذك الشي اللي قلت صحيح، ولايني احنا كنداركو الأمور تدريجيا.

النقطة الثانية، فيما يخص البنيات التحتية والتجهيزات البيوطبية، مجهود جبار كذلك، مغديشاي ندوي على ذاك الشي اللي كايين، ذاك الشي اللي صححنا ذاك الشي اللي ربما زدنا، ولايني ندوي غير على اتفاقية شراكة اللي وقعنا أمام صاحب الجلالة في إطار النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية. نذكر جهة العيون-الساقية الحمراء: مليار و475 مليون درهم، يعني المباراة ديال (l'architecture) ديال المستشفى الجامعي اللي دويته عليه ما شي 4 سنين، قلت هاذي 4 سنين، لا، هاذي يالاه وقعناها أمام صاحب الجلالة هذه بضعة شهور، وكايين (l'architecture) خرجت، غادي نبدأ عما قريب باش نبدأ المستشفى، كايين كذلك المروحيات، كايين كذلك المستعجلات، الوحدات الاستعجالية المتنقلة، ما غاديش ندوي على الترميم ولا التجهيز.

فيما يخص جهة كلميم- واد نون، بناء مستشفى جديد ب 300 مليون درهم، الغلاف المالي ديال وزارة الصحة هو 531 مليون درهم، يوم غد إن شاء الله كايين اجتماع مع المنتخبين إلى كنتوان شاء الله ومع السيد رئيس الجهة، المدراء مشاوراهم في الطريق اليوم، باش غادي نشوف كيفاش نخرجو للوجود بطريقة استعجالية هاذ المستشفى، كايين بناء مستشفى إقليمي بسيدي إفني، وكايين كذلك جهة الداخلة- واد الذهب 44 مليون درهم.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار ما تبقى لك من الثواني.

المستشار السيد النعم ميارة:

في إطار ما تبقى من الوقت، أنا غير بغيت نثير انتباهك، السيد

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات المحترمات،

في البداية أريد، السيد الوزير، باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن أهنئكم وعبركم أهني أطر وزارة العدل على القفزة النوعية التي حققتموها، والتي مكنت من بسط القواعد اللازمة لإرساء منظومة عدالة تتماشى مع متطلبات العصر، وأخص بالذكر القانونيين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية وبالمنظومة الأساسية للقضاة.

كما نثمن المنهجية التشاركية التي اعتمدها الوزارة في مجال إصلاح منظومة العدالة التي كان لنا الشرف في بلورتها معكم.

وأريد أن أشيد كذلك بعمل القضاة وأطر المحاكم في بلادنا على تفانيهم في عملهم بكفاءات عالية ووطنية صادقة.

السيد الوزير،

لاشك أن إصلاح منظومة العدالة يشكل عاملا أساسيا في تحسين بيئة الاستثمار ومناخ الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين، كما أن تحسين جاذبية الاستثمار لا تتم إلا من خلال توفير مناخ ملائم لنشاط المقاولات يبعث على الثقة ويشجع على المبادرة ويحفز على الاستثمار، مناخ كذلك يلعب فيه الأمن القضائي في ميدان الأعمال دورا محوريا في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الوزير،

من أهم الضمانات القانونية لحماية الاستثمار، سواء الأجنبي الوطني هو توفير قضاء متخصص وسريع لحل المنازعات المرتبطة بالاستثمار، بالإضافة إلى ضرورة وجود وسائل بديلة لحل هذه المنازعات، ويأتي في مقدمتها التحكيم التجاري والوساطة وتجريب مختلف مساطر التسوية التوافقية.

في هذا الإطار، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن برنامج الحكومة في الرفع من مستوى أداء قضاء الأعمال لمواكبة المستجدات المتسارعة وبالتوتيرة المطلوبة وحتى يتمكنوا من تلبية متطلبات قطاع الأعمال في الحصول على خدمة قضائية ذات جودة عالية؟

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات المتخذة لتعزيز قدرات كل مكونات منظومة العدالة، وعلى رأسهم قضاء الأعمال من حيث التكوين والتأهيل والرفع من مؤهلاتهم المهنية ودعم كفاءاتهم التخصصية؟

الوزير، على أنه الناس تيسعملوا "RAMED¹" في المنطقة الجنوبية تيعطيوهم مواعيد على 3 أشهر، 4 أشهر، بينما إلى كانت عندك (a) mutuelle) أو كتؤدي يمكن تأخذ موعد في أسبوع، وعندى مجموعة ديال الناس اللي عندهم مواعيد على التحليلات البيولوجية، وفيما يخص الأشعة وكذا على شهر 8، وهذا حيف كبير في المشروع اللي هو ملكي.

أنا ما تنقولش بأنه ما تدار، تدار مجهود ولكن المجهود باقي ناقص تيصو يتزاد أكثر فأكثر، وعندك سوء التسيير في هذه المنطقة.

وكنتمنى على أنكم، السيد الوزير، درتو زيارة واحدة، كنتمنى منكم تزوروا العيون في الفترة القادمة باش تعرفو سوء التسيير، لأن مجموعة من المغالطات تتجيككم في إطار مجموعة من التقارير اللي تتوصلكم ليست حقيقية على المنطقة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، باقي ليك شي ثواني، تفضل إلى ابغيتي.

السيد وزير الصحة:

بعجالة، أنا متفق معك على الاختلالات مرة أخرى، غير تنقول باش نداركو هاذ الموقف فهاذ الحكومة هاذي، فهاذ الميزانية ديال 2016 عندنا مليار درهم زائد في الميزانية لهاذ الشى، باش نوجدو هاذ (les laboratoires) اللي تدوي عليهم هاذ (les scanners) وهاذ (IRM²) واحنا في إطار (lancer CPS³) إن شاء الله يعني جزء كبير غادي يمشي للأقاليم الجنوبية.

نقطة أخيرة باش غادي نقول أن المجهود ربما غير كاف، ولكن الحكومة كايينة إرادة قوية اللي غادي نمشيو إن شاء الله في هاذ الاتجاه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أشكرك على مساهمتك في هذه الجلسة، ونتقل إلى السؤال الآني الأول حول دعم قضاء الأعمال للسيد وزير العدل والحريات، فليتفضل أحد واضعي السؤال من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

¹ Régime d'Assistance Médicale² Imagerie par Résonance Magnétique³ Cahier des Prescriptions Spéciales

أيضا لن أتحدث عن التكوين، التكوين راه عندنا فيه الآن إنجازات وهذا بشراكة مع كافة المهتمين والمعنيين، مثلا القطب المالي بالدار البيضاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انقضى الوقت.

السيد وزير العدل والحريات:

في عبارة وجيزة، القضاء المتخصص احنا غادين فيه، خاصة التجاري، بالنسبة للتحكيم هذه مسألة تعود إليكم، تعود إلى الفاعلين الاقتصاديين خاصهم يتعودوا يتجهوا للتحكيم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، الكلمة لكم.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الوزير.

لقد أنصتنا لجوابكم، وباختصارلنا أربع نقط نريد أن نركز عليها:

أولا، أهمية القضاء في تحسين مناخ الأعمال وتأکید الهيئة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال عليها في مناقشتها، وأنتم عضوا فيها؛

ثانيا، الوساطة والتحكيم في المغرب، لولاهما لما تمكنا من خلق القطب المالي الإفريقي الجديد الذي تكلمتم عليه، السيد الوزير، بالدار البيضاء ولما استطعنا من استقطاب الفاعلين الدوليين الذين استقروا به.

والسؤال هو: أين نحن من الوساطة الإجبارية؟ وهل من الممكن تحيين قانون التحكيم لأنه يعاني من بعض المشاكل المسطرية؟

كذلك، نطلب منكم تشجيع التواصل حول التسوية القضائية بتنظيم دورات تحسيسية لصالح القطاع الخاص، لأنه مع الأسف لما يلجأ المقاولون لهذه المسطرة يكون فات الأوان. وجعل هذه الآلية أداة للحكامة الجيدة تحتمي بها الشركات للاستدامة التشغيل والتنمية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والآن ننقل إلى السؤال الثاني موضوعه بطء التحقيقات في قضايا الجرائم المالية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل كما تفضلتم اليوم نحن في المملكة المغربية تتوفر على خارطة الطريق من إصلاح منظومة العدالة، ويتجسد ذلك في ميثاق إصلاح منظومة العدالة، هذا الميثاق الذي شاركت فيه كافة الهيئات والمؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، وأخص بالذكر هنا أن (la CGEM⁴) كانت ممثلة في السيدة الرئيسة حاليا والرئيس السابق وهي مناسبة أتوجه إليهما وإلى كافة أعضاء الهيئة العليا وكافة الذين شاركوا في الحوار بالشكر والامتنان على المجهود الذي بذلوه من أجل أن تتوفر اليوم على هذا الميثاق الذي يساعدنا في عملنا.

إذن المستثمر الذي تمثلونه وأيضا يدافع عنه الجميع، لأنه المستثمر ينبغي أن نتيج له كافة الفرص الملائمة لكي يقوم بواجبه، هذا المستثمر يهيمه ليس فقط القضاء المتخصص، يهيمه القضاء بصفة عامة، لأنه كما يهيمه بالأساس القضاء التجاري، يهيمه القضاء الاجتماعي للمنازعات التشغيلية، يهيمه القضاء الإداري في منازعاته مع الدولة، يهيمه أيضا القضاء حتى الجزري لأنه أحيانا تقع مشاكل، هذه خيانة الأمانة هاذي..

إذن، يهيمنا أن نقوم بمقاربة إصلاحية لكافة مستويات المنظومة القضائية، إذن هذا باب طويل وعريض، يكفي أن نقول لكم أننا أعدنا النظر في كل شيء، وحاولنا أن نصلح كل شيء، وأكد أننا توفقنا في أشياء كثيرة وأكد أيضا أنه مازالت تنقصنا أشياء كثيرة.

لن أتحدث عن الخريطة القضائية التي نريد أن نجعلها أكثر عقلانية، التنظيم القضائي عندكم الآن في الغرفة الأولى مشروع قانون التنظيم القضائي الذي سوف يعيد النظر في أشياء كثيرة ويجعل الأمور يعني مفيدة للمواطن، لن أتحدث عن المسطرة المدنية كمشروع التي ستحال والتي سبقها أيضا يعني مشروع قانون مر من هذه الغرفة، يتعلق بتبسيط المساطر، مثلا مسطرة الأمر بالأداء، ومساطر أخرى سوف تبسط بشكل كبير جدا وتجعل من التقاضي عملية أكثر عقلانية.

لن أتحدث عن تحديث الإدارة القضائية بما يجعل أن المعلومات، المحكمة الرقمية تصبح واقعا ملموسا، ذلك أنه الآن أصبح بالإمكان أن يتابع المواطنون ومنهم المستثمرون قضاياهم عن بعد ويطلعوا على مآلاتها، ولكن نحن نسير في اتجاه أن نمكن المتعامل مع القضاء من التعامل عن بعد، التعاطي عن بعد.

⁴Confédération Générale des Entreprises du Maroc

ذلك فرقة فاس، سوف تحل مشكلة البحث، وأنا أعتقد أن البحث في هذه الحالة ما غادي يبقاش سنوات غادي يعود يعني شهور إن لم أقل أسابيع.

التحقيق، يعني التوجه الذي وجهنا المحاكم بصفتنا مسؤولين عن الإدارة القضائية هو أن يتم تعيين أكثر من قاضٍ للتحقيق بالمحاكم، حتى يتم السيطرة على يعني الوقت اللي هو على كل حال يمر والقضية تتأخر.

كذلك على مستوى غرف الجنايات، سواء الابتدائية أو الاستئنافية، بالفعل كايين هناك بعض المحاكم، توجد غرف جنائية تنظر في قضايا عادية وتنظر في قضايا الأموال، وهذا يجعل أن قضايا الأموال بخصوصياتها تتأخر بشكل غير معقول.

في هذا الصدد هناك الآن قرار متخذ، ويعني جميع المعنيين يعملون على تنفيذه من أجل أن تشغل الغرف القضائية والجنائية في مستوياتها الابتدائية والاستئنافية على قضايا الجرائم المالية التي تهتمك وتهمني وتهتم جميع المواطنين، لأن الجميع يريد أن يحارب الفساد.

إذن، أن تشغل عليها وحدها لكي تبت فيها، خاصة وأن الدستور نص على أن المحاكم ينبغي أن تحكم بأحكام عادلة وفي أجل معقول، وتأكدوا بأن الأجل المعقول اليوم أصبح يعني شيء نستطيع أن نحققه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للفريق إذا أراد أن يعقب، تفضل.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم، وكذلك نشكركم على الجهود الكبيرة المبذولة من طرفكم، من أجل إصلاح منظومة العدالة وإيجاد بالفعل الدواء للداء لأنكم ابن الدار.

السيد الوزير،

السؤال ديالنا ديال فريق العدالة والتنمية واللي جا حول الجرائم المالية باعتبارها بالفعل هي آفة العصر، وتشكل تهديدا خطيرا على التنمية ولها تكلفة على الاقتصاد الوطني.

هاذ الجرائم بالفعل، السيد الوزير، كما أشرت على أنها هي في ارتفاع رغم الجهود المبذولة من أجل محاربتها، وهاذ الجرائم اللي غالبا ما كتكون فيها الصلة وثيقة بين المال والسياسة، كتجعل الرأي العام يتابعها باهتمام ويتابع أطوار المحاكمات ديالها منذ البداية إلى النهاية.

كنلاحظو، السيد الوزير، بأن السلطات الأمنية أبانت على النجاعة

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضلي.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

تحيل معظم الجهات المختصة قضايا الجرائم المالية على الجهات القضائية المختصة، غير أن التحقيقات بشأنها تعرف بطئا كبيرا يجعل الشكوك تتسرب للمواطنين والمتابعين.

لذا، نساثلكم، السيد الوزير المحترم، عن سبب بطء هذه التحقيقات والإجراءات التي تعترضون القيام بها لتسريعها وطمأنة المهتمين بشأنها، وطبعا في إطار قواعد المحاكمة العادلة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل والحريات:

السيدة المستشارة المحترمة،

أفهم أنكم بسؤالكم تقصدون الجرائم المالية التي تختص بها يعني المحاكم المالية في كل من محكمة الاستئناف بالرباط والدار البيضاء ومراكش وفاس.

طبعا، دون أن نتحدث عن الجرائم المالية اللي هي دون ذلك والتي تصل إلى حوالي 47.000 قضية والتي تمر بطرق عادية، أركز على قضايا الجرائم المالية الكبرى.

هاذ النوع ديال القضايا معلوم أنه يتسم بالتعقيد، لأنه يتطرق إلى ميزانيات وإلى وثائق محاسبية وما إلى ذلك، هذا يتطلب تخصصا، تخصصا في الشرطة التي تبحث، في قضاء التحقيق، في النيابة التي تتخذ القرار، في القضاة الذين يحكمون.

الواقع، أنه بالفعل كايين هاذا المشكل ديال البطء في البحث، نظرا لكثرة القضايا ولقلة الباحثين في جرائم المالية، القرار المتخذ، ووقعنا على هذا القرار، وأرجو أن يخرج إلى الوجود عاجلا هو أنه ما غتبقاش فقط الشرطة القضائية التي تقع عليها الأعباء الثقيلة وحدها، وإنما ستصبح لدينا أربع فرق جهوية بكل من الدار البيضاء، مراكش، الرباط، فاس.

أنا أعتقد أنه وبعد أن تخرج هذه الفرق إلى الوجود وقد خرجت قبل

السيد الوزير المحترم،

لماذا لا تنفذ هذه المؤسسات العمومية هذه الأحكام؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

كما تعلم فإن وزير العدل والحريات ليس مسؤولا عن باقي القطاعات الحكومية ولا عن المؤسسات العمومية، وبالتالي فسوف أجييبكم من خلال موقعي الذي لا يسمح لي بأن أصدر أوامر بناء على سؤالكم لمن يهمه الأمر لكي يقوم بالتنفيذ في هذا الأجل أو ذاك.

لكن، هذا لا يمنع من أنه نقوم بتنسيق يعني عملية التنفيذ حينما نتلقى الشكايات، والكثير من الشكايات نتلقاها بعدم التنفيذ، نستدعي بشكل دوري القطاعات الحكومية المعنية ونقوم بحثها على التنفيذ في هذا الصدد.

في سنة 2015 أشير إلى أنه تم تنفيذ حوالي 288 مليون من قبل القطاعات الحكومية المختلفة، وهذا المبلغ اللي هو هم 1717 ملف.

وبالطبع لكي نصل إلى تنفيذ الأحكام القضائية بالشكل الذي يجعل الأمور ملائمة، نحن نقارب الموضوع مقارنة تشريعية، ولذلك مشروع قانون المسطرة المدنية الذي يوجد منذ مدة بين يدي الأمانة العامة للحكومة، وهذا سبق أن قلته لكم مرارا، حدد مجموعة من الوسائل لإجبار جهات القانون العام لكي تنفذ الأحكام الصادرة في حقها.

مثلا، تحديد المسؤول الإداري للمؤسسة العمومية كجهة يقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ الأحكام القضائية، مع إقرار مسؤوليته الشخصية التأديبية والمدنية في هذا المجال، مثلا، تحديد أجل التنفيذ في 3 أشهر مع وجوب التنفيذ داخل أجل أقصاه 6 أشهر، ابتداء من تاريخ المصادقة على ميزانية السنة الموالية، إذا لم تتوفر الاعتمادات اللازمة أو الكافية في ميزانية السنة الجارية.

مثلا، إمكانية الحكم بغرامة تهديدية في مواجهة المؤسسة المنفذ عليها أو المسؤول شخصيا عن التنفيذ أو عليهما معا إذا رفض المنفذ عليه التنفيذ.

وهناك مقتضيات أخرى لا يمكن أن أحصها، لكنني وأنا أتحدث إلى مستشارين، الكثير منهم رؤساء جماعات، أنا أتساءل هل السادة رؤساء الجماعات يجدون إمكانية لتنفيذ جميع الأحكام الصادرة في حق الجماعات؟

أنا مجموعة ديال الجماعات تشتكي لوزير العدل أنه يتم الحجز

في التصدي لهذه الجريمة، وهذا يُستشف من خلال المساطر القضائية والمحاضر المنجزة من طرف هذه الفرق المتخصصة، ولكن بالمقابل هناك بطء كبير في التحقيق وفي إصدار الأحكام، وأن هناك ملفات اللي ركنت في الرفوف لمدة سنوات وما زالت للآن، النموذج ملفات تاونات المعروضة على فاس، ملفات بوزنيقة المعروضة على الرباط وملفات مراكش.

لذلك، نطالبكم، السيد الوزير، أولا بجعل الأقسام المتخصصة بمحاكم الاستئناف بكل من الرباط، الدار البيضاء، فاس، مراكش بالفعل متخصصة في هذه الجرائم، وما نعطيوش الملفات العادية لقضاة التحقيق، لأن قضاة التحقيق كنعطيوهم الملفات العادية في الصباح وربما في المساء الملفات واللي هي ذات طبيعة خاصة.

كذلك كنطلبو منكم، السيد الوزير، التركيز على تكوين هؤلاء القضاة، لأن هاذي عندهم واحد الطبيعة خاصة هاذ الجرائم، كتعلق بالمالية، كتعلق بتسيير الجماعات الترابية، وكتعلق بالصفقات العمومية.

ونطالبكم، السيد الوزير، كذلك بإصدار الأحكام داخل واحد الأجل معقول كما هو منصوص عليه بالدستور، خاصة في الفصل 120 وفي المعايير الدولية التي تتحدث عن التسريع، لأن العدالة البطيئة هي عدالة ظالمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد جميع المؤسسات العمومية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تصدر أحكام قضائية في مواجهة المؤسسات العمومية الوطنية، بحيث تصبح أحكاما نهائية، إلا أنه عند تنفيذ هذه الأحكام غالبا ما يصادف المتقاضين صعوبة كبيرة تحول دون ذلك، بحيث تمتنع المؤسسات العمومية الامتثال للأحكام القضائية وتمكين ذوي الحقوق من حقوقهم، احتراماً لدولة الحق والقانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني وموضوعه "المرسوم المنظم لمنح تراخيص البناء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

في إطار تقريب الإدارة وتبسيط المساطر خصوصا بالعالم القروي، نسألكم، السيد الوزير، عن مآل المرسوم المنظم لمنح التراخيص في العالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد إدريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد المستشار المحترم،

فعلا، الوزارة وضعت واحد مشروع مرسوم يتعلق بالبناء في العالم القروي، وهاذ المشروع مرسوم تم بعد لقاءات متعددة واجتماعات متكررة، والآن هو عند بعض الوزراء الذين يدرسونه أيضا ليدلوا بدلوههم، علما أنه التعمير يمس تقريبا جميع الوزراء.

وبالتالي، فهو كياخذ الوقت ديالوا الضروري.

أما فيما يتعلق بالوزارة فقد انتهت من العمل ديالها، والملف في طريقه إلى النقطة الأخيرة، ألا وهي الموافقة ديال المجلس الحكومي إن شاء الله في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاشتراكي للتعقيب على السؤال، تفضل.

على حساباتها، ومن شأن ذلك أن يعطل مهامها ويربك ميزانياتها، إذن المشكل راه ما نظروش له غير من جانب يعني طالب التنفيذ، أيضا المطلوب في التنفيذ، ولذلك خاصنا نشوفو الصيغة الملائمة تحفظ حق المواطن وأيضا تحفظ حق الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وهاذ الشيء راه غادي يكون عندكم إن شاء الله مناسبة نهذرو فيه وغادي يمكن تنفيذونا في الاتجاه المناسب والصائب إن شاء الله..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، الكلمة لكم إذا أردتم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير على جوابكم الصريح والواضح، مبرزا أن الجواب فرض علينا التفاعل معكم بشكل إيجابي على اعتبار أنكم شخص له مصداقية مشددا على أن القضاء في محك حقيقي، أمام تعنت العديد من الإدارات والمؤسسات العمومية في تنفيذ هذه الأحكام، بل أكثر من ذلك فإن عدم تنفيذها يزعزع هبة الدولة ومصداقيتها، خاصة عندما يسمع المواطن أن رئيس الحكومة المغربية أعطى تعليمات صارمة في الموضوع لمختلف الإدارات العمومية ومؤسساتها بالإسراع بتنفيذها وإعطاء الحق لمن يستحقه.

وأنه، كما تعلمون، لا يمكن تطبيق مقتضيات الفصل 433 من قانون المسطرة المدنية المتعلق بتنفيذ الأحكام باستعمال القوى العمومية ضد الإدارة، ويبقى السؤال المطروح:

ما العمل حين ترفض الإدارة تنفيذ الحكم الصادر ضدها بدعوى الحرص على سلامة النظام العام؟

المواطن اليوم أصبحت تنفذ عليه أحكام في سرعة البرق، خصوصا عندما يكون في مواجهة الإدارة عكس ذلك عندما يتعلق الأمر بالإدارة.

السيد الوزير،

نحن نتفهم أن الإدارة المغربية لازالت عصرية، وللأسف لازالت تسير بوتيرة بطيئة، لكن أملنا كبير في المستقبل من خلال التعبئة داخل الحكومة من أجل إعطاء دفعة قوية لهذا الموضوع الذي يبقى في نظرنا أساسيا ومهما لإعطاء صورة جيدة عن بلدنا، علما أن مشكل الإمكانيات يبقى ثانويا ويعالج بشكل محاسباتي في إطار قوانين المالية، كما أن تشييد السلم الاجتماعي عن طريق التعايش بين الأفراد والإدارة يخلق ثقة وحاجة ماسة متبادلة بين الطرفين، أساسها الثقة واستقرار المعاملات القانونية.

وشكرا السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أظن أنكم عضو في الحكومة، والحكومة متضامنة فيما بينها، وعلى الحكومة أن، يعني، تقوم بواجبها اتجاه العالم القروي، وخصوصا فهاذ الإطار اللي كتعرفوا بأنه هاذ البناء هو ما فيهش غير الحركة الاقتصادية أو تمكين يعني المواطن من السكن اللائق، ولكن فيه مجموعة من الأمور تمس العيش الكريم لهاذ الشريحة في المجتمع ديالنا.

السيد الوزير،

وأنتم فاعل ميداني في المؤسسة الجماعية، قبل أن تكونوا عضو في الحكومة، تعرفون وتلمسون بحق معاناة الساكنة في العالم القروي في هاذ الاتجاه.

وعندما أسمع أنه هذا المرسوم مازال مشروعاً، فإننا نتساءل مرة أخرى متى سيخرج هاذ المرسوم، والحكومة أوشكت على نهايتها؟

فالسيد الوزير المحترم، ما تنساوش بأنه بلادنا مرات من مجموعة ديال الفيضانات، أنا عشت فمناطق اللي تضربات فيها الفيضانات، وتقاس العالم القروي، فقيرة، إنسانة عجوز، عندها يعني بركة مسيكية، كتسمع طاح لها شي لوح ولا طاح لها...

رجال السلطة، احنا كنسمعو آش وقع مع رجال السلطة، كيتدخلوا، كيقول لك كيطلب القانون.

الرئيس ما ابغاش يعطي الترخيص، والترخيص اصعب، نكونو واقعيين، السيد الوزير المحترم، راه هاذ الشيء ما يمكنلوش نقومو بالعمل ديال الحكومة يتقام بهاذ الشكل هذا، خاص هاذ المراسيم تخرج، والتبسيط ديالها.

ثم كذلك على مستوى المشارف ديال المدن، راه لا إله إلا الله، أش واقع فيها.

إلا ما بسطناش، وخلينا المنتخب يخدم، رئيس الجماعة، يخدم بخاطرو، وخلينا القايد يخدم بخاطرو، وتمكين المواطن باش يدير المسكن ديالو.

أعباد الله، واش كتعرفوا أشنو واقع في البلاد؟ راه مصيبة كحلة، راه هاذك، راه قلت ليك البلاصة اللي وقعت فيها الفيضانات راه مشكلة، راه الناس ما قدروش بينيو، ما قدروش.

أنا كنعقول لك في المنطقة ديال سيدي إفني، في جميع الجماعات ديالها، في المنطقة ديال كلميم راه مصيبة كحلة اللي وقعت في الفيضانات، وما قدروش الناس يعاودوا، كلشي التراخيص مشكلة.

راه هاذي إساءة للمواطن، السيد الوزير المحترم، وأنتما كنعرفو الدور ديالكم اللي كتعبوه، السيد الوزير.

واحنا كنعرفو العمل ديالكم الجدي، واحنا أملنا فيكم كبير، السيد الوزير، لأن احنا ثقتنا فيكم ومعرفتنا بشخصكم، السيد الوزير المحترم، والجدي ديالكم، ما غاديش تبخلوا أنكم يعني تدافعوا في الداخل يعني كعضو في الحكومة أن هاذ المرسوم يخرج في أقرب الأجل. ولكم جزيل الشكر مع كل تمنياتنا بالتوفيق إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للتعقيب.

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

أولا، احنا لسنا في فراغ، لأن كايين قوانين، فعلا قوانين صعبة، فعلا قوانين لأن هي غير ملائمة، وهاذ المرسوم الهدف ديالو هو تيسير الأمور، وبالتالي لسنا في الحقيقة في غياب مطلق للقوانين في العالم القروي.

نحن وكما قلت نعمل الآن مع مختلف الوزراء من أجل إخراج هذا النص، والقانون هو هذا، لما تيدار نص لآباد الوزراء، كل واحد ما تيدرسو في القطاع ديالو، في الوزارة ديالو، ولما يتوقع عليه توافق راه تيدوز في الحكومة.

الآن، احنا في آخر اللمسات ديالو، ويمكن نقول لك على أنه حصلنا على الموافقة تقريبا ديال الجميع، لآباد من الوقت الضروري من أجل إخراجها وستتبع هذا الأمر إلى أن يخرج إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "البناء غير المنظم وتداعياته على الهيئة المجالية والتنمية".

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة فليقدم أحدهم شكورا، تفضل.

المستشار السيد حميد القمزة:

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

السيد الوزير،

أمام التحديات السلبية لظاهرة البناء غير المنظم على التهيئة المجالية والتنمية الجهوية، وفي ظل الزحف المهول للبناء على الأراضي الفلاحية والسقوية، نسالكم، السيد الوزير المحترم، حول الصعوبات التي تحول دون توفير احتياطي عقاري يمكن استعماله في ضبط المجال والتحكم في التوسع العمراني؟

اللي كيجري هاذ الدراسات، بماذا سيخرج فيما يتعلق بالأراضي التي يستوجب مستقبلا أن تحدد للبناء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد امحمد أحميدي:

السيد الوزير،

بكل صراحة لأننا نتكلم عن البناء العشوائي، وتعجبنا قلتو في الجواب ديالكم بأن توقف، سبحانه الله، بحال ما عايشينش في المغرب، ما عرف فين عايش؟

مع العلم بأن الظاهرة ديال البناء العشوائي اللي شوه المدن بالمغرب، فعلا هناك واحد العمل جبار فيما يخص البنية التحتية، بالمجهود ديال سيدنا الله ينصرو، ولكن بغينا حتى إيجاد حل.

ولكن، السيد الوزير، واحد الحاجة، احنا ما غادي نقولولكش بأن غادي تديروا، لأن إلى ما درتوش هادي 5 سنين، أش غادي تديروا لنا في أربع شهور اللي ابقاوا للانتخابات؟

احنا ملي كنفولو بأن البناء العشوائي وكاين هنا سياسة المدينة، ولكن انسيو تنمية العالم القروي، لأن كاين الهجرة للعالم القروي لهاذ.. وكيجيوا الناس إمكانيات ضعيفة وضعيفة جدا، باش كيمشيوا لهاذ البناء العشوائي، خصوصا البناء العشوائي اللي كيسبب في الجرائم، بكل صراحة لأن كيكون أزقة ضيقة، بعض المارة ما كيجبروش حتى منين غادي يدوزهم، إلى جانب الفضاءات العمومية ما كيناش، ما كاين لا مدارس، لا مناطق خضراء، لا مستشفيات، إلى غير ذلك.

ولكن، الغريب في الأمر، كنسمعو هاذ الحكومة هادي ملي بدات كتقول بأنها تحارب الفساد، واحنا في الأسبوع الماضي قرينا فواحد الجريدة، بأن مسؤول في الحكومة، وزير بيدو بأن كيبيني العشوائي في سلا، غير قولو الحقيقة للمغاربة، هاذ الشئ اللي بغينا، السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار التعقيب، السيد الوزير، إذا كان عندكم إضافة.

شكرا.

ننتقل إلى السؤال الأول، الموجه للسيد وزير التربية الوطنية، وموضوعه "معايير توزيع دعم التمدرس".

وما هي الأسباب التي تحول دون إدماج التراث العمراني في مشاريع التجديد والبناء الحديث، بما يحافظ على الأصالة العمرانية والجودة في البناء؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

شكرا السيد المستشار المحترم.

صحيح أن البناء غير المنظم والعشوائي في مدة طويلة جعل من المغرب واحد المجال لأنه صعب، حيث أنه كانت مدن بأكملها، إلى مشيتي غير حدا الرباط، كانت القرية أولاد موسى كلها مبنية بطريقة عشوائية، كذلك نواحي سلا كلها كانت مبنية بطريقة عشوائية، في مدن أخرى من المغرب كذلك، أحياء بأكملها.

لكن، هذا تغيير يجب أن نقره هذا، تغيير وتوقف ليس بطريقة نهائية، لكن توقف كثيرا ولم يعد بتلك الشراسة التي كان عليها البناء العشوائي.

الآن هل يضع إشكاليات؟ فعلا يضع إشكاليات في التخطيط وفي وضع مخططات جديدة، ما ننساوش أن الحكومات السابقة كانت كتدوز الوقت ديالها كامل غير في (les plans) ديال (restructuration) يعني غير تفرقعو.

الآن، ولينا عندنا مخططات جديدة، خلقنا هاذ العام 11 ديال التصاميم ديال (L'SDU⁵) اللي هي عندها واحد الطابع استراتيجي، عندنا التغطية، أكاد أقول في بعض المناطق، بعض الأقاليم 100%، البارح جيت من تاونات 100%، المجالات تازة، تاونات مغطاة 100% بالتعمير، مناطق أخرى اللي مشيت لها مغطاة بوثائق التعمير، لكن وثائق التعمير فيها استمرارية، لا بد ما تبدل، لأن كل 10 سنين خاصنا نبدلو.

إذن كاين استمرارية دائما، وبالطبع كاين إشكالات نحاول أن نعالجها، العدد ديال التصاميم ولينا كنديرو 150 في العام عوض 40 اللي كانت هادي 3 سنين ولا 4 سنين، كنا تنديرو 40 في العام وصلنا ل 150 في السنة، هذا إنتاج غزير ومهم جدا، ومن شأنه أن يخفف من الإشكالية، كذلك قوانين الآن أو مشاريع قوانين كاينة في البرلمان راه تناقشوها، غدا غادي نصوتو على نص تهم المراقبة ديال البناء، وهذا نص مهم جدا، سيكون مساهما في الحد من الإشكالية ديال البناء العشوائي.

فيما تعلق بالأراضي راه كانت المناظرة، كنتسناو الآن، الدراسة كاينة على مستوى رئاسة الحكومة، كنتسناو المكتب ديال الدراسات

⁵ Stratégie de Développement Urbain

وزارة التربية الوطنية هي التي وضعتها، بتنسيق مع جهات حكومية أخرى خصوصا وزارة الداخلية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هاذ المعايير كلها تتعلق بالاحتياج، تتعلق بالوسط الهش ومهم بالخصوص القرى والأماكن التي تعرف نسبة كبيرة من الاحتياج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

بدوري ابغيت نشكركم ونشكر الحكومات السابقة على هاذ المجهود، ولكن هناك خلل، كاين شي حاجة خاص فيها إعادة النظر، وبغينا كذلك باش ديرو واحد المجهود إضافي وبغيناكم باش تكونو على بينة بالنسبة للأقاليم النائية والفقيرة، وتخصصوا لهم واحد البرنامج استعجالي باش يستفيدوا.

لأنه يحز في نفسنا فاش يجي طالب عندك، يعني نفس الحالة العائلية، نفس الحالة المادية، واحد كيستافد وواحد ما كيستفيدش، يعني هنا كاين شي حاجة خاصة.

وابغيناكم كذلك، السيد الوزير المحترم، أنا ما تنعطيكش تعليمات ولكن ابغيناكم تخرجوا للواقع، ما تاخذوش بعين الاعتبار المحاضر ديال المدراء وديال المندوبين الإقليميين والمفتشين، يعني تديرو واحد التواصل مستمر مع جمعيات آباء وأولياء التلاميذ باش يعني تكونو اضابطين الموضوع بدقة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير في إطار التعقيب إذا أردتم، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار.

كما قلت هناك مجهودات تبذل ويتم تطوير هذه المجهودات باستمرار وتنسيق وتشارك مع قطاعات أخرى.

هذه المعايير إذن كما قلت تركز على الخصائص وعلى الفقر وعلى الاحتياج الفعلي، وهذه المعايير بطبيعة الحال يمكن تطويرها باستمرار،

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

منذ الحكومات السابقة تم تخصيص دعم خاص لفائدة تدرس أطفال العالم القروي، وذلك بهدف محاربة الهدر المدرسي، خصوصا في أوساط الفتيات، وتشجيع الأسر القروية التي تعاني الفقر والتمهيش بدخل إضافي يحفزهم على تدريس أبنائهم.

وقد تم اعتماد معايير محددة من قبل وزارتك لمنح هذا الدعم، لكن الملاحظ، السيد الوزير، أن العديد من الأسر القروية لا تستفيد من هذا الدعم كما استفادت منه أسر أخرى، وهو ما يجعلها تشعر بنوع من الغبن واللامساواة، حيث نجد أن أسر تستفيد وأخرى في دوار مجاور لا تستفيد، على الرغم من تشابه بل تماثل الظروف المعيشية.

لأجله، نسألكم السيد الوزير:

ما هي معايير استفادة الأسر الفقيرة بالعالم القروي من الدعم المدرسي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم في إطار الجواب على السؤال.

السيد خالد برجاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية

والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال، الذي يتطرق لموضوع جد مهم، يبين المجهودات التي تبذلها الدولة المغربية والحكومة، وبطبيعة الحال كما قلت منذ الحكومات السابقة، وهاذ المجهود راه قل نظيره في دول أخرى، ويتمثل في هاد المعونات التي تتوفر للتمكن من تعميم وتشجيع التمدرس، وخصوصا في العالم القروي ووسط الأسر الفقيرة والهشة.

هاذ الأنواع من المساعدات تتعلق بالداخليات والمطاعم المدرسية والنقل المدرسي، وكذلك المبادرة الملكية "مليون محفظة"، ثم مبادرة "تيسير" للتحويلات المالية المشروطة.

هناك معايير وضعت منذ الحكومات السابقة وتنسيق، ليس فقط

وهو حدث جد مهم في المغرب، هي إذن رؤية تعطي نظرة واضحة على القطاع، هناك حصيلة، ثم هناك إستراتيجية للتطوير المستقبلي.

وهذا الرؤية التي تم تقديمها أمام صاحب الجلالة وتمت المصادقة عليها كذلك في مجلس الحكومة، تم أيضا تشكيل لجنة وزارية تشكل من مجموعة من القطاعات متابعة تنزيل هذه الرؤية.

والوزارة كذلك أصدرت التدابير ذات الأولوية التي تنسجم مع هذه الرؤية في إطار عدة مشاريع لتنزيلها، وبدأت فعلا في تنزيلها بتنسيق مع مديري الأكاديميات والمديرين الإقليميين في إطار التقسيم الجهوي الجديد.

ثم أن هناك متابعة يومية. هناك لجنة قيادة لتنزيل هذه الرؤية، وجعل هاذ الإصلاح إصلاح مؤسستي ودايم ويشارك فيه الجميع بشكل فعلي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم في إطار التعقيب إذا أردتم ذلك.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد الوزير على هذه المعطيات، وإن كنا نرجو أن تكون.. الآن تكلمتو لنا على الجانب المسطري وداخل الإدارة وماذا يجري من إعداد، احنا كنا بغينا فعلا توقفو معنا وتعطونا إجراءات اللي في الحقيقة اليوم خارجة للميدان لمعالجة الاختلالات، الاختلالات اللي هي كايئة جوهرية وأساسية، هي عندنا موضوع ديال البنيات التحتية، المؤسسات والأقسام، العدد ديالها أنه غير كافي، وكنظن تتقاسمون معنا، السيد الوزير، هذا المعطى.

الأمر الثاني هو الموضوع المتعلق بالموارد البشرية، الموارد البشرية من زاويتين، من الزاوية الأولى هي من حيث العدد ديالها والخصائص اللي هو كايين، من درجة ثانية هو التأهيل والتكوين المستمر، من درجة ثالثة، وإن كنت أضيفها، وهي فيما يتعلق بالعناية بهذه الموارد البشرية، خصوصا فيما يتعلق بأهم إجراء، والذي تأخر كثيرا وهو الموضوع المتعلق بالنظام الأساسي لرجال التربية والتكوين، هاذ الموضوع الذي لم يتم لحد الآن، ومازال منتظرا ننتظره لأنه سيعالج اختلالا مهما، وسيكون دفعة نوعية لهذه الفئة للقيام بواجبها.

نعم اليوم، السيد الوزير، نحن أمام، وهنا ابغيت نذكر في آخر كلمة، نحن أمام امتحانات اليوم اللي الامتحانات الإشهادية. هذه الامتحانات تعرف اختلالات منذ سنوات ولا أدل على ذلك التسريبات التي تقع بين الفينة والأخرى.

كما أن المستفيدين من هذه الإعانات يتم باستمرار توسيع هذه القاعدة لتمكين أكبر عدد ممكن من الاستفادة من هذه الإعانات وهذه الخدمات التي تشجع على التمدرس.

وفي إطار الجهوية المتقدمة التي تم تفعيلها في قطاع التربية الوطنية، هو من أوائل القطاعات التي فعلت فعلا الجهوية في إطار الحكومة، هناك الآن سلطة واسعة ومدراء الأكاديميات والمديرين الإقليميين لتمكينهم من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب مع الأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات التي أشرت إليها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثاني في نفس القطاع، موضوعه إصلاح المدرسة المغربية، والسؤال موجه من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، فليتفضل أحدهم.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هاذ الموضوع ديال إصلاح المدرسة الوطنية، هو موضوع مهم ولعله كان موضوع خطاب ملكي سامي الذي وضع فيه تشخيصا للوضع، أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين تقريرا في الموضوع، بل أصدر رؤية 2015-2030، هذه الرؤية في الحقيقة كانت تستهدف إنجاز 3 الأمور: الإنصاف والجودة والارتقاء.

ثم، السيد الوزير، منذ ذلك الحين إلى اليوم، فعلا مرت سنة على هاذ التقرير تقريبا، اليوم نسائلكم:

ما هي أهم الإجراءات التي تم اتخاذها في المجال لمعالجة الاختلالات التي تعاني منها المدرسة المغربية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال، وعلى الاهتمام بقطاع التربية الوطنية والتكوين.

كما قلت هناك إذن مشروع الرؤية الإستراتيجية 2015-2030،

الوزارة عن أداء المستحقات للمقاولات؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا للسيد المستشار.

جوابا على هذا السؤال إلى حدود سنة 2009 كانت الأكاديميات تتوصل بالسيولة بتطابق مع مجموع الاعتمادات المرصودة لها كاملة خلال نفس السنة المالية.

ولكن ابتداء من سنة 2010 تم اعتماد منهجية جديدة من طرف وزارة المالية تقوم على الربط بين التزويد بالسيولة والحاجيات الفعلية من الأداءات، اعتمادا على ميزانية الخزينة التي تأخذ بعين الاعتبار رصيد حساب الأمرين المساعدين بالصرف والأمرين المساعدين التابعين لهم.

مع ذلك سنة 2015 تم صرف حوالي 4 ملايين درهم برسم سنة 2016 مجملها خصص لتصفية بعض الديون التي وصلت إلى حدود 8 ملايين ديال الدرهم، وهذا نتاج الحكومات السابقة.

الآن هناك مجهود يبذل لتصفية باقي الديون بالتنسيق مع وزارة المالية، وقد صادف هذا الأمر اعتماد التقسيم الجهوي الجديد في الوزارة، مما يتطلب اتخاذ مجموعة من القرارات لتمكين مديري الأكاديميات من تصفية هذه الديون بشكل قانوني، وتم التنسيق في هذه المسألة مع مصالح وزارة المالية وسيتم عما قريب إذن الشروع في تصفية ما بقي من الديون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، الكلمة لأحد أعضاء الفريق، تفضل.

المستشار السيد الحوالمريوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة الجواب ديالكم جاب قضية الأمر بالصرف، قضية ما ورثتهم عن الحكومة السابقة.

ألم تأتوا من أجل معالجة ما تركته الحكومة السابقة؟

قضية الأمر بالصرف، السيد الوزير، شأن الحكومة، اهضرتو على

ماذا أعددتكم، السيد الوزير، لمعالجة هذه الاختلالات حتى تبقى الشواهد التي تمنحها مؤسساتنا معترف بها داخليا ومعترف بها خارجيا، لأنه اليوم هذه الشواهد التي تمنح لأبنائنا أحيانا يشكك فيها من قبل المؤسسات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

اشحال عندي ديال الوقت؟

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا الرد وهذه المعطيات.

من ضمن كذلك الأمور المهمة التي يمكن إدراجها في إطار هذه الدينامية، أن الحكومة بصدد تحضير قانون إطار المتعلق بالرؤية الإستراتيجية، وتشتغل هذه اللجنة المتعددة القطاعات على هاذ القانون الإطار، الذي سيمكن، كما قلت، من تيسير تنزيل هاذ الإصلاح وهذه الرؤية الإستراتيجية.

وكما أشرت، التدابير ذات الأولوية تتضمن عدة تدابير وعدة مشاريع تهم العنصر البشري، تهم التجهيزات والمؤسسات، كما أن هناك حوار دائم ومستمر مع النقابات حول النظام الأساسي، وهاذ الحوار هناك مسائل تم التوافق عليها وهناك مسائل في إطار النقاش لتتويجها بتصوير موحد للتمكن من إخراجها في أسرع وقت ممكن إلى الوجود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه "أداء مستحقات المقاول". الكلمة لأحد السادة المستشارين الأعضاء من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليفضل أحدهم.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، تواترت حالات إفلاس العديد من المقاولات بسبب عدم دفع وزارة التربية الوطنية للمستحقات المتعلقة بإنجاز المشاريع لقائدها.

أمام هذا الوضع نسائلكم، السيد الوزير، عن سبب تقاعس

التقطيع، فهل باعثتكم الجهوية؟

هو موضوع كناقشوه قبل ما يدخل حيز التنفيذ 5 سنين، واش جاتكم بغثة؟

السيد الوزير،

ملي كتعطيو صفقة لواحد المقاول، والمقاولات عندكم راه غالبا مقاولات صغيرة ومتوسطة، إذن هشة فيما يخص السيولة، ملي كتعطيو صفقة دون ترتيبات الأداء، أنا هاذ الشي كناقرنو.. كما أنكم تعطون شيك بدون رصيد، لأنه كتجعلوا هذالك المقاول ملي ما كيتخلصش نظرا لهذه المشاكل كلها اللي كتهم التدبير ديال الوزارة ديالكم، كتجعلوا هاذ المقاول كيمشي مع الأسف للسجن، كيغطي شيكات بدون رصيد، مكره لأنه خصويخلص الأجراء، خصويخلص الضرائب.

فهل من المعقول، السيد الوزير، أنه هاذ المقاولات الصغيرة والمتوسطة كتسال الفلوس للوزارة ديالكم ووزارة المالية ترغم عليها باش تخلص الضريبة، وينتظر الأداء الذي لا يدري متى سيأتي. أنتم أقرتم الآن أنه باقية 4 دالمليار ديال الدرهم.

السيد الوزير،

ألا ترون أن هذا هو تمويل ديال تسيير ديال الوزارة ديالكم بمستحقات المقاولين، وهو كذلك بصفة عامة، لأنه ما كانش غير الوزارة ديالكم، الحكومة بصفة عامة، المستحقات ديال المقاولات تعد بالملايير؟

السيد الوزير،

أين نحن من قانون آجال الأداء؟ قانون خرجتو الحكومة بعيوب كثيرة وهي أول من يخرقه.

السيد الوزير،

ابغينا نعرفو أشنا هما الإكراهات المالية ديال هاذ الحكومة؟ البترول رخيص، المقاصة كتعطي أموال مهمة، محصول الضرائب طالع، وأشنو هو التفسير؟

التفسير الوحيد هو التدبير ديال الحكومة ديالكم، السيد الوزير.

إذن، خلصو المقاولات باش تساهموا في اقتصاد البلاد، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

في إطار الرد على التعقيب إذا أردتم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

كما قلت هاذ المبالغ هي من تراكمات الفترات السابقة، والحكومة الآن أخذت الأمور بجدية وتعمل على تصفية هاذ الملف باستمرار وبتعاون مع الجميع، والآن كما قلت بناء على الجهوية المتقدمة التي تم تفعيلها هناك مسؤولين على المستوى المحلي يبذلون مجهودا جبارا وكبيرا بتنسيق مع المصالح المركزية وبتنسيق مع وزارة المالية لتصفية هذا الملف بشكل كامل في أسرع وقت ممكن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ودائما في نفس القطاع، السؤال الرابع موضوعه "تعيين مدراء الأكاديميات والمدراء الإقليميين" والسؤال للفريق الاستقلالي، فليفضل أحدهم مشكورا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات، الإخوة،

سؤالي السيد الوزير المحترم، أتمنى أن يعرف الجميع ومن خلال هذا المنبر طريقة تعيينكم للمدراء، مدراء الأكاديميات والمدراء الإقليميين لوزارة التربية الوطنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

بحيث أنه بخصوص تعيين مديري الأكاديميات والمدراء الإقليميين هناك ضوابط ونصوص قانونية تم اعتمادها في هاذ الصدد، بحيث تنهج الوزارة مسطرة الانتقاء بعد فتح باب الترشيح، وهناك مسطرة للانتقاء تعتمد مجموعة من المعايير، تم تشكيل لجن متعددة التكوين، بحيث هناك أعضاء من الوزارة وهناك أعضاء من خارج الوزارة مشهود لهم بالكفاءة والاستقامة.

وفي هذا الصدد، تم اعتماد مبادئ ومعايير واردة في القانون التنظيمي رقم 12.02 ترتبط بتكافؤ الفرص والاستحقاق والشفافية

ولكن، السيد الوزير، اللي كيتسمى وزير، هذا ما تيفرقش ما بين الجغرافيا وبين الإنسان، إيوا اللي جات فيه الدقة، صافي القنيطرة، ما جاتش، إذن، نغفيو القنيطرة ما ندرجوهاش، ونخليو الرباط، لأن الرباط ختم الاختيار ديال الجغرافيا.

واش هذا حماق، فاين هي الكفاءة؟ فاين هي المعايير؟ التعليم ديالنا في مراتب متدنية، اعلاش؟

السبب أن العصابة اللي كتسير، أقول العصابة اللي كتسير، كتتهب أموال الدولة، وكتخرب العقول ديال الشعب، دون رقيب أو حسيب.

الدليل، اليوم كنزيدو الطين بلة، ملي كنعطيو لمدير الأكاديمية، مدير الأكاديمية كنعطيوه، وهو غير مؤهل، لازل متابع، لازالت الملفات ديالو تزكم الأنفاس والأنوف، ويشمئز المرء أن يسمع ماذا حدث، وهو اللي كييعين المدراء، اللهم هذا منكر أعباد الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، الكلمة لكم في إطار التعقيب على الرد.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

غير فقط، أنا كنعتمد بأن ما خصناش نتخذو بعض المواقف بدون ما تكون عندنا معطيات مضبوطة، لأنه إذا اطلع السيد المستشار على مضمون هاذ قانون التعيين في المناصب السامية.

هاذ القانون يخول للوزير أن يقترح نقل المسؤولين ما بين المناصب التي كانوا معينين فيها، وقد تم اعتماد معايير بناء على المردودية والعتاء، وبناء على بحوث تم القيام بها، بحيث أنه تم استبعاد كل من لوحظ أن هناك تقارير سلبية عليهم.

ومع ذلك هناك الباب مفتوح، وهذا كان مضمن في الرسالة الموجهة للسيد رئيس الحكومة بأنه كل من ثبت عليه أي شيء سلبي سيتم إعفاؤه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكره على مساهمته في هذه الجلسة.

ننتقل للسؤال الأول الموجه للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، وموضعه ربط شبكة الطرق السيارة بعواصم الجهة، السؤال كذلك للفريق الاستقلالي، فليتفضل أحدهم لطرح السؤال، الأستاذ الأنصاري.

والمساواة وعدم التمييز والمناصفة والنزاهة والاستقامة.

كما قلت اللجنة اعتمدت بالإضافة إلى التكوين المتعدد المختلط، اعتمدت على شبكة موحدة للتقويم تفاديا للتفاوتات المحتملة واعتمدت كذلك مبادئ السرية.

بخصوص المديرين الإقليميين، الآن مع اعتماد، هذه من آخر المستجدات، مع اعتماد التقسيم الجهوي الجديد الآن الأكاديميات هي التي ستتكلف بمتابعة مسطرة فتح باب الترشيحات وانتقاء المديرين الإقليميين في إطار تفعيل الجهوية المتقدمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، في إطار التعقيب على السؤال إذا أردتم، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الفريق الاستقلالي لازال يصبر ويلج عن سؤالي، هل هناك وزارة التربية الوطنية في هذا البلد؟

عندما يستدعي وزير التربية الوطنية للجنة التعليم، لنبحث وننبه ونوجه السيد الوزير، فيأبى ويستخف بهذه المؤسسة، هاهو معانا السيد رئيس اللجنة، لجنة التعليم.

اليوم، تم تعيين مدراء أكاديميات بطريقة غير قانونية، بطريقة غير دستورية، وتم النصب على السيد رئيس الحكومة، تم التحايل على اختصاصات السيد رئيس الحكومة، السيد الوزير المحترم.

هل نحن في بلد القانون؟ كيف يتم إعفاء أربعة ديال مدراء الأكاديميات بدون مسطرة؟ وهل لكم الصلاحية، السيد الوزير بالإعفاء؟ الذي يعفي هو السيد رئيس الحكومة.

كيف سمحتم لأنفسكم بخرق القانون، وكيف نصبتم مدراء بدون تعيينات؟

أعباد الله، واش كاين شي قانون في هاذ البلاد؟

ما يمكنني مجموعة المدراء، تم تعيينهم هكذا، بجرة قلم، لأن باك صاحبي، أو هما تابعين للعصابة اللي مسيرة وزارة التربية الوطنية. عصابة، أقولها، وأتحمل مسؤوليتي، ويا ما من مرة خاطبت السيد الوزير، خاطبت السيد الوزير قولا بأن هناك خلل، هناك سوء تسيير، سوء تدبير.

في جوج دقائق، السيد الوزير، السي .. هاذ الرجل هذا طيب، كتحترم فيه الحمولة الفكرية ديالو، والأخلاق ديالو.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

لكي لا يقال أن الفريق الاستقلالي دائما يحاول أن يبرز بعض السلبيات، فلا بد أن أقول وقد طرح الفريق الاستقلالي، وأتكلم باسمه، اليوم أن الطرق السيارة وما عرفته من تطور في بلادنا، شيء لا يمكن إلا أن يكون موضوع استحسان من طرف الجميع.

فشبكات الطرق السيارة قد توسعت وشملت عددا كبيرا من المناطق، من مدن وأقاليم، ونتمنى أن تتوسع أكثر في المنظور القريب.

ولكن، السيد الوزير، نلاحظ أن هناك وفي إطار التقطيع الجهوي الجديد والجهوية الموسعة المعتمدة ببلادنا، وعندما نقول الجهوية المتقدمة أو الموسعة، فذلك يعني أن تكون هناك بنيات تحتية تزكي وتدفع بتقدم تلك الجهات، ومن أهمها الشريان الطرقي.

والآن الطرق السيارة أصبحت عماد كل تقدم بالنسبة للجهات، وهناك جهة الآن استثنيت من هاذ المجهود الحكومي المتواتر، سواء في الحكومة السابقة أو الحالية، وأصبحت استثناء ولم يشملها الربط بالطرق السيارة، وهي جهة درعة - تافيلالت وعاصمتها الراشيدية، هذه الجهة التي كتب لها أن تكون معزولة جوا وبرا وبحرا وسككيا، كيف يمكن أن نتكلم عن جهة تضم خمسة أقاليم من أهم الأقاليم التي عرفت التهميش خلال السنوات الماضية، وكنا نتفاءل أن تكون مشمولة بالبرنامج.

وعليه، لكي لا أطيل، السيد الوزير، أسألكم هل هناك من دراسة مرتقبة لربط عاصمة جهة درعة - تافيلالت بشبكة الطرق السيارة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد محمد نقيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل تفضلت في مستهل السؤال وأعطيتم الإجابيات ديال العملية ديال الانتشار ديال الطرق السيارة اللي تمت خلال مرحلة أساسية.

المرحلة الأولى ديال البرنامج التعاقدية مع الشركة ديال الطرق السيارة واللي فتحنا فيه حوالي 1420 كيلومتر واللي انطلقت كما تعلمون من الدار البيضاء-الرباط في (l'axe) هذا إلى فاس إلى وجدة شرقا، ثم (l'axe) ديال الدار البيضاء - مراكش-أكادير، واللي من خلاله استطعنا نوصولهاذ العدد.

ثم جاءت المرحلة الثانية ديال عقد البرنامج 2012-2016 اللي تفتحت فيه محاور جديدة اللي كتمشي اليوم إلى حدود الجديدة واللي غادي تكمل من الجديدة لأسفي.

ثم المحور الآن ديال تيط مليل حتى هو غادي يوصل للجديدة ومن بعد غادي يمشي من الجديدة لأسفي، ثم المداري اللي فيه واحد 40 كيلومتر ديال الرباط واللي هو قيد الإنجاز، إن شاء الله رب العالمين، وغادي يفتح قريبا.

إذن في المخطط السابق 2016، لأن السؤال ديالكم السيد المستشار، كان مدى ربط هاذ الطرق السيارة بالعواصم ديال الجهات، من خلال هاذ البرنامج ومن خلال 12 جهة اللي عندنا، عندنا 8 ديال الجهات اللي هي مربوطة بهاذ لآخر، إلى حيننا بالمصطلح ليس السلبي، لأنه الجهات الجنوبية ديال المملكة كلها لحد الآن كما تعلمون نحن في إطار التفكير في دراسة الطريق السريع بين أكادير-العيون، على أساس أنه يجي طريق سيار لاحقا، تبقى بالفعل إلى حيننا هاذ 3 زائد 8 هي 11، تبقى الجهة الراشيدية، هذا هو السؤال، هو السؤال اللي طرحته.

فهاذ الجهة بذاتها كانت فيها مكناس سابقا، إذن كانت العاصمة موجودة، اليوم وهما أنها تحولت، فإذن فالمشروع إن شاء الله قلت 2016-2012 كان هو (le contrat programme) اليوم في (le contrat programme) الجاي إن شاء الله رب العالمين نفكر على أنه هاذ (l'axe) إن شاء الله، هاذ التمدد نحو الراشيدية يكون حتى هو جاهز إن شاء الله رب العالمين، في إطار الدراسة اللي غادي نلُونصِيُوها ابتداء من 2017 إن شاء الله باش نوصول للعاصمة ديال الجهة الجديدة إن شاء الله رب العالمين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد الرئيس، في إطار التعقيب فيما تبقى لكم من الوقت، وهي قليلة.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الوزير.

الآن ذكرتم بما أنجزولقد سبقتمكم إلى ذلك.

لن نختلف على ذلك، ولكن أريد وعدا أمام الرأي العام وساكنة تلك

وزير الطاقة والمعادن.. تماما، كايين، كايين.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال المتعلق بموضوعه "فك العزلة عن العالم القروي" فليتفضل، تفضلي.

المستشارة السيدة نجاة كمبر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

إن ما تعانيه ساكنة العالم القروي وخاصة في المناطق الجبلية من صعوبات مرتبطة بواقع العزلة، ما هو في حقيقة الأمر إلا نتيجة لغياب إستراتيجية واضحة لفك العزلة عن العالم القروي.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول غياب إستراتيجية حكومية لفك العزلة عن العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة المستشارة المحترمة،

الإستراتيجية ديال فك العزلة على العالم القروي ماشي إستراتيجية تتعي بها حكومة في 4 سنين ولا 5 سنين.

هاذي إستراتيجية بدأت منذ سنوات، منذ عهد الحكومات السابقة، المغرب بالفعل قدر على أنه ما يمكنش تكون هناك عدم توازن بين الجهات، وأنه بالفعل يجب أن نؤهل جميع الجهات وجميع المناطق ومنها الجبلية والقروية، وبالتالي البرامج ابدات منذ أكثر من 25 سنة في مراحلها الأخيرة ديال هاذا عشر سنوات وما قامت به الحكومة الحالية.

بالفعل وكما تعلمون وهذا السؤال نجيب عنه في كثير من الأحيان في المجلسين، الحكومة التزمت وخاصة في البرنامج الأخير ديال (PNRR2⁶) وديال التأهيل ديال العالم القروي وديال الطرق والمسالك اللي فيه أكثر من 15.560 كيلومتر بحدود 15.5 مليار درهم واللي كان تيعني حوالي 3

الجهة الذين يتابعونكم الآن، وعد وأنتم في آخر ولايتكم، لكي تقطعوا مع تلك الساكنة حيزا زمنيا لإنجاز هذه الدراسة.

لأن القول هكذا وإطلاق الكلام على عواهنه لن تجيبوا بطبيعة الحال عن الكلام، هناك إن شاء الله ونقول إن شاء الله وكل شيء بحول الله.

ولكن، عليكم أن تقولوا أين وصلت هذه الدراسة بالفعل؟ وهل بدأت فعلياً في هذه الدراسة وكذلك لا بد أن نتكلم عن فك العزلة جوبا وسككيا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب إذا أراد.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

نعم، شكرا السيد الرئيس.

هو تتعرف، السيد المستشار، الحكومة ما ابقى لها والو، ما يمكنشي نعطيو الوعد بشي حاجة ولا على شي واحد آخر اللي غادي يجي من بعد.

2012-2016 هو البرنامج اللي كان عندنا، واللي ما كانتش فيه بالفعل هاذا الراشيدية، لكن اليوم في إطار الإعداد للمرحلة المقبلة احنا نتقولو أن الدراسة غادي تدخل في البرنامج ديال 2017 وفي (le contrat programme) لما بعد.

واش غادي تعي الحكومة المقبلة وتخلي هاذا الشي اللي احنا تنفكرو فيه وتبدلو؟ هذا ما يمكنش أنا نعطي وعد على شي حاجة اللي ما في يديش.

لكن، ما نعد إذا بقينا احنا، إذا ابقينا احنا الوعد اللي تنعطيو هو أنه في إطار الدراسة لـ 2017 لما فوق، هذا الخط إن شاء الله داخل.

العزلة، ما كايينش العزلة، السيد الرئيس، ها انت تتعرف بأنه جوبا اليوم الراشيدية أخذت حظها ولم تعد معزولة في إطار الاتفاقية مع وزارة الداخلية ووزارة التجهيز والنقل للراشيدية ولات عنصر فاعل وأساسي ومحوري في الخط الجوي ديال الراشيدية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأشكركم على مساهمتكم معنا في هذه...، هاذا الشي اللي كايين..

⁶ Programme National des Routes Rurales, phase 2

إقليم تازة، جا السيد الوزير واجتمع معنا هادي 3 سنوات بحضور السيد العامل و34 رئيس جماعة قروية، تم تحديد الأولويات، تم مناقشة جميع النقاط السوداء على صعيد الإقليم، يعني من ذلك الوقت لهننا ما شفنا حتى حاجة.

شفنا اتفاقية اللي مزال تمضر علمها العامل وتمضر علمها المنتخبون وتمضر علمها رئيس المجلس الإقليمي وتمضرو علمها مجموعة من الأمور، ولكن في الواقع ملي تمشي للجماعات القروية، تمشي "مغراوة" تازارين" مزال معزولة، 15 دوار 10.000 نسمة اللي كتستافد من هاذ الطريق مزال ما كاينش، تمشي "بوررد"، "ملال"، "تغزراتين"، مزال المواطن منين حل عينوتيشوف راسو في الغيس وفي الأحوال ومزال نفس لآخور وهي مدرجة، تمشي "لتروكوت" وها هو معيا المستشار البرلماني من دائرة الريف بنفس الحي وإلى عممنا المعلومات ديالنا وجمعنا كاع المستوى المناطق الجبلية فنفس الوضع.

يا كاين خلل قلة الموارد البشرية، يا كاين خلل في المعرفة أو الخبرات اللي نقصات لدى وزارة التجهيز أو فشل حقيقي للحكومة باش تحقق التمنيات ديال المواطن في العالم القروي، في الحقيقة خصو حقو لأن تيلعب واحد الدور جد، جد مهم، لا على الصعيد لا الأمني، لأن ذلك المواطن اللي عايش في القرى وفي الجبال راه كيلعب واحد الدور جد مهم، إذن خصنا نقربو لو المصالح ديالو من صحة وتعليم وفتح المسالك، لأن باش يبقى معزول.

ثم نادينا كحزب الأصالة والمعاصرة بمخطط وطني للمنشآت الفنية أو القناطر، ما بال هاذ الطريق إلى تصاوبات والقناطر ما كاينش، المنشآت الفنية، هاذ المخطط الوطني خصو يكون واضح، شحال من دوار معزول وخا يتصاوب إلى ما كانتش قنطرة ما يمكنش يتم هناك التواصل ما بينها، والدليل قنطرة ديال "ملال" هادي أكثر من 6 سنين فين مصداقية المنتخب؟ فين المصداقية ديال الحكومة؟ كلشي كيفقد المصداقية ديالو السيد الوزير.

إذن، خص شوية ديال الجدية، وتعطيو الصلاحية للمديرين الإقليميين أو إلى مكانش إحضرو معنا الاجتماعات المقررة اليوم مقدينش علمها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب إلى ابغيتو، السيد الوزير، فيما تبقى لكم من وقت.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

السيد الرئيس،

الخلل في الخصائص الكبير والمهول اللي كي يعرف بلد نام بحال المغرب

دالمليون للمغاربة في هاذ الفترة ديال 5 سنوات، واللي تم إنجازها على أساس أننا نوصلو للنسبة اللي هي في حدود 80%، اليوم وصلنا للنسبة ديال 78% والتغطية ديال المسالك القروية في جميع المملكة، ربوع المملكة.

وهاذ النسبة مرشحة على أنها ترتفع وخاصة أن هناك مشروع برنامج ديال (PNRR3⁷) اللي تنشتغلو عليه واللي فيه الآن حوالي 32.000 كيلومتر جديدة، حوالي 32 مليار درهم وسيمس في الغلاف ديالو حوالي 3 دالمليون ديال المواطنين خلال السنوات الخمس المقبلة إن شاء الله رب العالمين.

النتيجة درنا تقييم ديال المراحل السابقة باش ما يكونش هاذ الشيء غير، الكثير تمضر على ما كاينش ما كاينش، التقييم هو أن هاذ المستوى ارفع من مستوى ديال التمدرس وخاصة ديال الفتيات في العالم القروي بحوالي 6%، ارفع من مستوى ديال ارتباط الساكنة بالمصحات والمستشفيات الصغيرة بحوالي 32%، وقلص أيضا من التسعيرة ديال النقل بحوالي 25% ومن الوقت ديال النقل بحوالي 32%.

إذن هاذ البرنامج وهاذ الإستراتيجية الطويلة المدى هادي هي النتائج ديالها من خلال الدراسات اللي قامت بها الوزارة في هذا الصدد. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد... الكلمة لكم في إطار...

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة أنا متيقن ومع الإخوان ديالنا أنكم ما استطعتوش تسدوا الخصائص في النقص الحاصل على مستوى البنيات التحتية أو فك العزلة على المواطن في العالم القروي، مواطن العالم القروي مزال ما اخداش حقه على صعيد المملكة، والدليل السيد الوزير أنت هضرتي على ما بقاش الهدر المدرسي وما بقاش، هذا من المبادرة والجهود اللي قامت بها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والجماعات والشركاء الآخرين، لأنه ببناء دور الطالب اعطاو فرصة للفتيات باش يواصلو.

أنا غنرجع للموضوع ديالي، السيد الوزير، وفي الحقيقة في هاذ الفترة اللي بقات خصكم تقدمو الحصيلة ماشي احنا نسائلوكم على الإستراتيجية وإنما على الحصيلة، نمشي لك لنموذج إقليم تازة وتيعجبني نهضر بالحاجة اللي تتعرفها الذاكرة ديالي واللي تنعابها بالعين ديالي.

⁷ Programme National des Routes Rurales, phase 3

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، إلى غاية 2016 النسبة بلغت 99.17%، وهمت 2 ملايين و90 ألف مسكن، وحوالي 40 ألف دوار، ودعني أقول لك، السيد المستشار، إذا كاين شي حاجة اللي أمكن نفتخر بها في بلادنا، أقول هذا وأنا لست صاحب هذا المشروع، وهو هاد الشئ ديال الكهرباء القروية، لأنه حقيقة بدأ في 96 ودب 2016 هاذ 20 سنة، وهذا دليل على أنه رغم تعاقب الحكومات ورغم الاختلافات في وجهة النظر، لكن هاذ المشروع استمر، وهذا مما يمكن أن نفتخر به بلادنا بالمقارنة مع ما يجري في دول أخرى، علما بأن هاذ 99.17 إن شاء الله وتعالى سترقى إلى 99.53% بعد الانتهاء من أشغال الكهرباء ديال 1276 دوار اللي غادي تكون في 2016-2017، ستمهم حوالي 35 ألف مسكن.

كما في علمك كاين عندنا واحد المشروع إن شاء الله، اللي بدأ مشترك ما بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، في إطار التنمية البشرية اللي غادي يتم تجهيز بعض المساكن التي يصعب ربطها بالشبكة واللي غادي إدار بالألواح الشمسية بواحد المستوى عال جدا، وهذا سيسمح لنا بإذن الله، أن نصل إلى 99.72%.

ما تبقى أنا دائما أقولها لسنا عاجزين عن القيام به، لكن كلفته كلفة مرتفعة جدا ويجب أن نجد له تركيبة أخرى، لأن أنت عارف بأن داك الشئ ثلاثي، كاين فيه المكتب الوطني، وكاين الجماعات، وكاين الوزارة الوصية اللي هي وزارة الداخلية.

لكن بطبيعة الحال هاذ النسبة ديال 99.72% هي نسبة عالية جدا، هذا لا يعني أن هناك بعض المساكن في بعض الدواوير لم يصلها ذلك، ولكن هذا راه فيه واحد العدد ديال التفاصيل ما شي وقتها هذا لأن أنت عارف الإشكالات اللي كاينة في الجماعات وفي الإحصاء إلى غير ذلك، ولكن على كل حال هذه نسب يعني نسب جيدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الوزير المحترم على الجواب ديالكم.

احنا ما تنكروش المجهودات الجبارة اللي قامت بها بلادنا، هذه مفروغ منها السيد الوزير، غير أنه هو هاذ المشاريع حقيقة رها مهمة، لا يعقل السيد الوزير باش تشوف واحد الدوار معزول وليداتو باقي تيفراوا على الشمع، وليداتو باقي ما تيتفرجوش في التلفزيون، واحنا راه الدستور ديالنا أعطانا هذا الحق الله إجازيك بخير السيد الوزير.

تتقولوا، السيد الوزير، كاينة 99.17% راه كاين بعض المناطق اللي

في العالم القروي، ما نبادوش نهضرو على المغرب وكأنه دولة اللي 20 عام وهي في دول متقدمة، احنا مغرب بوسائلنا معروفين وبإمكانيتنا معروفين وبواقعنا الحالي معروفين.

اليوم، البلد تتقدم، اليوم ملي كنقول لك كنا في 63 هاذ عشر سنين، وصلنا اليوم النسبة ديال 78%، والمرحلة المقبلة ديال 5 سنين غادي ندير فيها 7 آلاف، ماشي 13 ولا 15 دوار اللي فقط في تازة، غنديرو بها 7761 دوار اللي كلها غادي تدخل في هاذ 32 ألف كيلومتر اللي فيها 32 مليار درهم، اللي فيها 3 المليون ديال المغاربة اللي غادي توصلنا لنسبة إن شاء الله رب العالمين، ديال 92% ديال المغرب خلال خمس سنوات يكون العالم القروي مربوط.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة. ونتقل للسؤال الأول الموجه للسيد وزير الطاقة والمعادن، موضوعه "تعميم كهرباء العالم القروي".

هذا السؤال من الفريق الحركي، فليتقدم أحدهم مشكورا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

منذ سنة 1996 والحكومات المتعاقبة أطلقت برنامج تعميم كهربة العالم القروي، وإلى غاية متم 2015 فاقت النسبة الوطنية للكهربة القروية 98.4%.

ألا ترون، السيد الوزير، أن هذا البرنامج استغرق 20 سنة دون الوصول إلى تعميم الكهرباء على جميع الدواوير والمداشير؟

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير، متى سيتم تعميم الكهرباء على الدواوير غير المستفيدة؟

وما مآل بعض المناطق التي نصبت بها الأعمدة الكهربائية دون تزويدها بأسلاك التيار الكهربائي، حيث أن هناك من تجاوز سنتين دون تمكن ساكنتها من الإنارة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

تنكرهاش هاذ القضية ديال هاذ الأعمدة خاصة الخشبية لأن كان وقع فيها مشكل في المارشي ديالها، بعض المساكن اللي ما وصلهاش، ولكن أنا التزمت بواحد القضية وتنقلها في مجلس النواب في مجلس المستشارين، إلى كانت شي حالات اللي هي محددة اللي يمكن نحلها فيما يتعلق بالمكتب الوطني في عدم الالتزام.

الأمر الأخرى أنا صريح ما يمكننيش نحلها، لأن في البعض منها البعض كايين إما الجماعة ما التزمتش أو الوزارة الوصية ما التزمتش، لأن أنا ما يمكننيش نطلب من المكتب الوطني يغطي وهو ما عندوش الإمكانات يغطي، فإذا كانت بعض الأمور، هذه عاود ذكرني بها هاذ القضية هذه ديال هاذ القضية، إن شاء الله يكون الخير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه مصير شغيلة "لاسامير" بعد اللجوء إلى التصفية القضائية، هذا السؤال من الفريق الاستقلالي فليفضل أحدهم.

شكرا تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين.

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا يتمحور حول ما عرفه ملف شركة "لاسامير"، وخصوصا إجراءات مسطرة التصفية القضائية.

وغير خاف عليكم، السيد الوزير، أن هذه الشركة كانت تشغل عددا كبيرا من اليد العاملة، إن لم تخني الذاكرة، أعتقد أنه 1000 عامل بشكل مباشر، و5000 عامل بشكل غير مباشر، وباستحضار المعطيات الإحصائية، وأقصد هنا الديمغرافيا، النسبة ديال الأسر المغربية اللي كيتراوح ما بين خمسة إلى ستة، فحيث كنضربوهاذا الرقم فهذا العدد في 6000، كيطينا واحد الرقم جد مهم.

إذن، احنا السؤال ديالنا، السيد الوزير، مباشر هو ما مصير هذه الشغيلة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

واصله السيد الوزير 100% فعلا، ولكن كانت مناطق اللي ما وصلهاش 60%، احنا عندنا جماعات في إقليم أسفي اللي مازال ما فهم 60% غير باش ما نكذبوش على راسنا، حقيقة كايين بعض المنطق كايين بعض الجماعات اللي واصلين 100% هذا ما نكروهش وهذا مجهود جبار تتقوموبه السيد الوزير والله إعاونكم، ولايني هذه في الحقيقة بلادنا راه مشات بواحد الوثيرة قوية في هذا الميدان هذا.

غير، السيد الوزير، كايين واحد المشكل آخر هو أن الجماعات، كما قلت السيد الوزير، شريك ولكن ملي تتكون (La réception) ما تتحضرش هاذ الجماعات، هاذك المقاول تيمشي دوك الخشب تيطيحوا، السيد الوزير، ملي كنا تناقشو المشروع ديال الميزانية ديال 2016 طرحت لك هذا السؤال، وفعلا، السيد الوزير، اعطيتو التعليمات ديالكم باش يعاودوا هاذوك الخشب اللي طايحين في الأرض، راه الناس باقيين المسالك ديالهم مسدودة.

الناس إلى ابغوا يحترثوا شي فدان ديالهم خص يبقى مضارب مع الخيوط باش يحولهم، كايينة 200 امشاوا الإخوان ديالكم من الإدارة ديالكم أحصت 210 ديال الخشب اللي طايحين وجدوا واحد 100 حطوها، ولكن لحد الساعة 6 أشهر هاذ...

السيد الوزير،

للأسف ملي تيجيونا للمجلس الجماعي، احنا ما عندنا عقدة مع المكتب الوطني للكهرباء لا حتى شي حاجة، تيجيو تيقول لك احنا اللي خصنا نصايبولهم هاذ الخشب.

ولهذا، السيد الوزير، ابغيناكم تعطيو التعليمات ديالكم من جديد باش هاذوك الخشب راه لا يعقل باش احنا.. لا (tourisme) ولا الناس اللي دايزين كايين الخشب اللي طايحين على الكودرون، ما شي خصهم شي صعوبة باش تمشيولهم، ولكن على الكودرون ملي دازت ذيك الفيضانات كايين صف ديال.. ونعطيك صور، السيد الوزير.

ولهذا، السيد الوزير، ابغيناكم تعطيو شي التفاتة لهاذا المسائل الله يجازيكم بخير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، في إطار التعقيب على التعقيب إلى عندكم.. في ثوان تفضلوا.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

هو في الحقيقة لو كنت طرحت لي السؤال على هاذ المنطقة بالضبط باش نجيب لك المعطيات، شوف واحد العدد دالأمر قلتم أنا ما

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين الذين أعادوا طرح هذا السؤال، وهاذي فرصة باش نشكر مجلس المستشارين، لأنه سبق لودار سؤال محوري حول هذا الموضوع، وأقول يعني للأمانة أنه من ذاك السؤال المحوري، ما كاينش شي حاجة اللي تغيرات في الموقف ديالنا كحكومة.

يعني عؤد على بَدْء، اشنو اللي كاين؟ هادي شركة ديال القطاع الخاص، تخصوصت من بعدما كانت شركة مملوكة للدولة، المؤشرات ديالها المالية كانت مؤشرات مقلقة منذ بضع سنوات، لم يتعامل معها أو لم ينتبه لها بالشكل الكافي، ولم تواجه بالشكل اللازم، حتى اتسع الخرق على الراقع، ووصلات لواحد المرحلة اللي من طبيعة الحال صعب أن توجد لها حلول، أشنو اللي وقع؟

هناك المساهم الرئيسي كما لا يخفى عليكم، ما التزم حتى بشي تعهد، لا فيما يتعلق بالاستثمارات ولا فيما يتعلق حتى برفع رأس المال، اللي كان تيتكلم عليه من خلال الجمعيات العامة.

امين اتسع الخرق على الراقع، أصبحت هذه الشركة عاجزة عن أن توفي بمستحقات الغير.

هاذ المساهم تيكذب لرئيس الحكومة، تيقولوا غادي ندعيك للتحكيم الدولي، هاد الشي كان في نونبر 2015، في دجنبر 2015، هو اللي امشى للمحكمة التجارية ديال الدار البيضاء، طلب التسوية الودية، المحكمة وفق المعطيات اللي توفرت عليها، امشات للتصفية القضائية بناء على واحد العدد من المعطيات اللي كاينة في التقارير، أعتقد غالب الظن غادي تكون عندكم.

فيما يتعلق بهاذ الملف، وفيما يتعلق بهاذ الشغيلة، أنتم تعلمون أنه في كل الحالات، في كل الحالات، وهاذ الشي أنا سبق لي قلتو، الشغيلة عندها الأولوية فيما سيأتي، في التصفية القضائية، إيلا المحكمة ابقات في التصفية القضائية، لأن دابا القضية في يد القضاء، يمكن تكون تصفية قضائية، يمكن تكون أمر آخر.

ففي هاذ المجال هذا، ما ينص عليه القانون في العقود والالتزامات وفي المسطرة المدنية وفي مدونة الشغل، الأولوية تعطى للشغيلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

في إطار التعقيب، الكلمة لكم.. تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف أدوج:

شكرا.

شكرا للسيد الوزير، وشكرا...

في الحقيقة المنهجية والطريقة باش أجبتمونا، هي حقيقة واقعية ومنطقية، والإثارة ديالتنا كذلك لهاذ السؤال، كانت لهاذ الاعتبارات اللي وردتو، لأنه الفترة مجلس المستشارين اهتم بهاذ الموضوع، وكان موضوع سؤال محوريا، وكانت فيه مناقشة مستفيضة، وبالتالي من تلك الفترة إلى الآن بقي بياض، ذلك البياض هو ما يقلق.

لذلك، إثارة هاذ السؤال من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، هو أننا نشاطركم القلق على هذه الشغيلة، ونثير الانتباه إلى مصيرها، ونلح بل نؤكد على عدم ضياعها.

وبالتالي، كذلك يظهر سؤال يبرز بتلقائية، هو الآن ما مصيرهم؟ الآن، الآن، الآن، ها احنا قدامنا رمضان وقدامنا واحد المجموعة ديال الفترات، وعندهم الأسر، واش كيتخلصوا، واش ما كيتخلصوش، أشنو هي وضعيتهم؟ كيفاش؟ واش عندهم شي مخاطب؟ واش مطمئنين نفسانيا للمستقبل؟ أشنو المصير؟ لأنه أحيانا العامل النفسي والأسري كيكون أخطر، وكيمكن ما كنتيهوش لو.

فعلى الأقل، أشنو هو الاطمئنان؟

احنا كنطرحو هاذ السؤال، ومن خلال مجلسنا الموقر للرأي العام لهذه الأسر، باش يعرفوا بأنه راه الممثلين ديالهم في مجلس المستشارين مهتمين بالموضوع وكنعاودو نفتحو فرصة للحكومة باش كتعاود تثير هذا الموضوع من جديد وبالمعطيات الجديدة باش يمكن فعلا نضمنو جميعا المصير الحقيقي والإيجابي لهذه الشغيلة، خصوصا أن العدد مهم، وكذلك أنهم قدموا خدمات جليلة لهذا الوطن من خلال المنتج اللي كانوا كيقوموا به والعمل على مستوى الاقتصاد الوطني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

هو، السيد المستشار، أنا أشاطرك ما تفضلت به، راه كاين الشغيلة وكاين حتى تكون شركة كبيرة عندها الاقتصاد وعندها تداعيات وكذا ومرتبطة بها صناعة.

ولكن أنا راه غير بغيت نقول لك، راه في الوقت اللي كنا احنا خدامين معه، لأن احنا كانت الجمارك خدامة تتحاول تلقى تفاهم معه، هو مشى للمحكمة التجارية، الآن لأن هما الشغيلة كانوا تيتخلصوا المحاور ديالهم، بطبيعة الحال، كانت الشركة، الآن القضاء عين قاضي منتدب وعين سانديك هو الذي يشرف هو الذي يباشر الآن، وأنتما راكم شفتو

واحد العدد ديال التصريحات ديالو.

على كل حال، عطف على السؤال العمق ديالو تنقول لك في كل الحالات سواء كانت التصفية وبيع الموجودات أو سواء كانت تصفية وتفويت، وهاذ الشي كلو القضاء اللي غادي يحسم فيه، الشغيلة الحقوق ديالها مكفولة بمقتضى القانون، يعني الأولوية يعني احنا نتكلمو دابا على الأولوية، لأن ما تنساش بأن السيد راه جار من وراه أو الشركة، معذرة على هاذ أسميتو، أكثر من 40 مليار ديال الدرهم ديال الديون، ولكن هذه الشغيلة والعمال غادي تكون عندهم الأولوية، ونحن نتمنى ألا نصل إلى هذا الأمر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

فريق الأوصال والمعاصرة تقدم بسؤال موجه للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وموضوعه "الإدماج الاجتماعي للمعتقلين السلفيين المفرج عنهم". فليتفضل أحدهم مشكورا.

المستشار السيد عبد الإله المباحري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ماذا أعدت الحكومة للمعتقلين السلفيين المفرج عنهم من أجل تمتيعهم بكل حقوقهم خاصة الاقتصادية والاجتماعية؟

وما هي التدابير التي ستقومون بها للإسراع بإدماج هذه الفئة وتوفير سبل العيش الكريم لفئاتها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد عبد العزيز عماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هاذ السؤال، واللي في الحقيقة هناك أهمية أساسية لهذا الموضوع ديال المواكبة لهذه الفئة من السجناء المفرج عنهم بعد تمتعهم بالعفو الملكي.

كما أتفق معكم، السيد المستشار، على أن جهود الإدماج ينبغي أن

تشمل مختلف الأبعاد سواء كانت الإنسانية، الاقتصادية والاجتماعية.

وبهذه المناسبة، أحيطكم علما بأنه على المستوى المؤسسي بلادنا تتوفر على واحد المؤسسة مهمة هي مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء منذ سنة 2002. هذه المؤسسة تعتبر تجربة متميزة في المحيط ديالنا العربي والإقليمي، واللي الآن مازالت الجهود ديالها تبذلها منذ أكثر من 14 سنة، ويكفي نشير على أن المنظمات الدولية للإصلاح الجنائي تعترف بأن هذه التجربة متميزة وفريدة من نوعها على مستوى الوطن العربي في مجال إعادة الإدماج.

وفي ظل التوجهات الملكية، تعمل هذه المؤسسة، محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، على بلورة مبادرات ومشاريع تروم تكريس ثقافة المواكبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة للسجناء، بمساعدتهم على الاندماج في سوق الشغل وتحمل مسؤولياتهم والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

بطبيعة الحال، كايين واحد البرنامج أشرف عليه جلالة الملك على إطلاقه في رمضان 2015 لتحقيق الاندماج السوسيو مني لهذه الفئة من المواطنين.

يمكن نعطيك بعض المعطيات بالنسبة للفئة اللي ذكرتم، السيد المستشار المحترم، عندنا اللي استفادوا من العفو 190 واحد في سنة 2011، و37 في سنة 2015.

وبشكل عام أعطيك معطيات رقمية للجهود اللي قامت به هذه المؤسسة في الفترة ما بين 2014 و2015:

- على مستوى التشغيل في المقاولات، في المجموع تم تشغيل 1719 سجين سابق؛

- فيما يخص التشغيل الذاتي: 1605؛

- فيما يخص إنشاء المقاولات المتوسطة: 65 سجين سابق؛

في مجموع السجناء أي استفادت 3389 سجين سابق بهذا الخصوص.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، الكلمة لكم.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير المحترم،

في الحقيقة الهدف من طرح هذا السؤال هو نلقاوحل لهاذ الإشكال.

غير اللي ابغيت نذكره، السيد الوزير، البلاد ديالنا والدولة قامت

تكلت معك مؤسساتيا، كنت نبقاو مؤسساتيا...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، من فضلك.

فريق الاتحاد المغربي للشغل تقدم بسؤال موجه للسيد الوزير المكلف بالوظيفة العمومية، وموضوعه "تسوية الملف المطلي لهيئة المتصرفين المشتركين في الوزارات"، فلتفضل أحدكن.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

علاقة بتداعيات السياسة الحكومية الأحادية في معالجة الملف المطلي لهيئة المتصرفين الرامي إلى المطالبة بإقرار نظام أساسي عادل ومنصف.

نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل تسوية ملف هذه الفئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السيدة المستشارة من الإتحاد المغربي للشغل على هذا السؤال.

كندكركم أن الحكومة واعية بالدور الذي كتلعبو هيئات المتصرفين، التي كتكون تقريبا من 33.000 متصرف، فيما قرابة 28.000 في الإدارات العمومية وتقريبا 6000 في الجماعات المحلية.

واعون كذلك بالوضعية ديال هاذ الهيئة وبالمطالب ديالها، وهاذ الوضعية هي نتيجة لنظام مبني على الفئوية وكثرة الأنظمة الأساسية وعدم التجانس ديالها، وتفاوت في الآليات وفي مضامين ديال التدبير ديال المسار المهني ديالها.

نحن الآن بصدد تجميع الأنظمة لبناء نظام واحد مبني على الوظيفة في إطار إعداد المشروع الذي جاء في موضوع سؤالكم، ونحرص على اعتماد مقارنة شمولية لمعالجة هذه المطالب وهيئات أخرى كذلك في

بمجهود كبير في المحاربة ديال الجريمة وشتى الأنواع ديالها خاصة منها الإرهاب والفئة المتطرفة، وهاذ العمل اللي تتقوم به الأجهزة في الحقيقة كاي مجموعة ديال الجهات معادية والجهات اللي هي مجموعة ديال الدول اللي تتشهد للمغرب يعني بهاذ الجهود اللي تتقوم به الأمن في المغرب.

لكن، السيد الوزير، ابغينا نسولوكم لأنه هاذ المعتقلين السلفيين اللي كانت وعودات معهم من طرف اللجنة المشتركة على المعتقلين اللي كان تيقودها الأخ المصطفى الرميد وزير العدل حاليا، واللي كان قدم وعودات كثيرة في الوقت اللي كان في المعارضة، والوقت اللي أصبح السي المصطفى الرميد وزير العدل، هاذك الوعودات كلها بقات حبرا على ورق، بقات حبرا على ورق، ما تنفذ منها ولا شيء.

ثانيا، السيد الوزير، هاذ المعتقلين اللي جزء كبير فيهم من بعد الإفراج عنهم اللي بالعفو واللي بطرق كملوا المدد ديالهم، فيهم اللي امشى لسوريا وكاينة أرقام، فيهم اللي امشى لليبيا، فيهم اللي امشى للعراق، تنقولولو كان الحكومة وفرت لهم الشروط ديال العمل وإعادة الإدماج ما كانش هاذ الفئة منهم يعني تمشي لهاذ المناطق، خاصة المادة 23 من الدستور تتكلم على إعادة إدماج المعتقلين وإيجاد حلول لهاذ المعتقلين.

كذلك، السيد الوزير، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 175/70 اللي تتكلم فهاذ القرار على أن هاذ السجناء خاص توفر لهم المسكن والشغل وخاصة اللي كانوا عندهم وظائف ولكن فقودها في الاعتقال، كان على الحكومة باش توجد لهم الشروط والظروف باش يلقاوا حلول.

ابغينا الجواب ديالكم، السيد الوزير، أشنو هي الحلول بالإضافة للحلول اللي تكلتمو عليها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

في الحقيقة هاذ الموضوع ينبغي أنه ما يكونش فيه هاذ النوع ديال النقاش، لأن تذاكرت معك في إطار مؤسسة اسميتها مؤسسة محمد السادس، كان يمكن تكتفي بهاذ المعطيات.

ولكن، بالتعقيب ديالك، السيد المستشار المحترم، نقول ينبغي أن يكون انسجام في السلوك السياسي، في الوقت اللي كتحدثو على موضوع السلفيين تيكون التوجه بنعت التطرف لإذاعة محمد السادس، كيكون نقاش اللي مع كامل الأسف ما كيخليش.. كتكلموا على محاربة الإسلاميين، كتكلم على الموضوع ديال الكيف، ينبغي أن يكون.. أنا

الفئة بتبرير بنقص الاعتمادات المالية، وهو كيل بمكيالين بين فئة الموظفين، بحيث تمت تسوية العديد من الملفات دون الحديث عن الإكراه المادي، كالمنتدبون القضائيون والمهندسون.

كما أن هذه المقاربة الرقمية للحكومة لا تنم عن بعد تنموي حقيقي، بل رؤية ضيقة من شأنها أن تعيق الرفع من مردودية المرفق العمومي.

السيد الوزير،

إن تسوية هذا الملف، وكما ذكرتم، أنها ستأتي في إطار شمولي للوظيفة العمومية، نعتبره تهرباً ورفضاً لإيجاد حل فعلي لهذه الإشكالية بالنسبة لهذه الفئة.

كما أنكم، السيد الوزير، تعاملتم بشكل سلبي مع الخطوات التي قامت بها النقابة الوطنية للمتصرفين المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، فقد سبق أن سلمتكم هذه النقابة نسخة من الملف المطالب في 16 مارس 2015، كما وجهت لكم رسالتين لطلب عقد لقاء، إلا أننا نسجل وبكل أسف غياب إرادة سياسية حقيقية لتسوية هذا الملف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، الكلمة لكم في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

السيدة المستشارة المحترمة،

بكل تقدير، أنا اعترفت لكم بالدور ديال هاذ الهيئة كوزير للوظيفة العمومية وكرييس لجماعة ترابية وأتعامل معهم وأقدر دورهم وكذلك يعني ما يقومون به من مسؤوليات.

الآن، هناك نقاش، هناك مدارس، هناك اهتمام لهذا الملف، وكما قلت لك أنا استقبلتهم وتذاكرت معهم وتفهمت الوضعية ديالهم.

احنا الآن في إطار هاذ القضية ديال الحوار الاجتماعي، من بين النقط اللي تنذاكرو عليها الدرجة الجديدة، احنا النقاش كايين إلى امشينا مباشرة، وحيننا الإشكالية بنظام أساسي خاص بهذه الهيئة، سنكرس مبدأ الفتوية من جديد، لأن هناك فئات أخرى متضررة من هذا الوضع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، أشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالنقل،

إطار المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الذي هو الآن في نقاش أخير على مستوى الأمانة العامة للحكومة.

وقد سبق لي أن استقبلت وفدا عن ممثلي هذه الهيئة وعبرت شخصيا عن تفهني لبعض مطالبهم، وبالمناسبة فهذه النقطة هي موضوع من النقط التي تدرج في جدول أعمال النقاش ديال الحوار الاجتماعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالكم.

السيد الوزير،

نرى أن الوزارة المكلفة والمسؤولة قد نهجت سياسة إقصائية لحد الآن ولا تشاركية في التعامل مع ملف المتصرفين، منافية بذلك كل مقتضيات دستور 2011، فقد غيبت وبشكل جلي الدور الهام الذي يلعبه المتصرفون والمتصرفات في تطوير العمل الوظيفي للإدارة العمومية، كونهم يشكلون إحدى الركائز المهمة والأساسية في مختلف القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والغرف المهنية.

فهذه الفئة تعاني حيفا كبيرا، سواء فهي الأبطأ في الترقية والأقل في الأجر والأسوأ من حيث الوضع الاعتباري، مقارنة مع الأطر التي لها نفس التكوين ونفس الشواهد ونفس المهام داخل الإدارة.

أما فيما يتعلق بإضافة درجة جديدة، للأسف المفروض أنها تكون تحصيل حاصل، ولكن لحد الآن لازالت حبرا على ورق.

إننا، في الاتحاد المغربي للشغل، نطالب بالتسريع بإخراج نظام أساسي عادل ومنصف للمتصرفين والذي يجب أن يعتمد المبادئ الأساسية التالية:

- عدالة أجرية ووظيفية؛

- تحصيل إطار المتصرف؛

- تمكين المتصرف من التمتع كفاعل أساسي في الرفع من مردودية المرفق العمومي من خلال تنفيذه للسياسات العمومية، كالتخطيط والبرمجة والتأطير، كما تنص على ذلك المادة الثالثة من النظام الأساسي الصادر في 2010 وبشكل انفرادي من طرف الحكومة.

السيد الوزير،

في كثير من الحالات قد صرحتم بعدم إمكانية إصلاح أو حل مشكل

ثم أيضا التثنية ديال مراكش-سطات حتى هي فهاذ الإطار تتجعلنا على أننا نوقفو على الأقل قطار ولا قطارين يتأخر باش يدوزو الآخرين، وهاذ الإشكال هو مطروح، بالإضافة إلى الإشكال ديال عمومًا (les week-end) والعطل والمناسبات اللي تنوصلو لعدد ديال 140.000 مسافريوميا، القدرة الإستيعابية ما كايناش لهاذ العدد.

ثم كاين بعض الأعمال التخريبية التي تساهم، من سرقة أسلاك، وإلى آخره، ورمي بالحجارة والرشق اللي حتى هو تيعطينا حوالي 10% ديال التأخرات، كيكون جاي من هاذ العمليات.

وبالتالي نحن واعون كل الوعي بأن هاذ الظاهرة ما خصهاش تبقى، خصنا نقلصو منها، وكاين برنامج خلال السنة اللي مضات اللي قام به المكتب الوطني على هذا الأساس، لكن لازال هناك عمل لأننا تنقومو بالصيانة وبالأوراش الهيكلية وتنتصورو على أنه هاذ المشكل ما يمكن يتجاوز في العمق ديالو الهيكلية إلا من بعد واحد السنة ونصف تقريبا، ملي ما غتبقاش هاذ الأعمال ديال الصيانة وديال الأوراش الهيكلية الكبيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لك أو لأحد أعضاء المجموعة.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

في الحقيقة، الآن مجموعة ديال الدول وكل الدول اللي باغية تتقدم كتقدير مجهودات كبيرة باش الناس تتخلي على النقل الفردي وتولي كتستعمل النقل الجماعي، وعلى رأسه التنقل بالقطار، لأنه أولا فيه المعطى ديال البيئة، فيه الأمن، فيه كذلك الراحة ديال الناس اللي كيختارو هاذ الأساليب ديال النقل.

بالنسبة لنا، السيد الوزير، راه ذاك النسبة اللي اعطيتنا كيظهر لي بأن ماشي هي هذيك، واقبلا ما كتركبوش في القطار، ما كتستعملوهش، احنا كنستعملو القطار، راه كاين مشكل كبير وخصوصا بالنسبة للموظفين، لأنه كاين هناك مجموعة ديال الموظفين وديال المستخدمين، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، اللي كيستعملوا القطار وكيوصلوا للعمل ديالهم متأخرين، وهذا عندو واحد الانعكاس على المردودية ديالهم، وكذلك عندو انعكاس على العطاء ديالهم وعلى الترقية ديالهم وعلى الوضع النفسي ديالهم، هذه من جهة.

من جهة أخرى، هناك كذلك المشكل ديال الاقتصاد المغربي، لأنه في

وموضوعه "التأخر المتكرر للقطارات عن مواعيدها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعرف العديد من القطارات تأخرات متكررة مما يتسبب في متاعب للمواطنين ويلحق بمصالحهم أضرارا كبيرة.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تعتمون اتخاذها للحد من هذه الظاهرة التي أصبحت عادة وليست استثناء، واحتراما للمواطنين وحفاظا على مصالحهم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

بالفعل، الظاهرة ديال التأخر المتكرر للقطارات تبقى ظاهرة.

لكن، على عكس ما تفضلت به، ماشي هي ظاهرة اللي هي مستمرة وعبث، بقدر ما هي ظاهرة استثنائية، لأن الأرقام اللي هي متوفرة من طرف الذين يقومون على إحصاء جميع القطارات، 1500 اللي تيتحركوا عندهم الإحصائيات فيه.

فإذن هاذي ظاهرة تتمثل بين 20 و25%، هي غير مقبولة ولا يمكن أن نبرها، هذا ما تيعنيش على أننا ملي تنعطيو هاذ الرقم وتنقولو هي ماشي، لا، راه ما ميزاناش ذاك الشي وتنحصو على أننا نقلصو منه ما أمكن، 3 ديال الظواهر الرئيسية، ولا أسباب رئيسية:

أولا، ما نقوم به حاليا وخلال هاذ السنتين من صيانة ومن أوراش هيكلية، وخاصة أنما نتعرفو، لما تنديرو التثليث دابا ديال (l'axe) الدار البيضاء- القنيطرة باش يدوز (TGV⁸) ذاك الشي تياخذ الوقت وتيضطر على أنه مادام عندنا غير جوج ديال السكات هاذ التثليث هو اللي غيساعد باش نوسعو الطريق.

⁸ Train à Grande Vitesse

تأخر، أنا ما يمكنش نبرر التأخر، وبالتالي قلت هي ظاهرة.

لكن الأرقام هذا الشيء عندنا، ويمكن نعطيوك اللوائح ديال القطارات كلها، وأجي واحسي ذاك الشيء وشوا في النسبة اللي.. هاذ الشيء ما يمكنش نعطيو فيه أرقام مغلوبة وما يمكنش نكذبو.

لكن، فيما يتعلق بالاقتصاد والاستثمار، أنا نقول لك الأرقام واللي ماشي الحكومة اللي دارتها، حتى إذا كنت كتشكي في الأرقام ديال (ONCF⁹)، الأرقام هو التقرير دابا وصل الأخراني، كمضر على البنيات التحتية السككية.

اسمعي، السيدة المستشارة المحترمة، المغرب صنف الأول على الصعيد الإفريقي في البنيات التحتية السككية، وصنف 55 عالميا، بمعنى أننا في العالم هبطنا للربع الأول من حيث التصنيف ديال البنيات التحتية السككية، واحنا الأوائل في إفريقيا.

سبقنا جميع الدول من حيث البنيات التحتية، بمعنى أنه في هذا المجال ما غاديش يكون عندو أثر على الاستثمار إن شاء الله ولا الاقتصاد.

أنا معك (le retard) ما خصوش يبق، هاذ الشيء مازال على الجبين ديالنا ما ميزانش، خاصنا نديرو جهندا، أنا معك وما يمكنش نقول العكس، ونتمناو على أنه ملي نكملو هاذ الأشغال ديال الصيانة وهاذ الأوراش المهيكلة ديال التثليث وديال التثنية نوصلو واحد المستوى اللي هو معقول جدا ديال التأخر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

بهذا السؤال الأخير نكون قد أنهينا جدول أعمالنا لهذه الجلسة.

فشكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الوقت اللي كيجي واحد المستثمر، وكيبقى كيشوف ذاك الوتيرة اللي فيها تأخير ديال القطار، فهذا كيضر بالمصالح ديالو، وفي نظركم، السيد الوزير، واش هذا غادي يمكن لويجلس ويستثمر في البلاد؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

راه من فضلك راه دزتي ل 44.

المستشارة السيدة ثريا لجرش:

السيد الوزير،

هناك قلنا مشكل ديال السياحة كذلك، واحنا عندنا مخطط ديال السياحة باش نوصلو ما عرفت شحال عدد ديال السياح.

في الدول الأخرى إذا كان تأخير ديال القطار فكتكون هناك جزاءات اللي تؤدي للمستعملين لهاذ وسائل النقل. أنا كيظهر لي لو كانت الجزاءات في المغرب كون راه الصندوق ديال المكتب الوطني للسكك الحديدية خوا غير مع المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

من فضلك.

الكلمة للسيد الوزير.

الله يرضي عليك، دوزنا الجلسة مزبانة، الله يرضي عليك.

السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت إذا أردتم ذلك.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك،

المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يتعلق ببعض النتائج اللي تكلمت عليها السيدة المستشارة على الواقع ديال الأشخاص وعلى الاقتصاد، ولا.. ما تنجادلهاش، لأنه أي

⁹Office National des Chemins de Fer